

مجموع فتاویٰ

شيخ الإسلام أحمد بن محمد بن يحيى

طیب اللہ شراہ

جمع وترتيب الفقير إلى الله

بسم الله الرحمن الرحيم

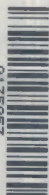
رحمہ اللہ

وساعده ابنه محمد وفقه الله

المجلد السادس والعشرون



Bibliotheca Alexandrina



مجموع فتاوى
شيخ الاسلام أحمد بن تيمية
قدس الله روحه

جمع وترتيب الفقير إلى الله
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي
وساعده ابنه محمد ونفسيهما الله

المجلد السادس والعشرون

كتب الفقه الحديث

الجزء السادس

الحج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سئل تبغ الاسلام رحمه الله ورضي عنه

عن العمرة هل هي واجبة ؟ وان كان فما الدليل عليه ؟

فأجاب :

فصل

والعمرة في وجوبها قولان للعلماء ، هما قولان في مذهب الشافعي واحد ، والمشهور عنها وجوبها . والقول الآخر لا تجب ، وهو مذهب أبي حنيفة ، ومالك .

وهذا القول أرجح ، فان الله انما اوجب الحج بقوله : (والله على الناس حج البيت) لم يوجب العمرة ، وانما اوجب إتمامها . فوجب إتمامها لمن شرع فيها ، وفي الابتداء انما اوجب الحج . وهكذا سائر الاحاديث الصحيحة ليس فيها الا ايجاب الحج ، ولأن العمرة ليس فيها جنس غير ما في الحج ، فانها احرام واحلال ، وطواف بالبيت ، وبين

الصفا والبروة ، وهذا كله داخل في الحج .

وإذا كان كذلك فافعال الحج لم يفرض الله منها شيئاً
مرتين ، فلم يفرض وقتين ، ولا طوافين ، ولا سعيين ، ولا فرض
الحج مرتين .

وطواف الوداع ليس بركن . بل هو واجب ، وليس هو من
تمام الحج ، ولكن كل من خرج من مكة عليه ان يودع . ولهذا من
اقام بمكة لا يودع على الصحيح ، فوجوبه ليكون آخر عهد الخارج
باليث ، كما وجب الدخول بالاحرام في أحد قولي العلماء لسبب عارض
لاكون ذلك واجباً بالاسلام ، كوجوب الحج .

ولأن الصحابة المقيمين بمكة لم يكونوا يعتمرون بمكة . لا على عهد
النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا على عهد خلفائه ، بل لم يعتمر أحد
عمرة بمكة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم الا عائشة وحدها . لسبب
عارض . وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع .

وسئل

عمن حج ولم يعتمر ، وتركها إما عامداً أو ناسياً . فهل تسقط

فيه بالحج ؟ ام لا ؟ وهل ذكر أحد في ذلك خلافا ؟ ام لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . العمرة في وجوبها قولان مشهوران للعلماء ، هما قولان للشافعي ، وروايتان عن احمد والمشهور عن اصحابها وجوبها ، ولكن القول بعدم وجوبها قول الأكثرين : كمالك ، وأبي حنيفة ، وكلا القولين منقول عن بعض الصحابة .

والاظهر ان العمرة ليست واجبة ، وان من حج ولم يصرم فلا شيء عليه ، سواء ترك العمرة عامداً ، او ناسياً ؛ لأن الله انما فرض في كتابه حج البيت بقوله : (والله على الناس حج البيت) . ولفظ الحج في القرآن لا يتناول العمرة ، بل هو سبحانه إذا أراد العمرة ذكرها مع الحج . كقوله : (واتموا الحج والعمرة لله) وقوله : (فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) فلما أمر بالاتمام امر باتمام الحج والعمرة ، وهذه الآية نزلت عام الحديبية سنة ست باتفاق الناس . وآية آل عمران نزلت بعد ذلك . سنة تسع أو عشر . وفيها فرض الحج .

ولهذا كان أصح القولين أن فرض الحج كان متأخراً . ومن قال : إنه فرض سنة ست فانه احتج بآية الاتمام ، وهو غلط ، فان الآية إنما امر فيها باتمامها لمن شرع فيها لم يأمر فيها بابتداء الحج والعمرة . والنبي صلى الله عليه وسلم اعتمر عمرة الحديبية قبل ان تنزل هذه

الآية ، ولم يكن فرض عليه لا حج ولا عمرة . ثم لما صدق المشركون
أُزيل الله هذه الآية . فأمر فيها باتمام الحج والعمرة . وبين حكم المحصر
الذي تعذر عليه الاتمام . ولهذا اتفق الأئمة على أن الحج
والعمرة يلزمان بالشروع ، فيجب اتمامهما . وتنازعا في الصيام ،
والصلاة والاعتكاف .

وأبضا فإن العمرة ليس فيها جنس من العمل غير جنس الحج ،
فالها إحرام وطواف وسعي وإحلال ، وهذا كله موجود في الحج .
والحج إنما فرضه الله مرة واحدة لم يفرضه مرتين ، ولا فرض شيئا
من فرائضه مرتين ، لم يفرض فيه وقوفين ، ولا طوافين ، بل الفرض
طواف الأفاضة ، وأما طواف الوداع فليس من الحج ، وإنما هو لمن
أراد الخروج من مكة ، ولهذا لا يطوف من أقام بمكة ، وليس فرضا
على كل أحد ، بل يسقط عن الحائض ، ولو لم يفعله لأجزاء دم ،
ولم يبطل الحج بتركه ، بخلاف طواف الفرض ، والوقوف . وكذلك
السعي لا يجب إلا مرة واحدة ، والرمي يوم النحر لا يجب إلا مرة
واحدة ، ورمى كل جرة في كل يوم لا يجب إلا مرة واحدة ،
وكذلك الحلق والتقصير لا يجب إلا مرة واحدة .

فإذا كانت العمرة ليس فيها عمل غير أعمال الحج ، وأعمال الحج
إنما فرضها الله مرة ، لا مرتين ، علم أن الله لم يفرض العمرة .

والحديث المأثور في « ان العمرة هي الحج الاصغر » قد احتج به بعض من اوجب العمرة ، وهو انما يدل على انها لا تجب : لأن هذا الحديث دال على حجين : اكبر ، وأصغر . كما دل على ذلك القرآن في قوله : (يوم الحج الأكبر) واذا كان كذلك فلو اوجبتها لأوجبنا حجين : اكبر ، وأصغر . والله تعالى لم يفرض حجين ، وانما أوجب حجاً واحداً ، والحج للطلق إنما هو الحج الأكبر ، وهو الذى فرضه الله على عباده ، وجعل له وقتاً معلوماً ، لا يكون فى غيره كما قال (يوم الحج الأكبر) ، بخلاف العمرة فانها لا تختص بوقت بعينه ، بل تفعل فى سائر شهور العام .

ولأن العمرة مع الحج كالوضوء مع الفسل ، والمغتسل للجنابة يكفيه الفسل ، ولا يجب عليه الوضوء عند جمهور العلماء . فكذلك الحج ؛ فانها عبادتان من جنس واحد : صغرى ، وكبرى . فاذا فعل الكبرى لم يجب عليه فعل الصغرى ، ولكن فعل الصغرى أفضل وأكمل كما ان الوضوء مع الفسل أفضل وأكمل .

وهكذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ؛ لكنه أمرهم بأمر التمتع وقال : « دخلت العمرة فى الحج الى يوم القيامة » كما قد بسط فى موضع آخر . والله أعلم .

وسئل

من امرأة حجت حجة الاسلام ، وما اعتمرت ، وفي العام الثاني
قصدت ان تحج من بنتها ، وكانت بالأول أحرمت بحج وعمرة ، فهل
عليها عمرة اخرى ؟

فأجاب : لا عمرة عليها لما مضى ، وأما اذا اعتمرت في هذا العام
من نفسها غير العمرة عن بنتها جاز ذلك .

وسئل رحمه الله

ماذا يقول اهل العلم في رجل
آتاه ذو العرش مالا حج واعتبرا
فهزه الشوق نحو المصطفى طربا
أترون الحج افضل ام إشاره الفقراء
أم حجه عن ابيه ذاك أفضل ام
ماذا الذي يصادق ظهرا

فأقنوا عجا لكم فديتكمو
وذكركم دأبه إن غاب او حضرا

فأجاب رضي الله عنه :

نقول فيه : بأن الحج افضل من
فعل التصدق والامطاء للفقراء

والحج عن والديه فيه برهما
والأم أسبق في البر الذي ذكرنا

لكن إذا الفرض خص الأب كان إذا
هو المقدم فيما يمنع الضررا

كما إذا كان محتاجاً إلى صلة
وأمه قد كفاهها من برى البشرى

هذا جوابك يا هذا موازنة
وليس مقتيك معدوداً من الشعراء

وسئل رحمه الله

عن امرأة تملك زيادة عن نحو الف درهم ، ونوت ان تهب ثيابها
لبنتها ، فهل الأفضل ان تبقى قماشها لبنتها ؟ أو تحجج بها ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم ، تحجج بهذا المال وهو الف درهم ،
ونحوها . وتزوج البنت بالباقي إن شاءت ، فان الحج فريضة مفروضة
عليها ، إذا كانت تستطيع اليه سيلا . ومن لها هذا المال
تستطيع السيل .

وسئل

عن شيخ كبير وقد انحلت امضاؤه . لا يستطيع ان يأكل أو
يشرب ، ولا يتحرك ، هل يجوز ان يستأجر من يحجج عنه الفرض ؟
فأجاب : اما الحج فاذا لم يستطع الركوب على الدابة فانه يستنيب
من يحجج عنه .

وسئل

هل يجوز أن تحج للمرأة بلا محرم ؟

فأجاب : ان كانت من القواعد اللاتي لم يحضن ، وقد يئست من التكاح ، ولا محرم لها . فانه يجوز في احد قولي العلماء ان تحج مع من تأمنه ، وهو احدى الروایتين عن احمد ، ومذهب مالك والشافعي .

وقال رحمه الله :

فصل

يجوز للمرأة ان تحج عن امرأة اخرى باتفاق العلماء ، سواء كانت بنتها ، او غير بنتها ، وكذلك يجوز ان تحج المرأة عن الرجل عند الأئمة الأربعة ، وجهور العلماء كما امر النبي صلى الله عليه وسلم المرأة الحثمية ان تحج عن ايها ، لما قالت : يا رسول الله ! ان فريضة

الله في الحج على عباده احركت ابني . وهو شيخ كبير . فأمرها
النبي صلى الله عليه وسلم ان تحج من ايها ، مع ان احرام الرجل
اكل من إحرامها . والله اعلم .

وقال رحمه الله :

فصل

في الحج عن الميت ، او المعضوب بمال يأخذه إما نفقة ، فانه
جائز بالاتفاق ، او بالاجارة او بالجمالة على نزاع بين الفقهاء في ذلك ،
سواء كان للمال المحجوج به موسى به لمعين ، او عين مطلق ، او
مبتول ، او مخرج من صلب التركة . فمن اصحاب الشافعي من استحب
ذلك ، وقال هو من اطيب المكاسب ؛ لأنه يعمل صالحاً وبأكل
طيباً . وللنصوص عن احمد انه قال : لا اعرف في السلف من كان
يعمل هذا ، وعنه بدعة ، وكرهه . ولفظ نه مكتوب في غير هذا
الموضع . ولم يكره الا الاجارة والجمالة .

قلت : حقيقة الامر في ذلك ان الحاج يستحب له ذلك إذا
كان مقصوده احد شيئين : الاحسان الى المحجوج عنه ، او نفس

الحج لنفسه .

وذلك ان الحج عن الميت إن كان فرساً فذمته متعلقة به ، فالحج منه إحسان اليه بإبراء ذمته ، بمنزلة قضاء دينه . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم للخنسية : « أرأيت لو كان على إيك دين فقضيته إكان يجزي منه ؟ قالت : نعم ، قال : فالله إحق بالقضاء ، وكذلك ذكر هذا المني في عدة إحدث ، بين ان الله لرحمه وكرمه إحق بأن يقبل قضاء الدين عن من قضى عنه ، فإذا كان مقصود الحاج قضاء هذا الدين الواجب من هذا ، فهذا محسن إليه ، والله يحب المحسنين ، فيكون مستحباً ، وهذا غالباً إنما يكون لسبب بيعته على الإحسان إليه ، مثل رحم بينها ، أو مودة وصداقة ، أو إحسان له عليه يجزيه به ، وبأخذ من المال ما يستعين به على أداء الحج عنه ، وعلامة ذلك ان يطلب مقدار كفاية حجه ، ولهذا جوزنا نفقة الحج بلا نزاع . وكذلك لو وصى بحجة مستحبة ، وأحب إصال ثوابها إليه .

والموضع الثاني : إذا كان الرجل مؤثراً ان يحج حجة للحج وشوقاً إلى المشاعر ، وهو عاجز فيستعين بالمال المحجوج به على الحج ، وهذا قد يعطى للمال ليحج به لآعن إحد ، كما يعطى المجاهد للمال ليغزو به ، فلا شبهة فيه ، فيكون لهذا إجر الحج بيده ، ولهذا أجر الحج بماله ، كما في الجهاد فإنه من جهز غازياً فقد غزا ، وقد يعطى

للال ليحج به عن غيره ، فيكون مقصود المعطي الحج عن المعطي عنه ،
ومقصود الحاج ما يحصل له من الأجر بنفس الحج لا بنفس الاحسان
إلى الغير .

وهذا يتوجه على اصل أبي حنيفة حيث قال : الحج يقع عن
الحاج ، وللمعطي اجر الانفاق ، كالجهاد . وعلى اصلنا فان المصلي
والصائم واتصدق عن الغير والحاج عن الغير له قصد صالح في ذلك العمل ،
وقصد صالح في عمله عن الغير . وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم
قد قال : « الحازن الامين الذي يعطي ما امر به كاملاً موفراً طيبة
به نفسه احد للتصدقين » فحمل للوكيل مثل الموكل في الصدقة ، وهو
نائب ، وقال : « إذا انفقت للمرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان
لها اجرها بما انفقت ، وللزوج اجره بما اكتسب ، وللخادم مثل
ذلك » فكذلك النائب في الحج ، وسائر ما يقبل النيابة من الأعمال له
اجر . والمستتيب اجر .

وهذا أيضاً انما يأخذ ما ينفقه في الحج كما لا يأخذ إلا ما ينفقه في الزرو .
فهاتان صورتان مستحبتان ، وهما الجزأتان من أن يأخذ نفقة الحج ويرد
الفضل ، وأما إذا كان قصده الاكتساب بذلك ، وهو أن يستفضل مالا ، فهذا
صورة الاجارة والجمالة ؛ والصواب أن هذا لا يستحب ، وان قيل بموازاة
لأن العمل للعمال للدنيا ليس بعمل صالح في نفسه ، إذا لم يقصد

به إلا المال ، فيكون من نوع المباحات . ومن أراد الدنيا بعمل الآخرة
فليس له في الآخرة من خلاق .

ونحن اذا جوزنا الاجارة والجمالة على أعمال البر السني يخصص
ان يكون فاعلها من أهل القرب لم نجعلها في هذه الحال إلا بمنزلة
المباحات ، لانجعلها من « باب القرب » فان الاقسام ثلاثة : إما ان يعاقب
على العمل بهذه النية ، أو يثاب ، أو لا يثاب ولا يعاقب .

وكذلك المال للأخوذ : إما منهى عنه ، وإما مستحب ، وإما مباح
فهذا هذا والله أعلم . لكن قد رجحت الاجارة على (١) إذا كان محتاجا
الى ذلك المال للنفقة مدة الحرج ، وللنفقة بعد رجوعه او قضاء دينه .
فيقصد إقامة النفقة وقضاء الدين الواجب عليه فهنا نصير الاقسام ثلاثة :
إما ان يقصد الحرج والاحسان فقط ، او يقصد النفقة المشروعة له
فقط ، او يقصد كلاهما ، فحتى قصد الأول فهو حسن ، وان قصدهما معا
فهو حسن ان شاء الله ؛ لأنها مقصودان صالحان ، وأما إن لم يقصد
إلا الكسب لنفقته فهذا فيه نظر . وللأسئلة مشروحة في مواضع .

(١) يارض بالاصل .

وسئل

من امرأة حجت وقصدت أن تحج عن ميتة بأجرة فهل لها أن تحج ؟ .

فأجاب : يجوز أن تحج عن الميت بمال يؤخذ على وجه النيابة بالاتفاق . واما على وجه الاجارة ففيه قولان للعلماء ، ها روايتان من أحمد :

احداها يجوز وهو قول الشافعي .

والثاني لا يجوز ، وهو مذهب أبي حنيفة . ثم هذه الحاجة عن الميت ان كان قصدها الحج ، أو نفع للميت كان لها في ذلك أجر وثواب وان كان ليس مقصودها إلا أخذ الاجرة فالها في الآخرة من خلاق .

وسئل

عن حج عن النير ليوفي دينه ؟ .

فأجاب : أما الحاج عن الغير لأن يوفى دينه ، فقد اختلف فيها العلماء أيهما أفضل . والأصح ان الأفضل الترك . فان كون الانسان يحج لأجل ان يستفضل شيئاً من النفقة ليس من أعمال السلف ، حتى قال الامام احمد : ما أعلم احداً كان يحج من احد بشيء . ولو كان هذا عملاً صالحاً لكانوا اليه مبادرين ، والارتزاق بأعمال البر ليس من شأن الصالحين . اعنى اذا كان انما مقصوده بالعمل اكساب المال ، وهذا المدين يأخذ من الزكاة ما يوفى به دينه خير له من ان يقصد ان يحج ليأخذ دراهم يوفى بها دينه ، ولا يستحب للرجل ان يأخذ مالا يحج به عن غيره ، الا لأحد رجلين :

اما رجل يحب الحج . ورؤية المشاعر ، وهو عاجز . فيأخذ ما يقضي به وطره الصالح ، ويؤدي به من اخيه فريضة الحج .

أو رجل يحب ان يبرىء ذمة الميت عن الحج ، إما لصلة بينهما ، أو لرحمة عامة باللمنين ، ونحو ذلك ، فيأخذ ما يأخذ ليؤدي به ذلك . وجماع هذا ان المستحب ان يأخذ ليحج لأن يحج ليأخذ ، وهذا في جميع الارزاق المأخوذة على عمل صالح ، فمن ارتزق ليتعلم ، أو ليعلم ، أو ليجاهد ، فحسن . كما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « مثل الذين يغزون من أمتي . ويأخذون أجورهم . مثل ام موسى ترضع ابنها وتأخذ اجرها » شبههم بمن يفعل الفعل

الرغبة فيه كـرغبة أم موسى في الارضاع ، بخلاف الظئر المستأجر على الرضاع ، إذا كانت اجنية . واما من اشتغل بصورة العمل الصالح لأن يرزق فهذا من أعمال الدنيا .

ففرق بين من يكون الدين مقصوده والدنيا وسيلة ، ومن تكون الدنيا مقصوده والدين وسيلة . والأشبه ان هذا ليس له في الآخرة من خلاق . كما دلت عليه نصوص ليس هذا موضعها .

وسئل رحمه الله

عن رجل عليه دين لشخص غائب ببغداد ، والمدينون مقيم بمصر وهو معسر ، وقصد شخص ان يحجج به من عنده . فهل يجوز له أن يحجج وعليه الدين ؟ .

فأجاب : نعم يجوز أن يحجج المدين المعسر ، إذا حججه غيره ، ولم يكن في ذلك إضاعة لحق الدين إما لكونه عاجزاً عن الكسب ، وإما لكون التريم غائباً لا يمكن توفيته من الكسب . والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل خرج حاجاً إلى بيت الله الحرام بالزاد والراحلة ، فأدركه الموت في الطريق فهل يسقط عنه الفرض؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . لا يسقط عنه بذلك ، ثم ان كان خرج إلى الحج حين وجب عليه من غير تفريط مات غير عاص ، وان فرط بعد الوجوب مات عاصياً ، ويحج عنه من حيث بلغ ، وان كان قد خلف مالا فالتفقه من ذلك واجبة ، في أظهر قولي العلماء .

وتفصيل ذلك : أنه اذا استطاع الحج بالزاد والراحلة وجب عليه الحج بالاجماع ، فان حج عقب ذلك بحسب الامكان ومات في الطريق وجب أجره على الله ، ومات وهو غير عاص ، وله أجر نيته وقصده .

فان كان فرط ، ثم خرج بعد ذلك ومات قبل أداء الحج ، مات عاصياً آتماً ، وله اجر ما فعله ، ولم يسقط عنه الفرض بذلك ، بل الحج باق في نعمته ، ويحج عنه من حيث بلغ . والله أعلم .

باب الاحرام

سئل شيخ الاسلام

عما حكى أصحابنا — رحمهم الله — في الاحرام . هل هو ركن ؟ أم لا ؟ ثم انهم ذكروا في موضع آخر : أن الاحرام عبارة عن نية الحج . فكيف يتصور الخلاف في النية ، مع أنه لا يتصور وجود الحج الشرعى بدونها ، أين لنا عن هذا مثابا ، معظم الأجر ؟ .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين ، الجواب من طريقين : إجمالي وتفصيلي .

أما الاجمالي فنقول : أما النية للحج والعمرة فلا خلاف بين أصحابنا ، وسائر المسلمين ان الحج لا يصح إلا بها . إما من الحاج نفسه ، وإما من يحج به ، كما يحج ولي الصبي ، ولو عمل الرجل أعمال الحج من غير قصد لم يصح الحج ، كما لا تصح الصلاة والصوم بخير نية ، وسواء قيل : إن الحج ينقصد بمجرد النية ، أو لا ينقصد إلا بها وبشيء آخر من قول أو عمل : من تلبية ، أو تقليد هدى ، على الخلاف

المشهور بين العلماء في ذلك .

وسواء قلنا : إن الاحرام ركن ، أم ليس بركن ، وهذا امر لا يقبل الخلاف ، فان العبادات للقصود يمتنع أن تكون هي العبادات المأمور بها بدون النية .

واما انعقاد الاحرام بمجرد النية ، ففيه خلاف في المذهب وغيره ، كما سنذكره ان شاء الله تعالى .

وفرق بين النية للمشرطة للحج ، والنية التي ينمقد بها الاحرام ، فان الرجل يمكنه ان ينوي الحج من حين يخرج من بيته ، كما هو الواقع ، ويقف ويطوف مستعجلاً لهذه النية ، ذكراً وحكماً ، وإن لم يقصد الاحرام ولا يخطر بقلبه .

وأصل ذلك ان النية للمهودة في العبادات تشتمل على أمرين : على قصد العبادة ، وقصد المعبود . وقصد للمعبود هو الاصل الذي دل عليه قوله سبحانه : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها ، أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه » .

فانه صلى الله عليه وسلم : ميز بين مقصود ، ومقصود ، وهذا

المقصود في الجملة لا بد منه في كل فعل اختياري . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اصدق الأسماء حارث وهام » فان كل بشر بل كل حيوان لا بد له من همة ، وهو الراحة ، ومن حرث وهو العمل . إذ من لوازم الحيوان أنه يتحرك بارادته ، ثم ذلك الذي يقصده هو غايته ، وان كان قد يحدث له بعد ذلك القصد قصد آخر ، وانما تطمئن النفوس بوصولها إلى مقصودها .

وأما قصد العبادة فقصد العمل الخاص ، فان من أراد الله والدار الآخرة بعمله : فقد يريد بصلاة ، وقد يديره بحج . وكذلك من قصد طاعته بامتنال ما أمره به ، فقد أطاعه في هذا العمل . وقد يقصد طاعته في هذا العمل ، فهذا القصد الثاني مثل قصد الصلاة دون الصوم ، ثم صلاة الظهر دون صلاة العصر ، ثم الفرض دون النفل ، وهذه النية التي تذكر غالباً في كتب الفقه المتأخرة ، وكل واحدة من اليتيين فرض في الجملة .

أما الأولى : فيها يتميز من بعد الله مخلصاً له الدين ممن بعد الطاغوت ، او يشرك بعبادة ربه ، ومن يريد حرث الآخرة ممن يريد حرث الدنيا ، وهو الدين الخالص لله الذي تشترك فيه جميع الشرائع ، الذي نهى الأنبياء عن التفرق فيه . كما قال تعالى (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك ، وما وصينا به إبراهيم وموسى

وعيسى ان أقيموا الدين ولا تفرقوا فيه) .

ولهذا كان دين الأنبياء واحداً ، وان كانت شرائعهم متنوعة . قال تعالى : (واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ؟) وقال تعالى : (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي اليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) وقال تعالى : (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا ان اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) وقال تعالى : (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) وقال تعالى : (يا أيها الناس اعبدوا ربكم) .

وأما النية الثانية : فيها تميز أنواع العبادات ، وأجناس الشرائع ، فيتميز المصلي من الحاج والصائم ، ويتميز من يصلي الظهر ويصوم قضاء رمضان بمن يصلي العصر ويصوم شيئاً من شوال ، ويتميز من يتصدق عن زكاة ماله بمن يتصدق من نذر عليه أو كفارة .

وأصناف العبادات مما تتنوع فيه الشرائع ، إذ الدين لا قوام له إلا الشريعة ، إذ أعمال القلوب لا تتم إلا بأعمال الأبدان ، كما أن الروح لا قوام لها إلا بالبدن . أهى ما دامت في الدنيا .

وكما أن معاني الكلام لا تتم إلا بالألفاظ ، وبمجموع اللفظ والمعنى يصير الكلام كلاماً ، وان كان المعنى لا يختلف باختلاف الأمم ، واللفظ

يتنوع بتنوع الامم ، ثم قد يكون لغة بعض الأمم أبلغ في إكمال المعنى من بعض ، وبعض ألفاظ اللغة أبلغ تعاماً للمعنى من بعض .

فالدين العام يتعلق بقصد القلب ، ثم لابد من عمل بدني يتم به القصد ويكمل ، فتتبع الأعمال البدنية كذلك ، وتتبع لما اقتضته مشيئة الله ورحمته لعباده ، وبحكمته في أمره ، وإنما وجب كل واحد من الدينين ، لأن الله فرض علينا أن نقيم دينه بالشريعة التي بعث بها رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم ، إذ لا يقبل منا أن نعبده بشريعة غيرها .

والأعمال المشروعة مؤلفة من أقوال وأعمال مخصوصة ، قد يعتبر لها أوقات وأمكنة مخصوصة ، وصفات ، كلما كان فرضاً علينا أن نعبده الله ، وإن تكون العبادة على وصف معين ، كان فرضاً علينا أن نقصده القصد الذي نكون به عابدين . والقصد الذي به نكون عابدين بنفس العمل الذي امر به .

ثم اعلم ان النيات قد تحصل جملة ، وقد تحصل تفصيلاً ، وقد تحصل بطريق التلازم ، وقد تنتوع النيات حتى يكون بعضها أفضل من بعض ، بحيث يسقط الفرض بأدناها ، لكن الفضل لمن أتى بالأعلى . وقد يكون الشيء مقصوداً بالقصد الثاني دون الأول ، ثم قد يحضر الانسان القصد الثاني ، ويذهل عن القصد الأول ، فان الانسان في

قصد العبادة قد يريد وجه الله من حيث الجملة ، أو يريد طاعته ، أو عبادته ، أو التقرب إليه ، أو يريد ثوابه من غير أن يستشعر ثوابا معينا ، أو يرجو ثوابا معينا في الآخرة ، أو في الدنيا ، أو فيهما ، أو يخاف عقابا إما مجملا ، وإما مفصلا . وتفصيل هذه النيات باب واسع .

وهو بهذا الاعتبار قد لا يكون له غرض في نوع من الأعمال البدنية دون نوع إلا باعتبار تقيس ذلك نية نوع العمل ، فإن من قصد الحج قد يكون قد استشعر الحج من حيث الجملة ، وهو أنه قصد مكان معين ، فيقصد ما استشعره من غير علم ، ولا قصد تفصيل أعماله من وقوف وطواف ، وترك محظورات ، وغير ذلك ؛ بل إنما نصير تفصيل أعمال الحج مقصودة ، إذا استشعرها ، وقد يكون عالما بجنس أعمال الحج ، وانها وقوف ، وطواف ، ونحو ذلك ؛ لأنها قد وصفت له . وإن لم يعلم عين المكان ، وصورة الطواف ، فينوي ذلك . وقد يعلم ذلك كله فينوي ماقد علمه .

وكذلك الكافر إذا أسلم ، وقلنا له : قد وجبت عليك الصلاة ، فإنه يلتزمها وينويها لاستشعاره لها جملة ، ولم يعلم صفتها ؛ بل كل من آمن بالرسول صلى الله عليه وسلم إيمانا راسخا ، فإن إيمانه متضمن لتصديقه فيما أخبره ، وطاعته فيما أمره ، وإن لم يعلم ولم يقصد أنواع

الأخبار والأعمال . ثم عند العلم بالتفصيل : إما ان يصدق ، ويطيع ، فيصير من الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، او يخالف ذلك فيصير إما منافقاً ، وإما عاصياً فاسقاً ، او غير ذلك .

وهذا يبين لك أن الاقسام ثلاثة : رجل يقصد عبادة الله وطاعته ولم يقصد العمل للمعين المأمور به : كرجل له أموال ينفق منها على السائل والمحروم ، مريداً بذلك وجه الله من غير ان يخطر بباله لا زكاة ، ولا كفارة ، ولا وضعها في الاصناف الثمانية دون بعض . فهذا يثاب على ما يعمل لله سبحانه ، لكن بقي في عهدة الأمر بالواجبات .

ورجل قد يقصد العمل للمعين ، من غير ان يقصد طاعة الله وعبادته ، كمن يدفع زكاة ماله إلى السلطان ؛ لئلا يضرب عنقه ، أو ينقص حرمة ، أو يأخذ ماله ، أو قام يصلي خوفاً على دمه ، أو ماله أو عرضه . وهذه حال المنافقين عموماً ، والرائين في بعض الأعمال ، خصوصاً . كما قال تعالى : (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس) وقال : (فويل للمصلين ، الذين هم عن صلاتهم ساهون ، الذين هم يراؤون ، ويتعنون الماعون) وقال تعالى : (ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى . ولا ينفقون إلا وهم كارهون) .

والقسم الثالث : ان يقصد فعل ما أمر به من ذلك العمل المأمور به .

لله سبحانه . واتفق الفقهاء على ان نية نوع العمل الواجب لا بد منها في الجملة ، فلا بد ان يقصد الصلاة أو الحج أو الصيام ، ولهم في فروع ذلك تفصيل وخلاف ليس هذا موضعه .

واختلفوا في النية الأولى : وهي نية الاضافة الى الله تعالى : من أحنابنا من قال : لا تجب نية الاضافة إلى الله تعالى ، ومنهم من فرق بين العبادات المقصودة ، كالصلاة ، والحج ، والصوم ، وغير المقصودة كالطهارة والتميم ، وكذلك أصحاب الشافعي لم يعتبروا نية الاضافة إلى الله تعالى ، في أصح الوجهين .

وذلك لأن نفس نية فعل العبادة ، تتضمن الاضافة ، كما تتضمن عدد الركعات ، فإن الصلاة لا تشرع إلا لله تعالى ، كما أن صلاة الظهر في الحضر لا تكون إلا أربع ركعات ، فلهذا لم تجب نية الاضافة .

وأيضاً : النية الحكيمة تقوم مقام النية المستحضرة ، وإن كانت النية المستحضرة أكمل وأفضل ، فإذا نوى العبد صلاة الظهر في أول الأمر أجزاء استصحاب النية حكماً ، فكذلك العبد المؤمن الذي دخل الإيمان في قلبه قد نوى نية عامة : ان عباداته هي له لا لغيره ، فانه ان لم يكن كذلك كان منافقاً .

فإذا نوى عبادة معينة من صلاة وصوم كان مستحباً لحكم تلك

النية الشاملة لجميع أنواع العبادات ، كما أنه في الصلاة إذا نوى الركوع والسجود في أثناء الصلاة ، كان مستصحباً لحكم نية الظاهر أو المصير الشاملة لجميع أعمال الصلاة ، ثم إن أتى بما ينقض علم تلك أفسدها فانه يكون فاسخاً لها كما لو فسخ نية الصلاة في اثنتها ، فإذا قام يصلي ثلاثاً يضرب أو يؤخذ ماله ، أو أدى الزكاة ثلاثاً يضرب : كان قد فسخ تلك النية الإيمانية .

فهذا كان الصحيح عندنا وعند أكثر العلماء أن هذه العبادة فاسدة لا يسقط الفرض بهذه النية ، وقلنا : إن عبادات المرائين الواجبة باطلة ، وأن السلطان إذا اخذ الزكاة من الممتنع من أدائها لم يجزه في الباطن على أصح الوجهين ، لكن لما كان غالب المسلمين بولد بين أبوين مسلمين ، يصيرون مسلمين اسلاماً حاكماً من غير أن يوجد منهم إيمان بالفعل ، ثم إذا بلغوا فقههم من رزق الإيمان الفعلي ، فيؤدي الفرائض ومنهم من يفعل ما يفعله بحكم العادة المحضة ، والمتابعة لأقاربه ، وأهل بلده ، ونحو ذلك : مثل أن يؤدي الزكاة لأن العادة أن السلطان يأخذ الكلف ، ولم يستشر وجوبها عليه لاجلته ولا تفصيلاً . فلا فرق عنده بين الكلف للبتعة ، وبين الزكاة للشريعة ، أو من يخرج من أهل مكة [كل] سنة إلى عرفات ، لأن العادة جارية بذلك ، من غير استشعار أن هذا عبادة لله . لاجلته ولا تفصيلاً ، أو يقاقل الكفار

لأن قومه قاتلوم ، فقاتل تبعاً لقومه ، ونحو ذلك . فهؤلاء لانصح عبادتهم بلا تردد ، بل نصوص الكتاب والسنة واجماع الامة قاضية بأن هذه الأعمال لا تسقط الفرض ، فلا يظن ظان ان قول من قال من الفقهاء : ان نية الاضافة ليست واجبة : أراد مثل هؤلاء ؛ وانما اكتفى فيها بالنية الحكيمة ، كما قدمناه .

ففرق بين من لم يرد الله بعمله لاجلة ولا تفصيلا ، وبين من أراحه جلة وزهل عن إرادته بالعمل للمعين تفصيلا .

فان احداً من الأمة لا يقول : إن الأول عابد لله ، ولا مؤد لما أمر به أصلاً ؛ وهذا ظاهر ، ومن أصحابنا من اشترط هذه النية عند العمل للمعين ، فقال : النية الواجبة في الصلاة أن يستقد أداء فعل ما افترض الله عليه ، من فعل الصلاة بعينها ، وامثال أمره الواجب من غير رياء ، ولا سمعة . ولفظ بعضهم : إتباع أمره ، وإخلاص العمل له . وعلى هذا يدل كلام أكثرهم ، فانهم يستدلون على النية الواجبة في الطهارة والصلاة ونحوها بقوله : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) قالوا : وإخلاص الدين هو النية . ومن اغتسل للتبرّد أو التّظف لم يخلص الدين لله ، ويستدلون بقوله : (من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نؤثّه منها وماله في الآخرة من نصيب) قالوا : ومن اغتسل للتبرّد والتّظف لم يرد حرث الآخرة

فيجب أن لا يخلص له .

ومعلوم أن هاتين الآيتين تدلان على وجوب العمل لله والدار الآخرة ، أبلغ من دلالتها على وجوب نية العمل للمعين ؛ لكن من نصر الوجه الأول قد يقول : نية النوع مستلزمة لنية الجنس ، فإن من نوى العمل للمعين فقد نوى العمل لله بحكم إيمانه كما تقدم .

ومن نصر الثاني يقول : النية الواجبة لا تتقدم على العمل بعشرين سنة ، بل إنما تقدم عليه إما بالزمن اليسير ، وإما من أول وقت الوجوب ، على اختلاف الوجهين .

وأيضاً : فالدليل الظاهر ، والقياس يوجب وجود النية المحضرة في جميع العبادة ، وإنما عفى عن استصحابها في أثناء العبادة ، لما في ذلك من المشقة ، ولا مشقة في نية العبادة لله عند فعل كل عبادة .

وأيضاً فغالب الناس إسلامهم حكيم ، وإنما يدخل في قلوبهم في أثناء الأمر ، إن دخل . فإن لم توجب عليهم هذه النية لم يقصدوها ، فتخلو قلوبهم منها ، فيصرون منافقين ، إنما يعملون الأعمال عادة ومتابعة ، كما هو الواقع في كثير من الناس .

وسئل شيخ الإسلام أبو العباس

أحمد بن نيمية — رضي الله عنه وأرضاه — عن « التمتع والقران » أيهما أفضل ؟.

فأجاب : الحمد لله نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له : ونشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له ، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً .

لا يختلف مذهب أحمد أنه اذا قدم في أشهر الحج ، ولم يسق الهدى فالتمتع الخاص أفضل له ، وهو أن يتمتع بعمرة فيحل منها إذا طاف بالبيت ، وبين الصفا والمروة . ثم يحرم بالحج .

وأما إذا ساق الهدى : فنقل المروزي عنه : أن للقران أفضل . فن أصحابنا من جعل هذا رواية ثانية عن أحمد . وجعلوا فيها إذا ساق الهدى : هل الأفضل التمتع ؟ أو القران ؟ على روايتين .

وهذه طريقة المتأخرين الذين قالوا : ان النبي صلى الله عليه

وسلم حج متمتعاً ، فانه على هذا القول يكون النبي صلى الله عليه وسلم حج متمتع ، وساق الهدي ، وأمر أصحابه بالتمتع ، فلا يبقى لاختيار القرآن وجه .

ولكن النصوص عن أحمد الذي عليه أئمة أصحاب المتقدمين : أنه حج قارناً ، ولكن أمر أصحابه بالتمتع — من لم يسق الهدي — أن يحل من إحرامه ، ويجعلها منعة . وقال : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي ، ولجعلتها عمرة » .

وعلى هذا القول فهذا من باب المطلق والمقيد ، فان أحمد لم ينص على أنه من ساق الهدي فالتمتع أفضل له . بل إنما اختار التمتع لأمر النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه به . ولقوله : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي ولجعلتها عمرة » . والنبي صلى الله عليه وسلم إنما أمر بالتحلل من لم يسق الهدي ، وإنما اختار أن يجعلها عمرة ، ولا يحل من لم يختار أن يجعلها عمرة مع سوق الهدي .

وأيضاً فان أحمد لم يقل : ان النبي صلى الله عليه وسلم حج متمتعاً — التمتع الخاص — بل نص على أن النبي صلى الله عليه وسلم حج قارناً . وقال : لا أشك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً ، والتمتع أحب إلي : لأنه آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم . فانه قال : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي ولجعتها عمرة » . فكلامه إنما كان في أيها أفضل : ان يسوق ويقرن ، أو يتمتع ولا يسوق ؟ . لأنه إذا ساق الهدي لم يجز له أن يتحلل . فهذا مما يختلف فيه الاجتهاد ، لأن قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي ولجعتها عمرة » هل كان لأن التحلل بعمرة أفضل من القران ، أم لا : موافقة لأصحابه لما أرمم بالتحلل فشق ذلك عليهم . فهذا مورد اجتهاد . ولم يختلف كلام احمد أن من لم يسق الهدي وقدم في أشهر الحج فالتمتع أفضل له .

وابيضاً : فانه إذا ساق الهدي ، وقدم في العشر لم يجز له التحلل عند احمد ، وإبي حنيفة ، وغيرها حتى ينحر الهدي يوم النحر ، سواء كان متمتعاً التمتع الخاص ، أو قارناً . وحينئذ فلا فرق بين التمتع والقارن عند احمد إلا في شيئين :

احدهما : أن القارن يكون قد أحرم بالحج قبل الطواف ، سواء احرم بالحج مع العمرة ، أو احرم بالعمرة ، ثم ادخل عليها الحج . بأنه في كلاهما قارن باتفاق الأئمة .

وأما التمتع التمتع الخاص : فانه يؤخر إحرامه بالحج إلى ما بعد

قضاء العمرة . ومعلوم حينئذ أن تقديم الاحرام بالحج أفضل من تأخيرها
فيكون القران أفضل لمن ساق الهدى .

الثانى : أن القارن عنده لا يطوف بين الصفا والمروة إلا مرة
واحدة ، كاللفرد . وأما المتمتع فقد اختار له أن يسعى سبعين ، ونص
على أنه يجزيه سعي واحد كاللفرد ، والقارن . وحينئذ فيكون قد تميز
بسعي زائد مستحب ، لكن هو أيضا يستحب للمتمتع أن يطوف أولا
بعد عرفة طواف القدوم ، فيكون المتمتع قد طاف بعد عرفة مرتين ،
وسعى سعيًا ثانيًا .

وأما القارن فإنه يعمل ما يعمل الفرد ، لكن كل هذا فيه زاع .
وفى مذهبه قول آخر : أن السعي الثانى واجب على المتمتع .

وقول : ان القارن يطوف طوافين ، ويسعى سبعين ، كمذهب
أبي حنيفة .

وقول : إن المتمتع لا يستحب له طواف القدوم ، وهذا هو
الصواب ، بل ولا يستحب له سعي ثان . فان الصحابة الذين حجوا
مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يسعوا إلا مرة واحدة ، وبهذا يظهر
فضل القارن إذا ساق الهدى . على المتمتع الغير السائق .

وأما اذا حصل فى عمل المتمتع زيادة سعي واجب ، أو مستحب ،

او زيادة طواف مستحب ، فقد يقال : إنه افضل من هذا الوجه ، لكن هو خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأيضاً : فلو سلم استحباب ذلك ، لم يسلم أن كلما زاد عملاً كان افضل ، بل الأفضل قد يكون هو الأيسر ، كما ان التمتع افضل من الافراد ، وهو أيسر ، والفطر في السفر أفضل ، وهو أيسر ، وكذلك القصر أفضل من الترييع ، وهو أيسر .

وقد بفضل التمتع بأن طوافه الأول يكون واجباً ، لأنه طواف عمرة ، والقارن يكون طوافه طواف قدوم ، وهو لا يجب . والواجب افضل وهذا ممنوع . فان الفضل بحسب كثرة مصلحة الفعل ، والوجوب سبب حصول مفسدة في الترك .

ولم يختلف كلام أحمد أن من لم يسق الهدي ، وقدم في اشهر الحج ، فالتمتع افضل له ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذين حجوا معه جميعهم أن يحلوا من إحرامهم ، ويجعلوها عمرة إلا من ساق الهدي .

ومذهب أحمد أيضاً انه اذا افرد الحج بصفة . والعمرة بصفة ، فهذا الافراد افضل له من التمتع . نص على ذلك في غير موضع .

وذكره اصحابه : كالقاضي أبي يعلى في تعليقه ، وغيره . وكذلك

منهـب سائر العلماء حتى أصحاب أبي حنيفة ، فاتهم نصوا على ان العمرة الكوفية افضل من القران ، مع ان القران عندهم افضل .

لكن القران الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم ليس هو القران الذي يقوله ابو حنيفة ، فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يطف إلا طوافاً واحداً ، ولم يسع إلا سعيّاً واحداً .

ومنهـب أبي حنيفة ان القارن يطوف اولاً . ويسعى للعمرة ثم يطوف ويسعى للحج ، وإذا فعل محظوراً كان عليه جزاء ان للحج والعمرة وقد حكى هذا رواية عن أحمد ، وان القارن يلزمه طوافان . وسعيان كمنهـب أبي حنيفة . لكن منهـب المتصوص عنه في غير موضع المعروف كمنهـب مالك ، والشافعي ، وغيرها ، انه ليس في عمل القارن زيادة على عمل المفرد .

بل ابلغ من ذلك أن التمتع هل يجزيه السعي الأول الذي مع طواف العمرة ، أو يحتاج الى سعي ثان عقيب طواف الافاضة ، أو غيره ، على قولين عن أحمد .

والمشهور عند أصحابه هو الثاني ، والاول قد نص عليه أيضاً . قال عبد الله بن أحمد قلت لأبي : للتمتع يسمى بين الصفا والمروة . قال :

ان طاف طوافين فهو أجود ، وإن طاف طوافاً واحداً فلا بأس .

قال : وإن طاف طوافين فهو أعجب إلي ، واحتج بحديث جابر وكذلك نقل عنه ابن منصور . وإنما اختلف مذهبه في ذلك ، لاختلاف الأحاديث في ذلك .

ففي صحيح مسلم عن جابر . قال : لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً ، طوافه الأول . وهذا مع أنهم كانوا متمتعين .

وروى أحمد قال : ثنا الوليد بن مسلم ، قال : ثنا الأوزاعي ، عن عطاء ، عن ابن عباس أنه كان يقول : القارن والمتمتع والمفرد يجزيه طواف بالبيت ، وسعي بين الصفا والمروة .

وفي الصحيحين عن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع ، فأهلنا بعمرة ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان معه هدي فليهل بالحج ، والعمرة ، ثم لا يحل حتى يحل منها جميعاً — إلى أن قالت — فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبالصفا والمروة ، ثم حلوا ، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم ، وأما الذين كانوا جمعوا بين الحج والعمرة

فإنما طافوا طوافاً واحداً بالبيت .

قلت : فقولها طوافاً آخر ، إنما أرادت به الطواف بالبيت ، وبين الصفا والمروة كذا كرها في أول الحديث ، ولأن الذين جمعوا بين الحج والعمرة لابد لهم من طواف الافاضة ، فلم أنها إنما نفت طوافاً معه الطواف بين الصفا والمروة ، لا الطواف المجرد بالبيت . والذي نفته من القارن أثبتته للمتبع الذي أحرم بالعمرة ، ولم يدخل عليها الحج .

وأحد في بعض رواياته فهم من هذا أنهم طافوا بالبيت فقط للقدوم ، فاستحب للمتبع أولاً إذا رجع من منى أن يطوف أولاً للقدوم ثم يطوف طواف الفرض .

ومن رد على أحمد حجة بأن المراد بالطواف طواف الفرض ، فقد غلط . لأن طواف الفرض مشترك بين المتمتع والمفرد والقارن . وعائشة أثبتت للمتبع ما نفته عن القارن .

ولكن المراد بهذا الحديث الطواف بالبيت ، وبالصفا والمروة ، إن لم تكن أرادت الطواف بالبيت ؛ لأنها هي لم تنظف بالبيت إلا مرة واحدة ؛ لأجل حيضها . وهذا قد عارضه حديث جابر الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الذين أكره بأن يحلوا من إحرامهم ويحلبوها عمرة ، لم يطوفوا بين الصفا والمروة إلا أول مرة « وهذا

يناقض ما فهم من حديث عائشة ، فانهم إذا لم يكونوا سعوا بعد طواف
الفرس فإن لا يطوفوا قبله للقدوم أولى وأحرى .

وفي ترجيح أحد الحديثين كلام ليس هذا موضع بسطه . فان
المحققين من اهل الحديث يعلمون ان هذه الزيادة في حديث عائشة ،
هي من كلام الزهري ليست من قول عائشة ، فلا تعارض
الحديث الصحيح .

وقد روى البخاري تعليقاً عن ابن عباس ، مثل حديث عائشة . وفيه
ايضاً علة .

والشافعي اختار التمتع تارة ، واختار الافراد تارة . ومن قال ان
النبي صلى الله عليه وسلم احرم إحراماً مطلقاً فقد غلط ، واختلف كلامه
في إحرام النبي صلى الله عليه وسلم على هذه الاقوال الثلاثة .

ومالك يختار الافراد ، لكن قد قيل يستحب مع ذلك تأخير العمرة
الى الحرم ، فأما العمرة عقيب الحج من مكة كما يفعله كثير من الناس
اليوم : فهذا لم يعرف على عهد السلف ، ولا نقل اخذ عن النبي صلى
الله عليه وسلم ، ولا عن احد من الذين حجوا معه أنهم فعلوا ذلك ،
إلا عائشة — رضي الله عنها — لأنها كانت قدمت متممة فحاضت ،
فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تحرم بالحج ، وتدع العمرة .

فذهب احمد ومالك والشافعي أنها صارت قارنة ، ولا يجب عليها قضاء تلك العمرة . لكن احمد في احدى الروايتين عنه جعل القضاء واجباً عليها لوجوب العمرة عنده في المشهور عنه ، وكون عمرة القارن والعمرة من أدنى الحل لا يسقط وجوب العمرة عنده في إحدى الروايتين .

وهكذا يقولون في كل متنع ضاق عليه الوقت فلم يتمكن من الطواف قبل التعريف ، فاتهم بأمرونه بادخال الحج على العمرة ، ويصير قارنا كالمفرد الذي قدم وقد ضاق عليه الوقت . فانه يقف بعرفة اولا ولا يطوف قبل التعريف .

وهكذا يصنع حاج العراق إذا قدموا متأخرين ، فاتهم يوافون عرفة يوم التعريف ، فيعرفون ولا يطوفون قبل التعريف . ومذهب أبي حنيفة ان عائشة رفضت العمرة ، واهلت بالحج فصارت مفردة .

وعنده يجب عليها قضاء العمرة التي رفضتها . وبني ذلك على اصله : في ان القارن يطوف طوافين ، ويسعى سعيين ، فلم يكن في القران لها فائدة .

واما الجمهور فبنوه على اصولهم : في ان عمل القارن لا يزيد على عمل للمفرد ، وقالوا : إن النبي صلى الله عليه وسلم إنما اعمر عائشة

تطيباً لنفسها ؛ لأنها قالت : يذهب أصحابي بحجة وعمره ، واذهب انا بحجة . فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : « يسمعك طوافك بحجك وعمرتك » . وفي رواية اهل السنن « طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك » .

فلما الحت أعمارها تطيباً لنفسها ، وأحد في رواية الأثرم وغيره ، قال : إن عمرة القارن ، والعمرة للمسكية لا تجزئ عن عمرة الاسلام ، واحتج بحديث عائشة لما أعمارها النبي صلى الله عليه وسلم قلها كانت قارنه ، وأعمارها بعد ذلك . فجعل هذه العمرة واجبة في هذه الرواية . كما قال أبو حنيفة . لكن اختلفا في تقطيع الناط ، ولم يعتمر من مكة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عائشة خاصة . لأجل هذا العذر .

وأما عمر النبي صلى الله عليه وسلم فأنما كانت وهو قاصد الى مكة ، فأحرم بالعمرة عام الحديبية من ذي الحليفة ، وحل بالحديبية لما أحصر وصدته المشركون عن البيت ، والحديبية غربي جبل التعيم حيث يابح النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه تحت الشجرة ، وصالحه للمشركون . وجبل التعيم هو الجبل الذي عند المساجد ، التي تسمى مساجد عائشة من يمينك ، وأنت داخل الى مكة . وتلك المساجد مبنية في التعيم ،

ولم تكن هذه للمساجد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ^(١) .

فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعتمر من التعميم ،
والتعميم أدنى الحل إلى مكة ، فهو أقرب الحل إلى مكة ، والمعتمر من
مكة يخرج إلى الحل ليجمع بين الحل والحرم ، بخلاف الحاج من مكة
فانه يخرج إلى عرفة ، وعرفة من الحل ، ثم اعتمر من العام القابل
عمره القضية من ذي الحليفة ، ثم لما لقي هوازن بوادي حنين فبرزهم ،
ثم ذهب إلى الطائف فحصرم ، ثم رجع إلى الجعرانة فقسم غنائم
حنين بالجعرانة ، اعتمر داخلا إلى مكة ، وحنين والجعرانة والطائف كل
ذلك من جهة الشرق ، شرقي عرفات ، فأقربها إلى عرفة الجعرانة ،
ثم وادي حنين ، ثم الطائف .

ولم يكن يخرج هو ولا أصحابه من مكة فيعتمرون ، إلا ما ذكر
من حديث عائشة ، فهذا نص أحد في غير موضع على أن أهل
مكة ليس عليهم عمرة ، وروى أحمد عن ابن عباس أنه قال : يا أهل
مكة ليس عليكم عمرة ، إنما عمرتكم الطواف بالبيت ، فمن أبى إلا
أن يعتمر فليجمل بينه وبين مكة بطن واد . وذلك لأن الصحابة
المقيمين بمكة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يعتمرون
من مكة .

(١) يانز في الاصل .

والعمرة واجبة في أشهر الروايتين عن أحمد : فن أحبابه من
جعل هذا رواية ثالثة .

فقال : المسألة على ثلاث روايات : رواية تجب ، ورواية لا تجب ،
ورواية يفرق بين المكى وغيره . وهي طريقة جدنا أبى البركات وغيره .
ومنهم من قال : أهل مكة يستنون ، فلا تجب عليهم عمرة ،
رواية واحدة . وهي طريقة الشيخ أبى محمد . وهي أصح .

ومن الفقهاء : من استحب لمن اعتمر من مكة أن يحرم من
الحديبية ، أو الجمرانة ، محتجاً بعمرة النبي صلى الله عليه وسلم . وهو
غلط . فان الحديبية كانت موضع حله لما أحصر ، لم تكن موضع احرامه .
وأما الجمرانة فانه احرم منها داخلا الى مكة ؛ لأنه أنشأ العمرة من
هناك . ولهذا كان أصح الوجهين لأصحابنا . وهو المنصوص عن أحمد
أنه لا يستحب الاكثار من العمرة لا من مكة ولا غيرها ، بل يجعل
بين العمرتين مدة ولو أنه مقدار ما ينبت فيه شعره . ويمكنه الحلاق ،
وهذا لمن يخرج الى ميقات بله ويعتمر .

وأما المقيم بمكة فكثرة الطواف بالبيت أفضل له من العمرة المكية ،
كما كان الصحابة يفعلون ، إذا كانوا مقيمين بمكة ، كانوا يستكثرون من
الطواف ، ولا يعتَمرون عمرة مكية ، فالصحابه الذين استحبوا الافراد

كعمر بن الخطاب ، وغيره انما استحبوا ان يسافروا سَفراً آخر للعمرة ؛
ليكون للحج سفر على حدة وللعمرة سفر على حدة .

واحد وابو حنيفة وغيرهما اتبعوا الصحابة في ذلك ، واستحبوا هذا
الافراد على التمتع والقران .

قال أبو بكر الأثرم : قيل لأبي عبد الله : فأَيُّ العمرة عندك أفضل ؟
قال : أفضل العمرة عندى أن تكون في غير أشهر الحج ، كما قال عمر ،
فان ذلك أتم لحجكم ، وأتم لعمرتكم ، أن تجعلوها في غير أشهر الحج .
قيل لأبي عبد الله : فأنت تأمر بالتمتع ، ونقول للعمرة في غير أشهر الحج
أفضل ؟ فقال : انما سئلت عن أتم العمرة ، فقلت في غير أشهر
الحج ، وقلت : التمتع تجزيه من عمرته ، فأتم العمرة ان تكون في غير
أشهر الحج .

وقال : علي من تمام : العمرة أن تقدم من دويرة أهلك ، وكان
سفيان بن عيينة يفسره ان ينشئ لها سفراً يقصد له . ليس أن تحرم
من أهلك ، حتى تقدم الميقات .

وقال : عمر في العمرة من دويرة أهلك . قيل لأبي عبد الله : فيجعل
للحج سفراً على حدة ، وللعمرة سفراً على حدة ، قال : نعم ، قلت له :
فان اعتمر في غير أشهر الحج ، ثم أقام بمكة حتى يحج ، ابيكون هذا قد

جعل له سفراً على حدة ، وللحج سفراً على حدة ؟ فقال : لا . حتى يرجع ثم يحج . فهذا مد للعمرة من أهله ، وقصد للحج من أهله ، هذا معناه .

قيل لأبي عبدالله : فانهم يحكون عنك أنك تقول : التمتع أفضل من غيرها ، فقال : أما أفضل من الحج وحده ، فليس فيه شك ، ثم قال : أيما أفضل أن يحج بعمره وحج ؟ أو ان يحج بحج وحده ، هي أفضل من أفراد الحج .

قلت له : وأفضل من القران ، لأنه جاء بكل واحد على حدة ، فهو أفضل من أن يجمع بينهما ، فقال نعم ، وأفضل من القران ، ثم قال : نحو ما قلت .

وقال الأثرم : سمعت أبا عبدالله يقول : التمتع أحب إلي هو آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم . أنه قال : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لصنعت كما صنعتكم » وقوله لأصحابه : « حلوا » وما جاء فيها من الحديث .

وقال أيضاً : قيل لأبي عبدالله : انت تذهب الى التمتع . فقال : هي أحب إلي ، وأفضل . وذلك انا نذهب إلى ان العمرة واجبة . قال تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) ثم قال : هذا بين .

وكان ابن عباس وابن عمر يريانها واجبة ، وقال ابن عباس : والله انها لقرينتها في كتاب الله ، وقال جماعة : الحج الاصغر العمرة ، فاذا وقع عليها اسم الحج ، فهذا يدل على انها فريضة ، فاذا خرج متمتعاً فقد أجزأه من حجه وعمرته ، جاء بعمرة مفردة ، وحجة مفردة .

فاما عمرة المحرم فليس يجزى عنه عندي . وليست بعمرة تامة .
إنما هي من اربعة اميال .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة : « إنما هي على قدر نصبك ونفقتك » ومعنى عمرة المحرم ، انهم كانوا يخرجون في المحرم من مكة ليعتمرون ، من ادنى الحل ، الى ان يعتمر ، فكيف من اعتمر في ذي الحجة من مكة عقيب الحج ، وهذا لم يكن السلف يفعلونه .

فاذا تبين أن العمرة المسكية ، عقب الحج مع الحج لم يفعلها النبي صلى الله عليه وسلم ، باتفاق العلماء . ولا أحد من الصحابة إلا عائشة ، ولا كان خلفاؤه الراشدون يفعلونها ، امتنع ان يكون ذلك افضل .

وأما من قال من الفقهاء : الافراد ان يحج ، ويعتمر عقب ذلك من مكة ، فهذا غلط ، بإجماع العلماء . فانه لا نزاع بينهم أن من اعتمر قبل اشهر الحج ، ورجع الى بلده ثم حج ، او قام بمسكة حتى يحج من

عامه ، أنه مفرد للحج ، وكذلك لو اعتذر بعد الحج في سفرة أخرى ،
قائه مفرد بالاتفاق ، وهذا الافراد هو الذي استحببه الصحابة ، وهو
مستحب أيضا عند احمد وغيره ، فان الاعتياز في رمضان ، والاقامة الى
ان يحج افضل من التمتع ، وان كان الرجوع الى بسله ثم السفر
للحج افضل منها .

والتمتع جائز بانفاق اهل العلم . وانما كان طائفة من بني أمية
وغيرهم يكرهونه .

وقد قيل : إن الذين كرهوا ذلك إنما كرهوا فسخ الحج الى التمتع ،
فان الناس يقدمون من الآفاق فيحرمون بالحج ، فمن جوز الفسخ جوز
لهم التمتع ومن منع من ذلك منعهم منه .

والفسخ فيه ثلاثة أقوال معروفة : قيل هو واجب ، كقول ابن
عباس واتباعه ، واهل الظاهر والشيعة .

وقيل : هو محرم ، كقول معاوية ، وابن الزبير ، ومن اتبعها كابن
خليفة ، ومالك ، والشافعي .

وقيل : هو جاز مستحب ، وهو مذهب فقهاء الحديث ، أحمد
وغيره ، والأسر به معروف عن غير واحد من الصحابة ، والتابعين ،

ولهذا كان ابن عمر وابن عباس يأمران بالتمتع .

قال احمد : أخبرنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر عن الزهري عن سالم قال : سئل ابن عمر عن متعة الحج ، فأمر بها ، ف قيل له : انك تخالف أباك ، فقال : عمر لم يقل الذى تقولون ، إنما قال عمر : أفراد الحج من العمرة ، فانها أتم للعمرة ، او أن العمرة لا تتم فى أشهر الحج إلا أن يهدى . وأراد أن يزار البيت فى غير أشهر الحج ، فجعلتموها أتم حراما . وعاقبتهم الناس عليها ، وقد أحلها الله ، وعمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم . فاذا أكثروا عليه قال : أفكتاب الله احق ان تتبعوا ، أم عمر ؟! وكان ابن عباس يأمر بها ، فيقولون : ان ابا بكر وعمر لم يفعلوها ، فيقول بوشك ان تنزل عليكم حجارة من السماء اقول لكم : قال النبي صلى الله عليه وسلم ، وتقولون : قال ابو بكر وعمر !

وكان عروة بن الزبير ينظر ابن عباس فيها ، فقال : إن ابا بكر وعمر أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم منك ، فقال : له ابن عباس يا عمري ، سل أمك . يعنى أنها تخبره ، ان النبي صلى الله عليه وسلم امر اصحابه بالاحلال ، وكانت اسماء ممن احلت .

وهذه المشاجرة انما وقعت : لأن ابن عباس كان يوجب التمتع ،

بل كان يوجب الفسخ ، وكان يقول : كل من طاف بالبيت وبين الصفا
والمروة ، ولم يسق الهدى ، فقد حل من احرامه . ويحتج بأمر النبي
صلى الله عليه وسلم لأصحابه بالتحلل في حجة الوداع ، وبقوله تعالى :
(ثم محلها الى البيت العتيق) .

وايجاب للمتنع هو قول طائفة من اهل الحديث ، والظاهرية : كابن
حزم وغيره ، وهو مذهب الشيعة ايضا ، لكن الجماهير من الصحابة ،
والائمة الأربعة ، وغيرهم ، على أنه يجوز التمتع ، والافراد : والقران ،
لكن أهل مكة وبنو هاشم وعلماء اهل الحديث يستحبونها . فاستحبها
علماء سنته ، وأهل سنته ، وأهل بلدته التي بقرها المناسك ، وهؤلاء الثلاثة
أخص الناس به ، وهو أحد قولي الشافعي .

وابو يوسف يجعل التمتع والقران سواء . وإنما جوز الجمهور الثلاثة
لأنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأصحابه :
« من شاء منكم ان يهل بعمره فليفعل ، ومن شاء منكم أن يهل
بحجة فليفعل ، ومن شاء منكم ان يهل بحجة وعمره فليفعل . » .

وأما امره لأصحابه صلى الله عليه وسلم بعد ذلك ان يحلوا من
احرامهم ، ويحملوها عمره إلا من ساق الهدى ، فلأنه اراد أن يجمعوا
بين الحج والعمره ، وان لا يبتسمروا عمره مكية ، وان سافروا سقراً

آخر للعمرة . ومن كان هذه حاله فينبغي له ان يتمتع . فالتمتع كان متعياً في حق الصحابة .

إذا أرادوا ان يفعلوا الأفضل لهم ، وكان أولاً قد أذن لهم في الفسخ ، ولم يأمرهم به ، لا سيما إذا قيل بوجوب العمرة ، فإنه يجب التمتع على من لم يسافر سفرة أخرى ولم يعتمر عقب الحج من مكة . وعمرة التمتع بمنزلة التوضوء للمغتسل ، فالمغتسل للجنابة إذا توضأ كان وضوؤه بعض اغتساله الكامل ، كذلك عمرة التمتع عند احد بعض حجة الكامل ، ولهذا يجوز عنده للمتمتع أن يصوم الأيام الثلاثة من حين يحرم بالعمرة ، وقد قال الله تعالى : (فصيام ثلاثة أيام في الحج) فهو من حين احرم بالعمرة دخل في الحج ، كما ان المغتسل من حين توضأ دخل في الغسل .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق ، رجع من ذنوبه كيوم ولدته امه » اخبرناه في الصحيحين . يدخل فيه للمتمتع من حين يحرم بالعمرة .

ولهذا كان احد ينكر على من يقول : إن حجة التمتع حجة مكية . قال الاثرم سمعت أبا عبد الله يقول : كان ابن المبارك زعموا يقول بالتمتع ، فقيل له : يكون مجيئه حينئذ للعمرة . فقال : أرايتم لو

أن رجلاً خرج يريد صلاة الظهر في جماعة ، فتطوع قبلها بأربع ركعات ، ثم صلى الظهر ، أزهده ذلك خيراً ، أم نقصه ؟

ثم قال أحمد : ما أحسن ما قال ! ثم قال أبو عبد الله : يقول مجيئه حينئذ للظهر ، أو للتطوع : أي إنما مجيئه للظهر ، قال أبو عبد الله : هذا قول محدث ، يعني قولهم حجة مكة .

قال : وسمعت أبا عبد الله مرة أخرى وذكر قول ابن المبارك : إنه قول محدث ، يعني قولهم حجة مكة .

قيل لأبي عبد الله : قول عبد الله قول محدث ؟ قال إي والله قول محدث ، كلام بغيط ، مأثري ما هو ، وكيف لا يكون محدثاً ورسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم به ، ويأمر به أصحابه ؟ ! وغلظ القول فيه .

قال : وسمعت أبا عبد الله مرة أخرى . قيل له : من قال : حجة مكة ؟ قال : هذا قول محدث ، قيل له : عن من يروى ؟ فقال : عن الشعبي ، وسعيد بن جبير .

فصل

والدليل على أنه قد تواترت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه

وسلم : أنه امر اصحابه في حجة الوداع — لما طافوا بالبيت وبين الصفا والمروة — أن يحلوا من احرامهم ، ويجعلوها عمرة ، الا من ساق الهدى ، فانه امره ان يبقى على إحرامه ، حتى يبلغ الهدى محله .

ولهذا لما قال سلمة بن شبيب لأحمد : يا أبا عبد الله : قويت قلوب الرافضة ، لما اقتت اهل خراسان بالمتعة . فقال : ياسلمة ! كان يلفي منك أنك احمق ، وكنت ادافع عنك ، والآن فقد تبين لي انك احمق ، عندي احد عشر حديثاً صحيحاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ادعها لقولك ؟! فيين أحد ان الأحاديث متواترة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتمتع لجميع اصحابه ، الذين لم يسوقوا الهدى ، حتى من كان منهم مفرداً ، او قارناً ، والنبي صلى الله عليه وسلم لا ينقلهم من الفاضل الى المفضول ، بل انما يأمرهم بما هو افضل لهم .

ولهذا ان فسح الحج الى التمتع مستحباً عند احمد ، ولم يجعل اختلاف العلماء في جواز الفسخ موجباً للاحتياط بترك الفسخ . فان الاحتياط انما يشرع إذا لم تبين سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاذا تبينت السنة فاتباعها اولى . وان كان بعض العلماء قد قال : إنه لا يجوز ذلك ، لاسيما وآخرون من السلف والخلف قد أوجبوا الفسخ فليس الاحتياط بالخروج من خلاف أولئك بأولى من الخروج من خلاف هؤلاء .

والذين منموا الفسخ ، او المتعة مطلقاً ، قالوا : كان لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خاصة . قالوا : لأن أهل الجاهلية كانوا يكرهون العمرة في أشهر الحج . ويقولون : إذبرأ الدبر ، وعفا الأثر ، وانسلخ صفر فقد حلت العمرة لمن اعتمر . قالوا : فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بالعمرة ؛ ليعين جواز العمرة في أشهر الحج . وهذا القول خطأ عند أحمد وغيره لوجوه :

أحدها : لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد اعتمر قبل ذلك عمره الثلاثة في أشهر الحج ، فاعتمر عمرته الأولى عمرة الحديبية في ذى القعدة ، واعتمر عمرة القضية في ذى القعدة ، واعتمر من الجمرات في ذى القعدة ، وقد ثبت في الصحيح أن عائشة قيل لها : إن ابن عمر يقول : إن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر في رجب ، فقالت : يغفر الله لأبي عبد الرحمن ! ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجب قط ، وما اعتمر الا وابن عمر معه . وقد انفق أهل العلم على ما قالت عائشة بأن عمره كلها كانت في ذى القعدة ، وهو أوسط أشهر الحج . فكيف يقال : ان الصحابة لم يعلموا جواز العمرة في أشهر الحج حتى امرهم بالفسخ ، وقد فعلها قبل ذلك ثلاث مرات ؟ !

الوجه الثاني : أنه قد ثبت في الصحيحين عن عائشة انه قال لهم عند الميقات : « من شاء ان يهل بعمرة وحجة فليفعل » . فبين لهم جواز

الاعتماد في اشهر الحج ضد الميقات . وعامة المسلمين معه ، فكيف لم يعلموا ذلك .

الوجه الثالث : انه امر من لم يسق الهدى ان يتحلل ، وامر من ساق الهدى ان يتم على احرامه حتى يبلغ الهدى محله ، ففرق بين محرم ومحرم ، فهذا يدل على ان سوق الهدى هو المانع من التحلل ؛ لأحرامه الأول . وما ذكره يشترك فيه السائق (١) امرنا ان نفرض الى نساءنا فنأتى عرفة تقطر مذاكيرنا التي ، قال : فقام النبي صلى الله عليه وسلم فينا فقال : « قد علمتم اني اتفاكم الله . واصدقكم وابركم ، ولو لا هديي لحلت كما تحلون ، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت لم اسق الهدى ، فحلوا . فحللنا ، وسمنا ، واطعنا . فقدم علي من سعابته . فقال : « بما اهلت ؟ » قال : بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فاهد وامكث حراماً » قال : واهدي علي له هدياً ، فقال سراقه بن مالك بن جعشم : لعاننا هذا لم للابد ؟ فقال : « بل للابد » وفي رواية البخاري : وان سراقه بن مالك بن جعشم لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعقبة ، وهو يرميها . فقال : جعشم الكم هذه خاصة يارسول الله ؟ قال : « لا بل للابد » .

فيين أن تلك العمرة التي فسخ من فسخ منها حجه اليها للابد ،

(١) كذا بالأصل .

وأن العمرة دخلت في الحج الى يوم القيامة ، وهذا يبين ان عمرة التمتع بعض الحج . ولم يرد السائل بقوله : عمرتا هذه لعائنا هذا . أم للأبد ؟ انه يسقط الفرض بها في عائنا هذا ، لان العمرة ان كانت واجبة فلا تجب الامرة واحدة ، ولأنه لو اراد ذلك لم يقل بل للأبد ، فان الابد لا يكون في حق طائفة معينة ، بل انما يكون لجميع المسلمين ، ولا قال : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » .

فان قيل قوله : « دخلت العمرة في الحج » اراد به جواز العمرة في أشهر الحج ؟ .

قيل : نعم : ومن ذلك عمرة الفاسخ ، فانها سبب هذا اللفظ ، وسبب اللفظ العام لا يجوز اخراجه منه ، فعمل ان قوله : « دخلت العمرة في الحج » يتناول عمرة الفاسخ ، وانها دخلت في الحج الى يوم القيامة .

الوجه السادس : ان يقال فسخ الحج الى التمتع موافق لقياس الاصول لا يخالف له ، فان المحرم اذا التزم اكبر ما لزمه جاز باتفاق الأئمة ، فلو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج جاز بلا نزاع ، وأما اذا أحرم بالحج ، ثم أدخل عليه العمرة ، لم يجز عند الجمهور وهو مذهب أحمد ومالك ، وظاهر مذهب الشافعي . وأما أبو حنيفة فيجوزها ، لانه يصير قارناً ، والقارن عنده يلزمه طوافان ، وسعيان ، وهذا قياس الرواية المحكية عن أحمد في القارن .

وإذا كان كذلك فالحرم بالحج لم يلزمه إلا الحج ، فإذا صار متمتعاً صار ملتزماً لعمره وحج . فكان ما التزمه بالفسخ أكبر مما كان عليه ، فجاز ذلك ، وهو أفضل ، فاستحب ذلك ، وإنما بشكل هذا على من يظن أنه فسخ حجاً إلى عمرة مجردة ، وليس كذلك ، فإنه لو أراد أن يفسخ الحج إلى العمرة مفردة ، لم يجز بلا نزاع ، وإنما الفسخ جائز لمن كان نيته أن يحج بعد العمرة .

وقد قدمنا أن التمتع من حين يحرم بالعمرة دخل في الحج ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « دخلت العمرة في الحج » ولهذا يجوز أن يصوم الأيام الثلاثة من حيثئذ ، وإنما إحرامه بالحج بعد ذلك ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل للجنازة بدأ بالوضوء ، وكما قال للنسوة في غسل ابنته : « إبدأن بيمينها » ومواضع الوضوء منها « فكان غسل مواضع الوضوء توضية ، وهو بعض الغسل .

فان قيل : دم التمتع دم جبران ، ونسك لا جبران فيه أفضل من نسك مجبور . قيل : هذا لا يصح لوجهين :

أحدهما : أنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أكل من هديه فإنه أمر من كل بدنة بيضة ، فجعلت في قدر فأكل من لحمها ، وشرب من مرقها ، وثبت أنه كان متمتعاً بالتمتع العام ، فان

القارن يدخل في مسمى التمتع ، كما سذكروه . فدل على استحباب الأكل من هدى التمتع ، ودم الجبران ليس كذلك . وثبت أيضاً في الصحيحين من عائشة رضي الله عنها « ان النبي صلى الله عليه وسلم أطمع نساءه من الهدى الذي ذبحه عنهن ، وكن متمتعات » وهذا مما احتج به الامام أحمد .

الثاني : ان سبب الجبران محذور في الاصل ، كالاقتداء بالوطي . وكفعل المحظورات ، او بترك الواجبات ، فانه لا يجوز له ان يفسد حجه ، ولا ان يفعل المحذور الا لعذر ، ولا بترك الواجب الا لعذر ، والتمتع جائز مطلقاً ، فلو كان دمه دم جبران لم يجوز مطلقاً ، فلم أنه دم نساك وهدى ، وانه مما وسع الله به على المسلمين ، فأباح لهم التحلل في اثناء الاحرام ، والهدى مكانه ، لما في استمرار الاحرام من المشقة ، فيكون بمنزلة قصر الصلاة في السفر ، ومنزلة الفطر للمسافر ، والمسح على الخفين للابس الخف .

فان ذلك افضل له من ان يخلع ويفسل في ظاهر مذهب احمد ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان لا بس الخف على طهارة مسح عليه ، ولم يكن يخلع ويفسل ، بخلاف ما إذا لم تكن رجلاه في الخفين ، فانه كان يفسل . وقد ثبت عنه في الصحيح انه كان يقول في خطبته : « خير الكلام كلام الله ، وخير الهدى هدى محمد »

وهدي محمد لمن كان ملبسوف الرجلين ان يغسلها ، لا يقصد ان يغسل
ليمسح عليها ، ولمن كان لابس الحفين ان يمسح عليها ، لا ان يغسلها
ويغسل . مع ان مسح الحفين بدل ؛ فكذلك الهدي .

وان كان بدلا عن ترفه بسقوط احد السفيرين ، فهو افضل لمن
جمع بينهما ، وقد قدم في اشهر الحج من ان يأتي بحج مفرد يعتمر عقبه
والبدل قد يكون واجبا كالجمعة ، فانها وان كانت بدلا عن الظهر فهي
واجبة ، وكالتيمم العاجز عن استعمال الماء ؛ فان التيمم واجب
عليه ، وهو بدل . فاذا جاز ان يكون البدل واجبا ، فكونه مستجبا
أولى بالجواز .

ولهذا يستحب للمسافر ان يفطر ويقضي ، والقضاء بدل عن
الاداء وكذلك المريض الذي بشق عليه الصوم يفطر ويقضي .
والقضاء بدل .

وتخلل الاحلال لا يمنع ان يكون الجميع بمنزلة العبادة الواحدة .
كطواف الفرض : فانه من تمام الحج باتفاق المسلمين . ولا يفعل الا
بعد التحلل الأول ، ورمي الجمار أيام منى من تمام الحج . وإذا طاف
قبل ذلك فقد رمى الجمار أيام منى . بعد الحل التام . وهو السنة ، كما
فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وشهر رمضان يتخلل صيام أيامه

الفطر بالليل ، وهو الصوم المفروض للذكور في قوله : (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) . الى قوله : (شهر رمضان) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » وهذا الصوم يتخلله الفطر كل ليلة ، فكذلك قوله : « من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته امه » .

والآية تتناول لمن حج حجة تمتع فيها بالعمرة ، وان كان قد يتخلل هذا الاحرام احلال . وهو من حين احرامه بالحج قد دخل في الحج ، كما انه بصيام اول يوم دخل في صيام شهر رمضان . وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » والقيام يتخلله السلام من كل ركعتين ، وكذلك الوتر بثلاث مفصلة .

فصل

في « صفة حجة الوداع » لم يختلف أحد من أهل العلم أن النبي صلى الله عليه وسلم : أمر أصحابه إذا طافوا بالبيت ، وبين الصفا والمروة أن يحلوا من إحرامهم ، ويجعلوها عمرة ، وهذا مما تواترت به الأحاديث

ولم يحتفلوا انه لم يمت بعد الحج ، لا النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أحد من الصحابة إلا عائشة ، فهذا كله متفق عليه لم يختلف فيه النقل ، ولا خالف فيه أحد من اهل العلم .

ولكن تنازعوا : هل حج متمم ، او مفرد ، او قارناً ؟ او أحرم مطلقاً ؟ واضطربت عليهم فيه الأحاديث ، وهي بحمد الله غير مختلفة ضد من فهم مراد الصحابة بها .

والنصوص من الامام احمد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً بين العمرة والحج ، حتى قال : لا اشك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً ، وهذا قول أئمة الحديث : كاسحاق بن راهويه ، وغيره . وهو الصواب الذي لا ريب فيه وقد صنف ابو محمد ابن حزم في حجة الوداع مصنفاً جمع فيه الآثار وقرر ذلك .

واحمد انما اختار التمتع ، لأمر النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه به ، لا لكونه كان متمم التمتع الخاص عنده ، ولهذا قال في رواية المروزي : إنه إذا ساق الهدي فالقران افضل ؟ ولولا أن النبي صلى الله عليه وسلم قرن عنده ، وساق الهدي لم يكن لهذا القول وجه ، فانه لو كان متمم عنده لكان قد فعلها وأمر بها ، فلا وجه حينئذ لاختيار القران لمن ساق الهدي .

ولم يقل احد من قدماء أصحاب أحمد انه كان متمتعاً التمتع الخاص ،
 واول من ادعى من اصحاب أحمد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 متمتعاً التمتع الخاص فيها لعناه القاضي ابو يعلى ، وذكر في تعليقه الاحتجاج
 بهذه الطريقة على فضيلة التمتع ، وذكر ان الأولى - وهى ان الاحتجاج
 بأمره لا بفعله ، وبقوله : « لو استقبلت من امرى ما استدبرت » -
 هي طريقة الاصحاب ، كما كان يحتاج بها امامهم أحمد .

ثم ان الذين نصروا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان متمتعاً ،
 من الاصحاب ، على قولين .

[الأول] انه حل من احرامه مع سوقه الهدي ، وحمل هؤلاء
 رواية من روى ان للتمتع كانت لهم خاصة ، على أنهم خصوا بالتحلل من
 الاحرام مع سوق الهدي ، دون من ساق الهدي من الصحابة ، وهذه
 طريقة القاضي ومن اتبعه . وهذا الذى قاله هؤلاء منكر عند جواهر
 أهل العلم ، ومن أنكر ذلك على القاضي الشيخ ابو البركات ، وغيره .
 وقالوا : من تأمل الأحاديث للمستفيضة تبين له أن النبي صلى الله عليه
 وسلم لم يحل هو ، ولا احد ممن ساق الهدي .

والقول الثاني : ان النبي صلى الله عليه وسلم تمتع ، بمعنى انه
 احرم بالعمرة ولم يحل من احرامه ، لكونه ساق الهدي ، واحرم بالحج

بعد ان طاف وسعى للعمرة وهذه طريقة الشيخ ابي محمد ، وغيره .
وهؤلاء يسمون هذا متمتعاً ، وقد يسمونه قارناً ، لكونه أحرم قبل
التحلل من العمرة ، لكن القران المعروف ان يحرم بالعمرة قبل ان
يطوف بالبيت ليقع الطواف عن العمرة والحج .

والفرق بين القارن وللمتمتع الذي ساق الهدى : يظهر من وجهين :

احدهما : من الاحرام بالحج قبل الطواف .

والثاني : من السعي عقب طواف الافاضة ، فان القارن ليس عليه
سعي ثان ، كما ليس ذلك على للفرد . و [اما] المتمتع فهذا السعي
واجب في حقه عند اكثر العلماء وفيه عند احمد روايتان .

واما الشافعي ، فاختلف كلامه في حج النبي صلى الله عليه وسلم .
فقال تارة : انه افرد . وقال تارة : انه تمتع . وقال تارة : انه احرم
مطلقاً . فقال في « مختصر الحج » : « وأحب الي ان يفرد : لأن الثابت
عندنا ان النبي صلى الله عليه وسلم افرد . وقال في « اختلاف
الأحاديث » ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لو استقبلت من
اسري ما استدبرت لما سقت الهدى ولجعلتها عمرة » . قال : ومن قال
إنه افرد الحج ، يشبه ان يكون قاله على ما يعرف من اهل العلم
— الذين ادرك ، دون رسول الله صلى الله عليه وسلم — أن

أحداً لا يكون مقياً على حج الا وقد ابتدأ احرامه بحج ، قال : وأحسب مروءة حين حدث ان النبي صلى الله عليه وسلم احرم بحج ذهب الى انه سمع عائشة تقول : يفعل في حجه على هذا المعنى .

فقد بين الشافعي هنا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان متمتعاً ، وان من قال أفرد الحج ، فلأنه لما رأى أن من استمر على احرامه لا يكون الا حاجاً ، والنبي صلى الله عليه وسلم لما استمر على احرامه ظن انه كان حاجاً .

وقال ايضاً فيها اختلف فيه من الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في مخرجه : ليس شيء من الاختلاف ايبين من هذا ، وان كان الغلط فيه قبيحاً من جهة انه مباح ؛ لأن الكتاب ، ثم السنة ثم ما اعلم فيه خلافا يدل على ان التمتع بالعمرة الى الحج ، وافراد الحج والقران واسع كله . قال : وثبت انه خرج ينتظر القضاء ، فنزل عليه القضاء ، وهو فيما بين الصفا والمروة ، وامر اصحابه أن من كان منهم اهل ، ولم يكن معه هدي ان يجعلها عمرة ، وقال : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي ولجعلتها عمرة » .

قال : فان قال قائل : فمن أين اثبت حديث عائشة ، وجابر ، وابن عمر ، وطاووس ، دون حديث من قال قرن .

قيل : لتقدم حجة جابر للنبي صلى الله عليه وسلم ، وحسن سياقه
لإبتداء الحديث ، وآخره ، ولرواية عائشة عن النبي صلى الله عليه
وسلم وفضل حفظها عنه ، وقرب ابن عمر منه .

قال : ولأن من وصف انتظار النبي صلى الله عليه وسلم القضاء ،
إذ لم يحج من المدينة بعد نزول فرض الحج طلب الاختيار فيما وسع الله
من الحج والعمرة ، يشبه ان يكون احفظ ؛ لأنه قد أتى في المتلاعنين
فاتنظر القضاء ، فكذلك حفظ في الحج ينتظر القضاء .

قال للزنى : إن ثبت حديث انس عن النبي صلى الله عليه
وسلم ، انه قرن حتى يكون معارضاً للأحاديث سواء ، فأصل قول
الشافعي ان العمرة فرض ، وأداء الفرض في وقت الحج افضل من اداء
فرض واحد ؛ لأن من أكثر عمله لله كان أكثر في ثواب الله .

قلت : والصواب في هذا الباب ، ان الاحاديث متفقة ليست مختلفة
الا اختلافاً يسيراً ، يقع مثله في غير ذلك ، فان الصحابة ثبت عنهم انه
تمتع ، والتمتع عندم يتناول القران ، والذين روي عنهم انه افرد روي
عنهم انه تمتع .

أما الأول : ففي الصحيحين عن سعيد بن المسيب قال : اجتمع
علي وعثمان ، فكان عثمان ينهى عن التمتع او العمرة ، فقال علي : ما

يريد الا أمراً فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنه ، فقال
عثمان : دعنا منك . فقال : انى لا استطيع ان أدعك ، فلما ان رأى
علي ذلك أهل بها جميعاً . هذا لفظ مسلم . ولم يذكر البخاري دعنا ،
الى ان أدعك . وخرجه البخاري وحده من حديث مروان بن الحكم
قال : شهدت عثمان ينهى عن المتعة ، وان يجمع بين الحج والعمرة ، فلما رأى
علي ذلك أهل بها : ليك بعمرة وحجة . قال : ما كنت لأدع سنة
النبي صلى الله عليه وسلم لقول احد من الناس .

فهذا يبين أنه إذا جمع بينها كان متمتعاً عندهم ، وأن هذا هو
الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو سنة النبي صلى الله عليه
وسلم التي فعلها علي بن ابي طالب ، ووافقه عثمان على ان النبي صلى
الله عليه وسلم فعل ذلك ، لكن كان النزاع : هل ذلك افضل في
حقنا ، أم لا ؟ وهل يشرع فسخ الحج الى المتعة في حقنا ؟ كما تنازع
فيه الفقهاء .

وفي الصحيح من عبد الله بن شقيق ، قال : كان عثمان ينهى عن المتعة
وكان علي يأمر بها ، فقال عثمان لعلي : كلمة ، فقال : لقد علمت اننا
تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : أجل ! ولكننا كنا
خائفين ، فقد اتفق عثمان وعلي على أنهم تمتعوا مع النبي صلى الله عليه
وسلم . ولما قول عثمان كنا خائفين فانهم كانوا خائفين في عمرة القضية ،

وكانوا قد اعتمروا في أشهر الحج ، وكان كل من اعتمر في أشهر الحج يسمى ايضاً متمتعاً ، لأن الناهين عن التمتع كانوا يهونون عن العمرة في أشهر الحج مطلقاً .

وشاهده ما في الصحيح عن سعد بن ابى وقاص لما بلغه ان معاوية نهى عن التمتع قال فعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا كافر بالعرش . يعنى معاوية . ومعلوم ان معاوية كان مسلماً في حجة الوداع ، بل وفي عمرة الجمرات عام الفتح ، او قبل ذلك ، ولكن في عمرة القضية كافر بعرش مكة . وقد سمي سعد عمرة القضية متمتعاً . فلعل شأن اراد الحرف عام القضية ، وكانوا ايضاً خائفين عام الفتح . واما عام حجة الوداع فكانوا آمنين ، لم يكن قد بقى مشرك ، بل نفي الله الشرك واهله . ولهذا قالوا : صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في آمن ما كان الناس ركعتين ، فلعله قد اشتبه حالهم هذا العام بحالهم هذا العام . كما اشتبه على من روى انه نهى عن متعة النساء في حجة الوداع ، وانما كان النهي في غزاة الفتح .

وكما يظن بعض الناس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة في حجة او عمرة ، وانما كان دخوله الكعبة عام الفتح لما فتح مكة ، ولم يقل احد إنه دخلها في حجة . ولا عمرة ؛ بل في الصحيحين عن اسماعيل بن ابي خالد قال : قلت لعبدالله بن ابي اوفى من صحابة النبي

صلى الله عليه وسلم : ادخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت في عمرته ؟ قال : لا .

وفي الصحيحين عن مطرف بن الشخير ، قال : قال لى عمران بن حصين : احدثك حديثا ، لعل الله ان ينفعك به : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين حجته وعمرته ، ثم انه لم ينه عنه حتى مات ، ولم ينزل فيه قرآن يحرمه » ، وفي رواية قال : تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتمتعنا معه « فهذا عمران وهو من أجل السابقين الاولين ، اخبر انه تمتع وانه جمع بين ، الحج والعمرة .

وفي صحيح مسلم عن غنيم بن قيس قال : سألت سعد بن ابي وقاص عن التمتع في الحج ، فقال : فعلناها ، وهذا يومئذ كافر بالعرش . يعنى بيوت مكة — يعنى معاوية ، وهذا انما اراد به سعد عمرة القضية ، فان معاوية لم يكن اسلم إذ ذاك . واما في حجة الوداع فكان قد أسلم ، فكذلك في عمرة الجمرانة ، فسمى سعد الاعتار في اشهر الحج متعة ، لأن بعض الشاميين كانوا ينهون عن الاعتار في أشهر الحج ، فصار الصحابة يروون السنة في ذلك ردأ على من نهى عن ذلك ، فالتارن عندهم متمتع ، ولهذا وجب عليه الهدي ودخل في قوله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي) .

وفي صحيح البخارى وغيره عن عمر بن الخطاب قال : سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم وهو بواد العقيق : يقول « أتاني الليلة آت من ربي ، فقال : صل في هذا الوادي المبارك ، وقل : عمرة في حجة » فهؤلاء الخلفاء الراشدون : عمر ، وعثمان ، وعلي ، وغير الخلفاء كعمران ابن حصين يروى عنهم بأصح الأسانيد ، ان النبي صلى الله عليه وسلم قرن بين العمرة والحج ، وكانوا يسمونه تمتعاً .

وفي الصحيحين عن بكر بن عبد الله المزني ، عن أنس بن مالك ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج والعمرة ، فحدث بذلك ابن عمر ، فقال : لبي بالحج وحده ، فلقيت أنساً فحدثته ، فقال : ما بعدونا الا صيائناً ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لبيك عمرة وحجاً » . فهذا انس يخبر انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج والعمرة جميعاً ، وما ذكره بكر عن ابن عمر عنه ، فجوابه ان الثقة — الذين هم اثبت في ابن عمر من بكر ، مثل ابنه سالم ، رووا عنه انه قال : تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة إلى الحج ، وهؤلاء أثبت عن ابن عمر من بكر . وغلط بكر على ابن عمر ، أولى من تغليط سالم ابنه عنه . وتغليطه هو على النبي صلى الله عليه وسلم .

ويشبه هذا أن ابن عمر قال له : افرد الحج فظن انه قال : لبي بالحج ، فان أفراد الحج كانوا يطلقونه ويريدون به أفراد أعمال الحج ، وذلك

يرد قول من يقول : انه قرن فطاف طوافين ، وسعى سبعين ومن يقول : إنه أهل من إحرامه . فرواية من روى من الصحابة انه أفرد الحج ترد على هؤلاء . يبين هذا : ما رواه مسلم في صحيحه عن نافع عن ابن عمر قال : اهللنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج مفردا ، وفي رواية اهل بالحج مفردا . فلم يذكروا عن ابن عمر الا انه قال : أفرد الحج ، لا أنه قال : لبي بالحج .

وفي السنن من حديث البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي : « قد سقت الهدى ، وقرنت » ، وفي الصحيحين من حديث الزهري عن سالم عن ابيه ، عن عبد الله بن عمر ، قال : « تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة الى الحج ، وأهدى فساق معه الهدى ، من ذي الحليفة ، وقد اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهل بالعمرة . ثم أهل بالحج ، وتمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة الى الحج ، فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ، ومنهم من لم يهد ، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قال للناس : من كان منكم أهدى فانه لا يحل من شيء حرم منه . حتى يقضي حجه . ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت ، وبالصفا والمروة ، وليقصر ، وليتحلل ، ثم ليهل بالحج ، وليهدى ، فمن لم يجد هدياً فصيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة

إذا رجع الى أهله . وطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة فاستلم الركن أول شيء ، ثم خب ثلاثة أشواط ، من السبع ، ومشى أربعة أطواف ، ثم رجع حين قضى طوافه بالبيت . فصلى عند المقام ركعتين ، ثم سلم فانصرف ، فأتى الصفا فطاف بالصفا والمروة ، سبعة أطواف ثم لم يتحلل من كل شيء حرم منه ، حتى قضى حجه ، ونحر هديه يوم النحر ، وأفاض فطاف بالبيت ، ثم حل من كل شيء حرم منه ، وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهدي فساق الهدى من الناس » . قال الزهري : وحدثني عروة عن عائشة مثل حديث سالم عن أبيه .

فهذا أصح حديث على وجه الأرض . وهو من حديث الزهري أعلم أهل زمانه بالسنة ، عن سالم ، عن ابن عمر ، وهو أصح من حديث ابن عمر ، ومن حديث عروة عن عائشة وهو أصح من حديث عائشة ، وقد ثبت عنها في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر أربع عمر : الرابعة مع حجته ، ولم يعتمر بعدها باتفاق المسلمين ، فتعين أن يكون قرن بين العمرة والحج ، وقال : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكذلك أخبرت أن الذين جمعوا الحج والعمرة ، إنما طافوا طوافاً واحداً .

وأما الذين نقل عنهم : أنه أفرد الحج ، فهم ثلاثة : عائشة ، وابن

عمر ، وجابر . والثلاثة نقل عنهم التمتع . وحديث عائشة وابن عمر أنه يتمتع بالعمرة الى الحج أصح من حديثها أنه أفرد الحج ، وماصح عنها من ذلك فمناه افراد أعمال الحج .

وفي الصحيحين عن حفصة ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أزواجه أن يحللن عام حجة الوداع ، قالت حفصة : فما يمنعك أن تحل؟ فقال : « إني لبدت رأسي ، وقلدت هديي ، فلا أحل حتى أحجر هديي » ، وفي رواية : « ما شأن الناس ، حلوا ولم تحل أنت من عمرتك؟ فقال : إني لبدت رأسي وقلدت هديي فلا أحل حتى أحجر الهدى » فهذا يدل على أنه كان معتمراً وليس فيه أنه لم يكن مع العمرة حاجاً .

ومما يبين ذلك ان في الصحيحين عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجه ، عمرة الحديبية في ذي القعدة . وعمرة في العام المقبل في ذي القعدة ، وعمرة من الجعرانة في ذي القعدة ، وعمرة مع حجه .

وفي الصحيحين عن مجاهد قال : « دخلت انا وعروة بن الزبير المسجد ، فإذا عبد الله بن عمر جالس الى حجرة عائشة ، فقال له عروة : يا أبا عبد الرحمن . كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : أربع عمر : إحداهن في رجب ، فقال عروة ألا تسمعين يا أم المؤمنين الى

ما يقول أبو عبد الرحمن ، فقالت : وما يقول ؟ قال : يقول : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع عمر إحداهن في رجب ، فقالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن ؟ ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وهو معه ، وما اعتمر في رجب قط ، فعائشة أنكرت كونه اعتمر في رجب ، وما أنكرت كونه اعتمر أربع عمر . فقد اتفقت عائشة وابن عمر على انه اعتمر أربع عمر ، كما روى ذلك عن انس . وقد ثبت باتفاق الناس انه لم يعتمر بعد الحج . وثبت ان ابن عمر وعائشة نقلا عنه انه اعتمر مع الحج ، وهذا هو التمتع العام الذي يدخل فيه القران ، وهو الموجب للهدى .

فتبين ان الروايات الكثيرة الثابتة عن ابن عمر وعائشة توافق ما فعله سائر الصحابة ، انه كان متمعا التمتع العام .

ومن قال : انه احرم مطلقاً فاحتج بحديث مرسل ، ومثل هذا لا يجوز ان يعارض به الأحاديث الصحيحة .

فقد تبين ان من قال : افرد الحج فان ادعى انه اعتمر بعد الحج كما يظنه بعض المتفقه ، فهذا مخطىء باتفاق العلماء ، ومن قال إنه أفرد الحج بمعنى انه لم يأت مع حجته بعمره ، فهذا قد اعتقده بعض العلماء ، وهو غلط ، ولم يثبت ذلك عن احد من الصحابة .

ومن قال : انه احرم إحراماً مطلقاً ، فقلوه غلط ، لم ينقل عن احد من الصحابة .

ومن قال انه تمتع ، بمعنى انه لم يحرم بالحج حتى طاف وسعى . فقلوه ايضا غلط ، لم ينقل عن احد من الصحابة .

ومن قال إنه تمتع : بمعنى انه حل من احرامه ، فهو أيضاً مخطئ . باتفاق العلماء العارفين بالأحاديث .

ومن قال انه قرن بمعنى انه طاف طوافين وسعى سعيين فقد غلط ايضاً ، ولم ينقل ذلك احد من الصحابة من النبي صلى الله عليه وسلم . فالغلط في هذا الباب وقع ممن دون الصحابة ، فلم يفهموا كلامهم وأما الصحابة فنقولهم متفقه .

وبما بين أنه لم يطف طوافين ، ولا سعى سعيين لاهو ولا اصحابه ، ما في الصحيحين عن عروة عن عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « من كان معه هدي فليلج بالحج مع العمرة ، ثم لا يحل حتى يحل منها جميعاً » . وقالت فيه : « فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمره باليت ، وبين الصفا والمروة ، ثم حلوا ، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجهم ، واما الذين جمعوا بين الحج والعمره فانما طافوا طوافاً واحداً » .

وفي صحيح مسلم من طاووس عن عائشة انها اهلت بعمره ، فقدمت ولم تطف باليت حتى حاضت ، فنسكت الناسك كلها ، وقد اهلت بالحج ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم يوم النفر : « يسمع طوافك لحجك وعمرتك ، فأبت ، فبعث بها مع عبد الرحمن الى التميم فاعترت بعد الحج » . وفي مسلم أيضاً عن مجاهد عن عائشة انها حاضت بسرف ، فطهرت بعرفة . فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم يجرى عنك طوافك بالصفا والمروة . عن حجك وعمرتك . وفي سنن أبي داود عن عطاء من عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : « طوافك باليت ، وبين الصفا والمروة ، يكفيك لحجك وعمرتك » . وفي الصحيحين عن جابر قال « دخل النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة ثم وجدها تبكي ، وقالت قد حضت ، وقد حل الناس ، ولم احلل ، ولم اطف باليت ، فقال اغتسلي ثم اهلي بالحج ففعلت ووقفت المواقف كلها ، حتى إذا طهرت طافت بالكعبة ، وبالصفا والمروة ، ثم قال قد حلت من حجك وعمرتك جميعاً » . قالت : يا رسول الله ! اني اجد في نفسي . اني لم اطف باليت حين حججت ، فقال : « فاذهب بها يا عبد الرحمن فاعمرها من التميم ، وذلك ليلة الحصة » .

فقد اخبرت عائشة في الحديث الصحيح ان الذين قرنوا لم يطوفوا باليت ، وبين الصفا والمروة ، الا الطواف الأول الذي طافه

للتمتعون أولاً .

وأيضاً فقد ثبت بالأحاديث الصحيحة في قضيتها ، انها لما طافت يوم النحر بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، قال لها « قد حلت » وقال لها : « بسعك طوافك لحجك وعمرتك » وانه لا يجب عليها قضاء تلك العمرة ، ودل ذلك على ان القارن يحزبه طواف واحد بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، كما يحزى للفرد ، لاسيما وعائشة لم تطف الا طواف قدوم ، بل لم تطف إلا بعد التعريف ، وسعت مع ذلك ، فاذا كان طواف الافاضة والسعي بعده يكفي القارن ، فلأن يكفيه طواف القدوم مع طواف الافاضة ، وسعي واحد مع احدها ، بطريق الأولى .

ومما بين ذلك ان الصحابة الذين نقلوا حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم نقلوا أنه لما طاف الصحابة بالبيت ، وبين الصفا والمروة : أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالتحلل إلا من ساق الهدى فانه لا يتحلل إلا يوم النحر . ولم ينقل احد منهم ان احداً منهم طاف وسعى ، ثم طاف وسعى ، ومن المعلوم ان مثل هذا مما تتوفر المصالح والدواعي على نقله ، فلما لم ينقله احد من الصحابة علم ان هذا لم يكن ، وعمدة من قال ذلك أثر يرويه الكوفيون عن علي ، وأثر آخر عن ابن مسعود . وقد روى جعفر بن محمد عن ابيه محمد بن علي انه كان يحفظ عن علي بن أبي طالب للقارن طوافاً واحداً بين الصفا والمروة خلاف ما يحفظ أهل

العراق . وما رواه العراقيون منه ما هو منقطع ، ومنه ما رجاله مجهولون
او مجروحون . ولهذا طعن علماء النقل في ذلك ، حتى قال ابن حزم :
كلما روى في ذلك عن الصحابة لا يصح منه ولا كلمة واحدة ، وقد نقل
في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ما هو موضوع بلا ريب .

وأيضاً في الصحيحين عن ابن عمر قال لهم : « اشهدوا أنني قد
أوجبت حجاً مع عمرتي ، ثم انطلق يهل بها جميعاً ، حتى قدم مكة
فطاف بالبيت ، وبالصفا والمروة . ولم يزد على ذلك ، ولم يحلق ولا
قصر ، ولا أحل من شيء حرم منه حتى كان يوم النحر ، فحلق
ونحر ، ورأى أنه قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول » ثم
قال : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وايضاً : فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال : دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة ، وإذا دخلت فيه لم
تحتج إلى عمل زائد على عمله . وقد روى سفيان الثوري عن سلمة
ابن كهيل ، قال : حلف لي طاوس ما طاف احد من اصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم في حجته وعمرته إلا طوافاً واحداً .

وقد ثبت مثل هذا عن ابن عمر ، وابن عباس ، وجابر ،
 وغيرهم ، وممن اعلم الناس بحجة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا يخالفونها .

فهذه الأحاديث الثابتة الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم تبين :
 انه لم يطف بالبيت ، وبين الصفا والمروة . إلا طوافاً واحداً . فتبين
 بذلك ان النبي دلت عليه الأحاديث هو النبي قاله أئمة أهل الحديث :
 كأحمد وغيره ، ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً ، وانه لم يطف
 الا طوافاً واحداً بالبيت ، وبين الصفا والمروة . لكنه ساق الهدى ،
 فمن ساق الهدى فالقران أفضل له من التمتع ، ومن لم يسق
 الهدى فالتمتع أفضل له ، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه ،
 والله أعلم .



وسئل رحمه الله تعالى :

عن حج النبي صلى الله عليه وسلم ، هل كان مفرداً ؟ أو قارناً ؟
أو منتمعاً ؟ وأما أفضل لمن يحج ، فقد أكثر الناس القول ، وأطالوا
وزادوا ونقصوا ، والتصد ككشف الحق عن هذه الأحوال ، وقول بعض الناس
إن احداً من الصحابة أتى بعمره من مكة ، والحديث الذي رواه : « أن
عمره في رمضان تقوم كذا وكذا حجة » . هل هو صحيح ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد رب العالمين . أما حج النبي صلى الله عليه وسلم :
فالصحيح أنه كان قارناً . قرن بين الحج والعمرة ، وساق الهدي
ولم يطف بالبيت ، وبين الصفا والمروة الا طوافاً واحداً ، حين قدم .
لكنه طاف طواف الافاضة مع هذين الطوافين .

وهذا الذي ذكرناه هو الصواب المحقق عند اهل المعرفة بالأحاديث
الذين جمعوا طرقها ، وعرفوا مقصدها . وقد جمع ابو محمد بن حزم
في حجة الوداع كتاباً جيداً في هذا الباب .

وقال الامام أحمد : لا أشك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان

قارناً ، والتمتع أحب إلي ، لأنه آخر الأمرين . يريد به قول النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان طاف وسمى ، وأمر أصحابه بالتحلل ، فشق عليهم ، فقال : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، لما سقت الهدى ولجعلتها عمرة » وهذا إنما يقتضي انه كان متمتعاً بدون سوق الهدى ، والنبي صلى الله عليه وسلم كان قد ساق الهدى ، ولهذا قال أحمد في رواية للروذي : إذا ساق الهدى فالقران أفضل ، وذلك لأنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم .

وهذا الذي ذكرناه من أنه حج قارناً يتبين لمن تدبر الأحاديث ، وفهم مضمونها ، وبسط ذلك في هذا الموضع غير ممكن . لكن نذكر نكتاً مختصرة :

منها : ان الذين نقلوا لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كلفظ تلييته ، ولفظه في خبره عن نفسه ، وفيما يخبر به عن أمر الله له : إنما ذكروا القران : كقول انس في الصحيحين سمعته يقول : « ليك عمرة وحجة ، وكان تحت ناقته » وكحديث عمر الذي في الصحيح حيث قال : « أتاني آت من ربي في هذا الوادي المبارك ، وقال : قل : عمرة في حجة » وقوله في حديث البراء بن عازب ...

والذين قالوا : تمتع بالعمرة إلى الحج . لم تزل قلوبهم على غير

القران ، فان القران كان ضدّ داخل في مسمى التمتع بالعمرة الى الحج كما جاء مفسراً في الصحيحين ، من ان عثمان كان ينهى عن التمتع ، وكان علي يأمر بها ، فلما رأى ذلك علي أهل بها جميعاً .

ولهذا وجب عند الأئمة على القارن الهدي بقوله : (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي) . وذلك ان مقصود حقيقة التمتع أن يأتي بالعمرة في أشهر الحج ، ويحج من عامه ، فيترفه بسقوط أحد السفريين ، قد أحل من عمرته ، ثم أحرم بالحج ، أو أحرم بالحج مع العمرة ، أو أدخل الحج على العمرة ، فأتى بالعمرة والحج جميعاً في أشهر الحج من غير سفر بينهما ، فيترفه بسقوط احد السفريين . فهذا كله داخل في مسمى التمتع ، مع أن هؤلاء لم ينقلوا لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكذلك الذين قالوا : أفرد الحج ، مع ان هذا اللفظ يراد به الرد على من قال : تمتع بالعمرة إلى الحج ، وحل من إحرامه ، وعلى من قال : إنه طاف طوافين ، وسعى سعيين ، فان أصحابه حلوا من إحرامهم حيث لم يسوقوا الهدي ، فبقوا محرمين كما يبقى مفرداً بحج ولم يأتوا بزيادة على عمل المفرد . فبين هؤلاء أنه لم يفعل إلا أفعال الحج لم يحل من إحرامه ولا زاد عليها ، وتبين بذلك انه قد اعتمر أربعاً : إحداهن عمرة مع حجته ، ولا نزاع بين أهل العلم أنه لم يعتمر

بعد الحجة لا هو ولا احد ممن حج معه حجة الوداع ، إلا عائشة خاصة ، فانه أعرمها مع أخيها عبد الرحمن ، لأجل حيضها الذي حاضته وبنيت بعد ذلك مساجد ، فسميت « مساجد عائشة » فانها احرمت بالعمرة من هناك . فانه أدنى الحل الى مكة : إذ ذاك الجانب من الحرم أقرب جوانبه من مكة . وكان قد اعتمر مع حجته ولم يعتمر بعدها ، فبين ان عمرته كانت فيها قبلها ، فيكون متمتعاً .

بوضع ذلك ان عامة الذين روي عنهم انه أفرد الحج : كمائشة ، وابن عمر . روى عنهم أنه تمتع بالعمرة إلى الحج ، كما ثبت ذلك في الصحيحين عن ابن عمر وعائشة وغيرها ، وقد بين ان من قال تمتع بالعمرة إلى الحج ، وانه حل من احرامه ، كما زعم ذلك بعض اصحاب أحمد : كالقاضي ، وغيره ، وزعموا أنه كان مخصوصاً بذلك ، دون من تمتع وساق الهدى ، فهذا القول خطأ .

وكذلك من يظن من اصحاب مالك والشافعي أنه أفرد الحج ، واعتذر عقب ذلك ، فهذا القول خطأ ، وكلا القولين مخالف لاجماع أهل العلم بالآثار .

وكذلك من زعم انه طاف طوافين ، وسعى سعيين . كما يختار ذلك أصحاب ابى خيفة ، وانه خلاف الأحاديث الصحيحة : التي

ينين انه لم يطف بالبيت والصفاء والمروة الا مرة واحدة .

وأما من قال من اصحاب أحمد : انه تمتع ولم يحل من إحرامه ؛ لأجل سوق الهدي ، كما يختاره ابو محمد وغيره ، فالتمتع على المشهور عندم : السعي بين الصفا والمروة بعد طواف الافاضة للحج ، كما سعى اولاً للعمرة ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يسع بعد الافاضة ، فكيف يكون متمتعاً على هذا القول ؟ لكن عن أحمد رواية اخرى ، ان التمتع لا يحتاج إلى سعي ثان ، بل يكفيه السعي الأول ، كما يكفى المفرد ، وكما يكفى القارن .

وسبب اختلاف الروایتين عن احمد أن في حديث عامر : « أنهم لم يطوفوا بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، الا الطواف الأول ، وفي حديث عائشة : « أنهم طافوا بعد التعريف » فانه على هذه الرواية لا يتوجه هذا الالتزام ؛ لكن لا يبقى بين القارن وبين التمتع الذي ساق الهدي - فلم يحل لأجله - فرق ، إلا ان القارن أحرم بالحج قبل الطواف والسعي ، وللمتمتع أحرم بالحج بعد ذلك ، فاذا كان ادخاله الحج عليها بعد طوافه وسعيه كادخاله قبل طوافه وسعيه لا يرجب عليه سعياً ثانياً : لم يكن بين القارن وللمتمتع الذي لم يحل فرق أصلاً .

وعلى هذا فاحرامه بالحج قبل ان يطوف ويسعى أفضل من أن

يحرم به بعد الطواف والسعي ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أحرم بهما جميعاً ، وقال : « ليك عمرة وحجاً » ومن لم يحرم بالحج إلا بعد الطواف والسعي لا يقول هذا .

ومن قال من أصحاب مالك والشافعي أفرد الحج ولم يعتمر مع حجته ، فالأحاديث الصحيحة — التي تبين أنه اعتمر مع حجته ، وأنه اعتمر أربع عمر : عمرة الحديبية ، وعمرة القضية ، وعمرة الجمرانة ، والعمرة التي مع حجته — ترد هذا القول . وكذلك قول حفصة في الحديث المتفق عليه : « ما بال الناس حلوا . ولم تحل من عمرتك ؟ فقال : إني لبنت رأسي ، وقلدت هديي ، فلا أحل حتى أحجر » .

وأما قول القائل : أيما أفضل ؟

فالتحقيق في هذه المسألة : أنه إذا أفرد الحج بصفة ، والعمرة بصفة ، فهو أفضل من القران ، والتمتع الخاص بصفة واحدة وقد نص على ذلك أحمد وأبو حنيفة ، مع مالك ، والشافعي ، وغيرهم . وهذا هو الأفراد الذي فعله أبو بكر وعمر . وكان عمر يختاره للناس وكذلك علي — رضي الله عنه — وقال عمر وعلي في قوله : (وأتموا الحج والعمرة لله) قالوا : أتمامها أن تهل بهما من دورة أهلك . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لمائشة في عمرتها : « أجرك على قدر

نصبك . . وإذا رجع الحاج الى ديرة أهله ، فانشأ منها العمرة ، أو اعتمر قبل أشهر الحج . وأقام حتى يحج ، أو اعتمر في أشهره ، ورجع الى أهله ثم حج ، فهذا قد أتى بكل واحد من التمسكين من ديرة أهله . وهذا أتى بها على الكمال ، فهو أفضل من غيره .

وأما إذا أفرد الحج واعتمر عقب ذلك من أدنى الحل ، فهذا الأفراد لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولا أحد من أصحابه الذين حجوا معه ، بل ولا غيرهم . كيف يكون هو الأفضل مما فعلوه معه بأمره ؟ بل لم يعرف ان أحداً اعتمر من مكة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عائشة . لافي حجة الوداع ، ولا قبلها ، ولا بعدها ؛ بل هذه العمرة لا تجزئ عن عمرة الاسلام في إحدى الروايتين عن أحمد . وعند بعض أهل العلم أنها متعة .

وتكره العمرة في ذي الحجة عند طائفة من أهل العلم . مع ان عائشة كانت إذا حجت صبرت حتى يدخل الحرم ، ثم تحرم من الجحفة فلم تكن تعتمر من أدنى الحل . ولا في ذي الحجة .

وأما اذا اراد أن يجمع بين التمسكين بسفرة واحدة ، وقدم مكة في أشهر الحج . ولم يسبق الهدي . فالتمتع أفضل له . من أن يحج ويعتمر بعد ذلك من الحل ؛ لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه

وسلم الذين حجوا معه ولم يسوقوا الهدي ، أمرهم جميعهم ان يحجوا هكذا : أمرهم اذا طافوا بالبيت وبين الصفا والمروة أن يحلوا من احرامهم ، ويجعلوها متعة ، فلما كان يوم التروية أمرهم ان يحرموا بالحج ، وهذا متواتر عنه صلى الله عليه وسلم انه امرهم بذلك ، وحجوا معه كذلك . ومعلوم انهم أفضل الامة بعده ، ولا حجة تكون أفضل من حجة أفضل الأمة ، مع أفضل الخلق بأمره ، فكيف يكون حج من حج مفرداً ، واعتبر عقب ذلك ، او قارناً ولم يسق الهدي أفضل من حج هؤلاء معه بأمره ، وكيف ينقلهم عن الأفضل الى الفضول ؟! وأمره أبلغ من فعله .

وأيضاً : فان من يحرم بالعمرة قد نوى الحج ، فانه ينوي التمتع بالعمرة الى الحج ، كما ينوي للغسل إذا بدأ بالتوضؤ انه يتوضأ الوضوء الذي هو بعض الغسل ، فيكون تحريمان وتحليلان ، كما للمفرد تحليلان وتحريمان ، فيكون له هدي ، كما للقارن هدي ، والهدي هدي نسك ، لا هدي جبران ، فان هدي الجبران — الذي يكون لترك واجب ، او فعل محرم — لا يحل سببه إلا مع العذر . فليس له ان يترك شيئاً من واجبات الحج بلا عذر ، او يفعل شيئاً من محظوراته بلا عذر ، ويأتى بدم . وهذا له أن يتمتع بلا عذر ، ويأتى بالهدي ، فلم أنه دم نسك . وقد ثبت بالسنة انه يأكل ، كما أكل

النبي صلى الله عليه وسلم من هديه ، وقد كان قارئاً ، وكما ذبح عن نسائه البقرة ، وأطعمهن من ذلك ، وكن متمتعات .

وأيضاً فلمن يأتى بالعبادتين : إذا كانتا من جنس يجمع بينهما ، ان يبدأ بالصغرى على الكبرى . كما يتوضأ المغتسل ، ثم يتم غسله ، وكما أمره بمثل ذلك في غسل الميت ، فإذا اعتمر ثم أتى بالحج كان موافقاً لهذا ، بخلاف من حج فانه أتى بالغاية . فإذا اعتمر عقب ذلك لم يكن في عمرته عمل زائد .

وإذا أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج جاز ذلك بالاتفاق ، لأنه التزم أكثر مما كان عليه .

وأما إذا أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لم يجز على الصحيح لأنه لا يلتزم زيادة شيء ، وإنما جوزه أبو خنيفة بناء على أصله : في أن عمل القارن فيه زيادة على عمل المفرد .

ومن سافر سفرة واحدة واعتمر فيها ، ثم أراد ان يسافر أخرى للحج ، فتمتعه ايضاً افضل له من الحج ، فان كثيراً من الصحابة الذين حجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم كانوا قد اعتمروا قبل ذلك ، ومع هذا فأمرهم بالتمتع ، لم يأمرهم بالافراد ، ولأن هذا يجمع بين عمرتين وحجة وهدى ، وهذا افضل من عمرة وحجة .

وكذلك لو تمتع ثم سافر من حوزة أهله للتمتع ، فهذا أفضل من سفرة بعمره ، وسفرة بحجة مفردة ، وهذا للفرد أفضل من سفرة واحدة يتمتع فيها .

وأما إذا أراد أن يجمع بين النسكين بسفرة واحدة ، ويسوق الهدي ، فالقرآن أفضل ، اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قرن ، وساق الهدي .

ومن قال : إنه مع سوق الهدي يكون التمتع أفضل له . قيل له : مع أن هذا مخالف للسنة إذا أحرم قبل الطواف والسعي كان قد تقدم إحرامه ، ووقع الطواف والسعي من الحج والعمره ، وإذا أحرم بعدها لم يكن الطواف والسعي واقعاً إلا عن العمره . ووقوع الأفعال عن حج مع عمره خير من وقوعها عن عمره لا يتحلل فيها إلى أن يحج ، لكنه قد يقول : إذا تأخر إحرامه بالحج لزمه سعي ثان ، وهذا زيادة عمل ، لكن هذا فيه نزاع كما تقدم .

وليس له أن يحتج بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي ، وجعلتها عمره » لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقل تمتع مع سوق الهدي ، بل قال : « لما سقت الهدي وجعلتها عمره » فجعل للطلب متعة بلا سوق هدي ، وهذا

دليل ثان على أن من ساق الهدي لا يتمتع ، بل يقرن . وإذا كان
القران والتمتع مع سوق الهدي سواءاً ارتفع النزاع .

فان قيل : أيما أفضل أن يسوق الهدي ويقرن ، أو ان يتمتع
بلا سوق هدي ، ويحل من إحرامه ؟ .

قيل : هذا موضع الاجتهاد ، فانه قد تعارض دليلان شرعيان :

أحدهما : أنه قرن وساق الهدي في حجة الوداع ، ولم يكن الله
ليختار لئيه المفضل دون الأفضل ، فان خير الهدي هدى محمد صلى
الله عليه وسلم .

والثاني : ان قوله هذا ، يقتضي أنه لو كان ذلك الحال هو وقت
إحرامه ، لكان أحرم بعمره ، ولم يسق الهدي بقوله : « لو استقبلت
من امرئ ما استقبلت » فالذي استدبره هو الذي فعله ومضى فصار
خلفه . والذي يستقبله هو الذي لم يفعله بعد ، بل هو امامه ، فتبين
أنه لو كان مستقبلاً لما استدبره من أمره - وهو الاحرام - لأحرم بالعمره
دون هدي ، وهو لا يختار أن ينتقل من الأفضل الى المفضل ، بل
انما يختار الأفضل . وذلك يدل على انه تبين له حينئذ ان التمتع بلا
هدي أفضل له .

ولكن من نصر الأول يجب عن هذا بأنه لم يقل هذا لأجل أن

الذي فعله مفضل ، بل لأن أصحابه شق عليهم أن يحلوا من إحرارهم مع بقائه محرماً ، فكان يختار موافقتهم ليفعلوا ما أمروا به من انشراح وموافقة . وقد ينتقل من الأفضل إلى المفضل لما فيه من الموافقة ، واكتلاف القلوب ، كما قال لعائشة : « لولا أن قومك حديثوا عهد بجاهلية لنقضت الكعبة ، ولجملت لها بابين » فهذا ترك ما هو الأولى : لأجل الموافقة والتأليف الذي هو الأدنى من هذا الأولى ، فكذلك اختار المتعة بلا هدي .

وعلى هذا التقدير فيكون الله قد جمع له بين أن فعل الأفضل وبين أن أعطاه بما يراه من الموافقة لهم ما في ذلك من الفضل ، فاجتمع له الأجران ، وهذا هو اللاتق بحاله صلى الله عليه وسلم .

يبين ذلك : أن سوق الهدي أفضل من ترك سوقه ، وقد ساق مائة بدنة ، فكيف يكون ترك ذلك أفضل في نفسه بمجرد التحلل والاحرام ثانياً ، وسوق الهدي فيه من تعظيم شعائر الله ما ليس في تكرار التحلل والتحريم .

يبين ذلك أن التمتع إذا ساق الهدي فينبغي أن يكون أفضل من جميع من لم يسق ، والقارن الذي ساق الهدي أفضل منها .

وأيضاً فإن القارن وللمتبع عليه هدي ، ومعلوم أن الهدي الذي يسوقه

من الحل أفضل باتفاق المسلمين ، مما يشتره من الحرم ، بل في أحد قولي العلماء لا يكون هديا إلا بما أهدي من الحل إلى الحرم .

وجنبذ فسوقه من الميقات افضل من سوقه من أدنى الحل . فكيف يجعل الهدي الذي لم يسق أفضل مما سيق فهذا وغيره مما يبين أن سوق الهدي مع التمتع والقران افضل من تمتع لا سوق فيه .

وأما سؤال السائل عن بعض الصحابة : هل اعتمر من مكة ؟ فلم يعتمر احد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة إلا عائشة خاصة ، وعائشة نفسها كانت إذا حجت تمكث إلى أن يهل الحرم ، ثم تخرج إلى الجحفة فتحرم منها بعمره .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « عمرة في رمضان تعدل حجة » وفي لفظ : « تعدل حجة معي » وفي رواية أنه قال : « الحج من سبيل الله » فبين لها ان اعتبارها في رمضان تقوم مقام الحجة التي تخلف عنها ، والحجة كانت من المدينة ، والعمرة كانت من المدينة ، وذلك لأن شهر رمضان هو شهر الصيام ، وهو قبل اشهر الحج .

ومن حج من عامه كان افضل من التمتع ، وللمتتع لا بد ان يعتمر في أشهر الحج ، وقد كان يمكنه أن يحرم بالحج ، فلما عدل عن الاحرام

بالحج إلى الاحرام بالعمرة ترفه بسقوط أحد السفريين ، فصار الهدي قائماً مقام هذا الترفه .

ولهذا ظن بعض الفقهاء ان هدي التمتع هدي جبران ، ومنعوه من الأكل منه ، وجعلوا وجوب الهدي في التمتع دليلاً على أنه مرجوح ، فان النسك السالم عن جبران أفضل من النسك المجبور .

فقال لهم الآخرون : دم الجبران لا يجوز للرجل ان يفعل سيئه بغير عذر ، وهنا يجوز التمتع من غير حاجة ، فامتنع ان يكون هذا دم جبران . نعم ! قد يقال التمتع رخصة ، والرخصة قد تكون أفضل ، كما أن القصر أفضل من التريع عند العلماء بالسنة المتواترة ، وانفاق السلف ، وكذلك « الفطر ، والمسح » على أظهر قولي العلماء ، فان الفطر هو آخر الأمرين منه صلى الله عليه وسلم .

وتنازع العلماء في وجوبه ، وفي اجزاء الصوم في السفر فذهب طائفة من السلف والخلف إلى أن الصائم في السفر عليه القضاء ، واتفق المسلمون على أن الفطر في السفر جائز ؛ لأنه كان آخر الأمرين من النبي صلى الله عليه وسلم ، واتفق للمسلمون على جوازه وهو أفضل ، فمنازعه في جوازه ، مع انه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ليس من البر الصيام في السفر » وثبت في صحيح مسلم ، أن حمزة

ابن عمرو قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إني رجل أكثر الصيام ،
أفأصوم في السفر ؟ فقال : « إن افطرت فحسن ، وإن صمت فلا
بأس » فحسن الفطر ، ورفع البأس عن الصوم .

وهكذا « المسح على الخفين » فإنه لم ينقل أحد ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان إذا لبس الخفين على طهارة ثم أحدث أنه ينزعها ،
ويغسل رجله ، بل كان يمسح عليها ، وهذا مورد النزاع ، فاما إذا لم
يكن عليه خفان ففرضه التسل ، ولا يشرع له ان يلبس الخفين لاجل
المسح ، بل صورة للسألة إذا لبسها لحاجته . فهل الافضل أن يمسح
عليها ، أو يخلعها ، أو كلاهما على السواء ؟ على ثلاثة أقوال :

والصواب أن المسح أفضل ، اتباعاً للسنة .

وأيضاً فالذي يحجج متمتعاً فعل ما بشرع باتفاق العلماء المعروفين ،
وأما غير المتمتع ففي حجه نزاع ، فقد ثبت عن ابن عباس ، وطائفة
من السلف ان التمتع واجب ، وإن كل من طاف وسعى ولم يكن معه
هدي ، فإنه يحل من إحرامه ، سواء قصد التحلل أو لم يقصده ،
وليس لأحد عند هؤلاء أن يحجج إلا متمتعاً . وهذا مذهب ابن حزم ،
وغيره من أهل الظاهر . وهو مذهب الشيعة أيضاً : لأن النبي صلى
الله عليه وسلم أمر بذلك أصحابه في حجة الوداع . فإذا كان التمتع

مختلفاً في وجوبه متفقاً على جوازه ، وغيره ليس بواجب ، ولم يتفق على جوازه ، كان الحج الذي اتفق على جوازه أولى .

ولا يعارض هذا ان بعض المتقدمين كان ينهى عن المتعة ، وكان بعض الولاة يضرب عليها ، فطمأء أصحاب هذا القول قد قيل : انهم لم يكونوا يحرمون المتعة ، بل كانوا يختارون أن يعتمر الناس في غير اشهر الحج ، كي لا يزال البيت معموراً بالحجاج والعمار . ومن قدر انه نهى عن ذلك نهى تحريم ، فهذا قول مخالف للسنة الثابتة من النبي صلى الله عليه وسلم ، مع مخالفته لكتاب الله ، فلا يلتفت إليه .

وأما تنازع العلماء في جواز فسخ المفرد ، والقارن ، وانتقالهما إلى التمتع . فمن العلماء من قال : ان ذلك منسوخ ، وان ذلك كان مخصوصاً بالذين حجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم . قال بعضهم : لأن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يطعمهم جواز العمرة في اشهر الحج .

وقال آخرون : هذا قول ضعيف جداً ، فان النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر في أشهر الحج غير مرة ، بل عمره كانت في أشهر الحج : عمرة الحديبية كانت في ذي القعدة ، وعمرة القضاء في العام القابل كانت في ذي القعدة ، وعمرة الجمرانة كانت في ذي القعدة ، أما كان في هذا ما يبين جواز الاعتبار في اشهر الحج ؟!

وأيضاً فقد ثبت في الصحيحين انهم لما كانوا بذى الحليفة . قال : « من شاء أن يهل بعمرة وحجة فليفعل ، ومن شاء أن يهل بحجة

فليفعل ، ومن شاء أن يهل بعمرة فليفعل ، فقد صرح لهم بجواز الثلاثة ،
وفي هذا بيان واضح لجواز العمرة في أشهر الحج .

وايضاً : فالذين حجوا معه متمتعين كان في حجهم ما يبين الجواز .
فلا يجوز أن يأمر جميع من حج معه بالتحلل من احرامه ، وإن يجعلوا
ذلك تمتعاً بمجرد بيان جواز ذلك ، ولا ينقلهم عن الافضل الى للفضل
فعلم انه إنما نقلهم إلى الافضل ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قيل له : عمرتنا هذه لعامنا ، أم للأبد ؟ فقال : « بل للأبد ، دخلت
العمرة في الحج إلى يوم القيامة » .

وأيضاً : فإذا كان الكفار لم يكونوا يتمتعون ، ولا يعتمرون في
أشهر الحج ، والنبي صلى الله عليه وسلم قصد مخالفة الكفار ، كان هذا من
سنن الحج كما فعل في وقوفه برفة ، ومزدلفة ، فإن للمشركين كانوا
يعجلون الافاضة من عرفة قبل الغروب ، ويؤخرون الافاضة من جمع
إلى أن تطلع الشمس . فخالفهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال :
« خالف هدينا هدى المشركين » فآخى الافاضة من عرفة إلى أن غربت
الشمس ، وعجل الافاضة من جمع قبل طلوع الشمس ، وهذا هو السنة
للمسلمين باتفاق المسلمين ، فهكذا ما فعله من التمتع والفسخ ان كان
قصد به مخالفة المشركين ، فهذا هو السنة ، وإن فعله لأنه أفضل ، وهو سنة ،
فعلى التقديرين يكون الفسخ أفضل ؛ اتباعاً لما أمر به النبي صلى الله
عليه وسلم أصحابه ، والله سبحانه أعلم

وقال شيخ الإسلام رحمه الله :

وأما الركن اليماني فلا يقبل على القول الصحيح ، وأما سائر جوانب البيت ، والركنان الشاميان ، ومقام إبراهيم فلا يقبل ، ولا يتمسح به باتفاق المسلمين للتبعين للسنة المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

فاذا لم يكن التمسح بذلك ، وتقبيله مستحباً ، فأولى أن لا يقبل ولا يتمسح بما هو دون ذلك .

وانفق العلماء على أنه لا يستحب لمن سلم على النبي صلى الله عليه وسلم عند قبره أن يقبل الحجرة ، ولا يتمسح بها لئلا يضاها بيت المخلوق بيت الخالق ، ولأنه قال صلى الله عليه وسلم . « اللهم لا تجعل قبري وتراً يعبد » وقال : « لا تتخذوا قبري عيداً » . وقال « ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فاني انهاكم عن ذلك » فاذا كان هذا دين المسلمين في قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، الذي هو سيد ولد آدم . فقبر غيره أولى أن لا يقبل ولا يستلم .

وقد حكى بعض العلماء في هذا خلافاً مرجوحاً ، واما الأئمة التابعون ، والسلف الماضون ، فما أعلم بينهم في ذلك خلافاً ، والله سبحانه أعلم .

وقال شيخ الاسلام ابو العباس

أحمد بن شهاب الدين عبد الحليم ابن الامام مجد الدين عبد السلام
ابن عبد الله بن تيمية رضي الله عنه :

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ، ونعوذ بالله من
شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له .
ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا
شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله
وصحبه وسلم تسليماً كثيراً . (١)

أما بعد : فقد تكرر السؤال من كثير من المسلمين أن أكتب
في بيان مناسك الحج ، ما يحتاج اليه غالب الحجاج في غالب الاوقات ،
فأني كنت قد كتبت منسكا في أوائل عمري ، فذكرت فيه أدمية
كثيرة ، وقلدت في الأحكام من انبعثه قبلي من العلماء ، وكتبت في
هذا ما نبين لي من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مختصراً مبيناً ،
ولا حول ولا قوة الا بالله .

(١) « منسك شيخ الاسلام » .

فصل

أول ما يفعله قاصد الحج والعمرة إذا أراد الدخول فيهما : أن يحرم بذلك ، وقبل ذلك فهو قاصد الحج أو العمرة ، ولم يدخل فيها بمنزلة الذي يخرج الى صلاة الجمعة فله أجر السعي ، ولا يدخل في الصلاة حتى يحرم بها .

وعليه إذا وصل الى اللبقات أن يحرم . والمواقيت خمسة : ذو الحليفة ، والجحفة ، وقرن المنازل ، ويلملم ، وذات عرق ، ولما وقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت قال : « هن لاهلين ولن مرعيلين من غير أهلين ، لمن يريد الحج والعمرة ، ومن كان منزله دونهن فقبله من أهله ، حتى أهل مكة يهلون من مكة » .

فذنو الحليفة هي أبعد المواقيت ، بينها وبين مكة عشر مراحل ، أو أقل أو أكثر بحسب اختلاف الطرق . فان منها الى مكة عدة طرق ، وتسمى وادي العقيق ، ومسجدها يسمى مسجد الشجرة ، وفيها بئر تسميها جهال العامة « بئر علي » لظنهم أن علياً قاتل الجن بها ، وهو كذب . فان الجن لم يقتلهم أحد من الصحابة ، وعلي أرفع

قدراً من أن يثبت الجن لقتاله . ولا فضيلة لهذا البئر ، ولا مذمة ، ولا يستحب أن يرمى بها حجراً ولا غيره .

وأما الجحفة : فينحرف بين مكة نحو ثلاث مراحل ، وهي قريبة كانت قديمة معمورة ، وكانت تسمى مهيعة . وهي اليوم خراب ؛ ولهذا صار الناس يحرمون قبلها من المكان الذي يسمى رابغاً ، وهذا ميقات لمن حج من ناحية المغرب : كأهل الشام ومصر ، وسائر المغرب لكن اذا اجتازوا بالمدينة النبوية - كما يفعلونه في هذه الاوقات - أحرموا من ميقات أهل المدينة . فان هذا هو المستحب لهم بالاتفاق . فان أخروا الاحرام الى الجحفة ففيه نزاع .

وأما المواقيت الثلاثة ، فيبين كل واحد منها وبين مكة نحو مرحلتين . وليس لأحد أن يجاوز للميقات اذا أراد الحج أو العمرة الا باحرام . وان قصد مكة للتجارة أو الزيارة فينبغي له أن يحرم ، وفي الوجوب نزاع .

ومن وافق الميقات في أشهر الحج ، فهو مخير بين ثلاثة أنواع : وهي التي يقال لها : التمتع ، والافراد ، والقران . ان شاء أهل بعرة . فاذا حل منها أهل بالحج ، وهو ينحصر باسم التمتع . وان شاء أحرم بها جميعاً ، أو أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج قبل الطواف ،

وهو القران ، وهو داخل في اسم التمتع في الكتاب والسنة . وكلام الصحابة ، وان شاء آخرم بالحج مفرداً ، وهو الافراد .

فصل

في الأفضل من ذلك :

فالتحقيق في ذلك أنه يتشوع باختلاف حال الحاج فان كان يسافر
سفرة للعمرة ، وللحج سفرة أخرى ، أو يسافر الى مكة قبل
أشهر الحج ، ويعتمر ويقيم بها حتى يحج ، فهذا الافراد له أفضل
بإتفاق الأئمة الاربعة .

والاحرام بالحج قبل أشهره ليس مستنوباً ، بل مكروه ، وإذا
فعله فهل يصير محرماً بعمرة ، أو يحج ، فيه نزاع .

وأما اذا فعل ما يفعله غالب الناس ، وهو أن يجمع بين
العمرة والحج في سفرة واحدة ، ويقدم مكة في أشهر الحج : وهن
شوال ، وذو القعدة ، وعشر من ذي الحجة ، فهذا ان ساق الهدى
فالقران أفضل له ، وان لم يسق الهدى فالتحلل من احرامه بعمرة
أفضل ، فانه قد ثبت بالنقول للمستفيضة التي لم يختلف في صحتها أهل

العلم بالحديث ، أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حج حجة الوداع ، هو وأصحابه ، أمرهم جميعهم أن يحلوا من أحرامهم ، ويجعلوها عمرة ، الأمن ساق الهدى ، فانه أمره أن يبقى على أحرامه حتى يبلغ الهدى محله يوم النحر ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد ساق الهدى هو وطائفة من أصحابه ، وقرن هو بين العمرة والحج . فقال « ليسك عمرة وحجا » .

ولم يعتمر بعد الحج أحد ممن كان مع النبي صلى الله عليه وسلم الا عائشة وحدها لانها كانت قد حاضت ، فلم يتمكنها الطواف ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تقضي الحائض المناسك كلها الا الطواف بالبيت » فأمرها أن تهل بالحج ، وتدع أفعال العمرة لانها كانت متمتع ، ثم إنها طلبت من النبي صلى الله عليه وسلم أن يعمرها فأرسلها مع أخيها عبد الرحمن . فاعتمرت من التعميم ، والتعميم هو أقرب الحل الى مكة ، وبه اليوم المساجد التي تسمى « مساجد عائشة » ولم تكن هذه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . وإنما بنيت بعد ذلك علامة على المكان الذي أحرمت منه عائشة ، وليس دخول هذه المساجد ، ولا الصلاة فيها — لمن اجتاز بها محرماً — لا فرضاً ولا سنة ، بل قصد ذلك ، واعتقاد انه يستحب بدعة مكروهة . لكن من خرج من مكة ليعتمر ، فانه اذا دخل واحداً منها وصلى فيه لاجل الأحرام .

فلا بأس بذلك .

ولم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين أحد يخرج من مكة ليعتمر الا لغدر ، لا في رمضان ولا في غير رمضان ، والذين حجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيهم من اعتمر بعد الحج من مكة ، إلا عائشة كما ذكر . ولا كان هذا من فعل الخلفاء الراشدين ، والذين استحبوا الافراد من الصحابة لما استحبوا أن يحج في سفرة ، ويعتمر في اخرى ، ولم يستحبوا ان يحج ويعتمر عقب ذلك عمرة مكية ، بل هذا لم يكونوا يفعلونه قط ، اللهم الا أن يكون شيئاً نادرأ .

وقد تنازع السلف في هذا : هل يكون متمتعاً عليه دم ؟ أم لا ؟ وهل تجزئه هذه العمرة عن عمرة الاسلام ؟ أم لا ؟ .

وقد اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم بعد هجرته أربع عمر : عمرة الحديبية ، وصل الى الحديبية ، والحديبية وراء الجبل الذي بالتعميم عند مساجد عائشة عن يمينك وأنت داخل إلى مكة ، فصدته للمشركون عن البيت فصالحهم ، وحل من إحرامه ، وانصرف . وعمرة القضية اعتمر من العام القابل .

وعمرة الجمرانة ، فانه كان قد قاتل للمشركين بخين ، وخين من

ناحية المشرق من ناحية الطائف : وأما بدر فهي بين المدينة وبين مكة وبين الغزوتين ست سنين ، ولكن قرتا في الذكر : لأن الله تعالى أزل فيها الملائكة لنصر النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين في القتال ، ثم ذهب فحاصر للمشركين بالطائف ، ثم رجع وقسم غنائم حنين بالجرانة ، فلما قسم غنائم حنين اعتمر من الجرانة داخلا إلى مكة لا خارجا منها للأحرام .

والعمرة الرابعة مع حجته ، فانه قرن بين العمرة والحج باتفاق أهل المعرفة بسنته ، وباتفاق الصحابة على ذلك ، ولم ينقل عن احد من الصحابة انه تمتع تمتعاً حل فيه ، بل كانوا يسمون القران تمتعاً ، ولا نقل عن احد من الصحابة انه لما قرن طاف طوافين ، وسعى سبعين .

وعامة للنقول عن الصحابة في صفة حجته ليست بمختلفة . وانما اشتهت على من لم يعرف مرادهم ، وجميع الصحابة الذين نقل عنهم أنه أفرد الحج : كعائشة ، وابن عمر ، وجابر . قالوا : انه تمتع بالعمرة إلى الحج . فقد ثبت في الصحيحين عن عائشة وابن عمر باسناد أصح من اسناد الافراد ، ومرادهم بالتمتع القران ، كما ثبت ذلك في الصحاح أيضاً .

فاذا أراد الاحرام فان كان قارنا قال : ليك عمرة وحجاً . وان كان متمتعاً قال ليك عمرة متمتعاً بها الى الحج . وان كان مفرداً قال : ليك حجة

أو قال : اللهم انى أوجبت عمرة وحجا أو أوجبت عمرة أمتنع بها إلى الحج أو أوجبت حجاً ، أو أريد الحج ، أو أريدها ، أو أريد التمتع بالعمرة إلى الحج ، فهذا قال من ذلك أجزاء باتفاق الأئمة ، ليس فى ذلك عبارة مخصوصة ، ولا يجب شيء من هذه المبارات ، باتفاق الأئمة ، كما لا يجب التلفظ بالنية فى الطهارة ، والصلاة ، والصيام ، باتفاق الأئمة ، بل متى لى قاصداً للإحرام انعقد إحرامه باتفاق المسلمين . ولا يجب عليه أن يتكلم قبل التلبية بشيء .

ولكن تنازع العلماء : هل يستحب أن يتكلم بذلك ؟ كما تنازعوا : هل يستحب التلفظ بالنية فى الصلاة ؟ والصواب المقطوع به أنه لا يستحب شيء من ذلك ، فإن النبى صلى الله عليه وسلم لم بشرع للمسلمين شيئاً من ذلك ، ولا كان يتكلم قبل التكبير بشيء من ألفاظ النية ، لا هو ولا أصحابه ، بل لما أمر بضاعة بنت الزبير بالاشتراط ، قالت : فكيف أقول ؟ قال : « قولي : ليك اللهم ليك ، وعلى من الارض حيث تحبسنى » رواه أهل السنن ، وصححه الترمذى ، ولفظ النسائي : إني أريد الحج فكيف أقول ؟ قال : « قولي : ليك اللهم ليك : وعلى من الارض حيث تحبسنى ، فإن لك على ربك ما استثنيت » وحديث الاشتراط فى الصحيحين .

لكن المقصود بهذا اللفظ أنه أمرها بالاشتراط فى التلبية ، ولم

يأمرها أن تقول قبل التلبية شيئاً ، لا اشتراطاً ولا غيره ، وكان يقول في تليته « ليك عمرة وحجا » وكان يقول للواحد من أصحابه : « بسم أهملت ؟ » وقال في اللواقيت : « مهل أهل المدينة ذو الحليفة ، ومهل أهل الشام الجحفة ، ومهل أهل اليمن يللم ، ومهل أهل نجد قرن المنازل ، ومهل أهل العراق ذات عرق ، ومن كان دونهم فمهله من أهله » والاهلال هو التلبية ، فهذا هو الذي شرع النبي صلى الله عليه وسلم للمسلمين التكلم به في ابتداء الحج والعمرة ، وإن كان مشروعا بعد ذلك كما نشرع تكبيرة الاحرام ، وبشرع التكبير بعد ذلك عند تغير الأحوال .

ولو أحرم إحراماً مطلقاً جاز ، فلو أحرم بالقصد للحج من حيث الجملة ، ولا يعرف هذا التفصيل جاز .

ولو أهل ولي كما يفعل الناس قاصداً للنسك ، ولم بسم شيئاً بافظه ولا قصد بقلبه لا تمتاً ولا افراداً ، ولا قراناً صح حجه ايضاً ، وفعل واحداً من الثلاثة : فإن فعل ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه كان حسناً ، وإن اشترط على ربه خوفاً من العارض . فقال : وإن حبسني حابس فحلي حيث حبستني ، كان حسناً . فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر ابنة عمه ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أن تشتري على ربه ، لما كانت شاكية ، تخاف ان يصددها المرض عن البيت ، ولم

يلزم بأمر بذلك كل من حج .

وكذلك ان شاء المحرم أن يتطيب في بدنه فهو حسن ، ولا يؤمر المحرم قبل الاحرام بذلك ، فان النبي صلى الله عليه وسلم فعله ، ولم يأمر به الناس ، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يأمر أحداً بعبارة بعينها ، وإنما يقال : أهل بالحج ، أهل بالعمرة ، أو يقال : لبي بالحج ، لبي بالعمرة ، وهو تأويل قوله تعالى : (الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) .

وثبت عنه في الصحيحين انه قال : « من حج هذا البيت : فلم يرفث ، ولم يفسق » خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » وهذا على قراءة من قرأ (فلا رفث ولا فسوق) بالرفع ، فالرفث اسم للجماع قولاً وعملاً ، والفسوق اسم للمعاصي كلها ، والجدال على هذه القراءة هو المراء في امر الحج . فان الله قد أوخجه وبينه ، وقطع للمراء فيه ، كما كانوا في الجاهلية يتأرون في احكامه وعلى القراءة الاخرى قد يفسر بهذا المعنى أيضاً ، وقد فسروها بأن لا يماري الحاج أحداً ، والتفسير الأول أصح ، فان الله لم ينه المحرم ولا غيره عن الجدال مطلقاً ؛ بل الجدال قد يكون واجبا او مستحباً ، كما قال تعالى : (وجادلهم بالتي هي احسن) وقد يكون الجدال محرماً في الحج وغيره كالجدال بغير علم . والجدال في الحق بعد ما تبين .

ولفظ (الفسوق) يتناول ما حرمه الله تعالى ، ولا يختص بالسباب
وان كان سباب المسلم فسوقا ، فالفسوق يعم هذا وغيره .

و (الرفت) هو الجماع ، وليس في المحظورات ما يفسد الحج الا
جنس الرفت ، فلهذا ميز بينه وبين الفسوق .

وأما سائر المحظورات : كاللباس ، والطيب ، فانه وان كان يأثم
بها ، فلا تفسد الحج عند احد من الأئمة المشهورين .

وينبغي للمحرم أن لا يتكلم الا بما يضمنه ، وكان شريح إذا أحرم كأنه
الحية الصماء ، ولا يكون الرجل محرما بمجرد ما في قلبه من قصد الحج .
ونيته ، فان القصد مازال في القلب منذ خرج من بلده ، بل لا بد من
قول أو عمل يصير به محرما ، هذا هو الصحيح من القولين . والتجرد
من اللباس واجب في الأحرام ، وليس شرطا فيه ، فلو أحرم وعليه
ثياب صح ذلك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وباتفاق أئمة
أهل العلم ، وعليه ان ينزع اللباس المحظور .

فصل

يستحب أن يحرم عقيب صلاة : اما فرض ، واما تطوع ان كان

وقت تطوع في احد القولين ، وفي الآخر إن كان يصلي فرضا احرم عقبيه
والا فليس للاحرام صلاة تخصه ، وهذا أرجح .

ويستحب أن يغتسل للاحرام ، ولو كانت نفساء أو حائضا ، وإن
احتاج الى التنظيف : كتقليم الأظفار ، وتنف الأبط ، وحلق العانة ،
ونحو ذلك فعل ذلك . وهذا ليس من خصائص الاحرام ، وكذلك لم
يكن له ذكر فيما نقله الصحابة ، لكنه مشروع بحسب الحاجة ، وهكذا
بشرع لمصلي الجمعة والعيد على هذا الوجه .

ويستحب ان يحرم في ثوبين نظيفين ، فان كانا أبيضين فهما
أفضل ، ويجوز ان يحرم في جميع أجناس الثياب للمباحة : من القطن
والكتان ، والصوف .

والسنة أن يحرم في ازار ورداء ، سواء كانا مخيطين ، او غير
مخيطين ، باتفاق الأئمة ، ولو احرم في غيرها جاز ، إذا كان مما يجوز
لبسه ، ويجوز ان يحرم في الأبيض ، وغيره من الألوان الجائزة ، وإن
كان ملونا .

والأفضل أن يحرم في نعلين ان تيسر ، والنعل هي التي يقال
لها : التاسومة ، فان لم يجد نعلين لبس خفين ، وليس عليه أن يقطعها
دون الكعبيين ، فان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالقطع أولا ، ثم

رخص بعد ذلك في عرفات في لبس السراويل ، لمن لم يجد ازاراً ، ورخص
في لبس الخفين لمن لم يجد نعلين ، وانما رخص في المقطوع أولاً ،
لأنه يصير بالقطع كالنعلين .

ولهذا كان الصحيح أنه يجوز ان يلبس مادون الكعبين : مثل
الحف المكعب ، والجمجم ، واللداس ، ونحو ذلك ، سواء كان واجداً
للعلين ، او فاقداً لها ، وإذا لم يجد نعلين ، ولا مايقوم مقامها : مثل
الجمجم ، واللداس ، ونحو ذلك . فله أن يلبس الحف ، ولا يقطعه ،
وكذلك اذا لم يجد ازاراً فانه يلبس السراويل ، ولا يفتقه ، هذا اصح
قولي العلماء ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في البدل في عرفات
كما رواه ابن عمر .

وكذلك يجوز ان يلبس كل ما كان من جنس الازار والرداء ،
فله أن يلتحف بالقباء ، والحية ، والقميص ، ونحو ذلك ، ويتغطى به
باتفاق الأئمة عرضاً ، ويلبسه مقلوباً ، يجعل أسفله أعلاه ، ويتغطى
باللحاف وغيره ؛ ولكن لا يغطي رأسه الا لحاجة ، والنبي صلى الله
عليه وسلم نهى المحرم أن يلبس القميص ، والبرنس ، والسراويل ،
والحف ، والعمامة . ونهاهم ان يغطوا رأس المحرم بعد الموت ، وأمر من
أحرم في جبة ان ينزعها عنه ، فإكان من هذا الجنس فهو في
معنى ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، فإكان في معنى القميص

فهو مثله ، وليس له أن يلبس القميص لا بكم ، ولا بغير كم ، وسواء أدخل فيه يديه ، أو لم يدخلها ، وسواء كان سليماً ، أو مخروفاً ، وكذلك لا يلبس الحية ، ولا القباء الذي يدخل يديه فيه ، وكذلك اللعرج الذي يسمى : (عرق جين) ، وأمثال ذلك بانفاق الأئمة .

وأما إذا طرح القباء على كتفيه ، من غير ادخال يديه ، ففيه نزاع . وهذا معنى قول الفقهاء : لا يلبس . والمحيط ما كان من اللباس على قدر العضو ، وكذلك لا يلبس ما كان في معنى الحف : كالموق ، والجورب ، ونحو ذلك .

ولا يلبس ما كان في معنى السراويل : كالتبان ، ونحوه ، وله أن يعقد ما يحتاج إلى عقده ، كالأزار ، وهيمان الثقة ، والرداء لا يحتاج إلى عقده ، فلا يعقده ، فإن احتاج إلى عقده ففيه نزاع ، والأشبه جوازه حينئذ . وهل المنع من عقده منع كراهة أو تحريم ، فيه نزاع ، وليس على تحريم ذلك دليل . إلا ما نقل عن ابن عمر — رضى الله عنه — أنه كره عقد الرداء . وقد اختلف التابعون لابن عمر فمنهم من قال : هو كراهة تنزيه كأي حنيفة ، وغيره ، ومنهم من قال : كراهة تحريم .

وأما الرأس فلا يغطيه لا بمحيط ولا غيره ، فلا يغطيه بعمامة ، ولا قلنسوة ، ولا كوفية ، ولا ثوب يلصق به ، ولا غير ذلك . وله أن

يستظل تحت السقف ، والشجر ، ويستظل في الحيمة ، ونحو ذلك باتفاقهم
 وأما الاستظل بالحمل : كالحجارة التي لها رأس في حال السير ، فهذا فيه
 نزاع ، والافضل للمحرم أن يضحى لمن أحرم له ، كما كان النبي صلى
 الله عليه وسلم وأصحابه يحجون ، وقد رأى ابن عمر رجلا ظلل عليه
 فقال : أيها المحرم أضح لمن أحرمت له . ولهذا كان السلف يكرهون
 القباب على المحامل ، وهي المحامل التي لها رأس ، وأما المحامل المكشوفة
 فلم يكرهها إلا بعض النساك ، وهذا في حق الرجل .

وأما المرأة فاتها عورة ، فلذلك جاز لها أن تلبس الثياب التي تستر
 بها ، وتستظل بالحمل ، لكن نهاها النبي صلى الله عليه وسلم أن تنتقب .
 أو تلبس القفازين ، والقفازان : غلاف يصنع لليد ، كما يفعلهُ حمله
 البزاة ، ولو غطت المرأة وجهها بشيء لا يمس الوجه جاز بالاتفاق . وإن
 كان يمسّه فالصحيح انه يجوز أيضا . ولا تكلف للمرأة أن تجافي سترتها
 عن الوجه ، لا يعود ولا يبد ، ولا غير ذلك ، فإن النبي صلى الله عليه
 وسلم سوى بين وجهها ويديها ، وكلاهما كبدين الرجل ، لا كراأسه .

وأزواجه صلى الله عليه وسلم كن بسدلين على وجوههن من غير
 مراعاة الحجافة . ولم ينقل أحد من أهل العلم عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه قال : « احرام للمرأة في وجهها » وإنما هذا قول بعض السلف ،
 لكن النبي صلى الله عليه وسلم نهاها أن تنتقب . أو تلبس القفازين ،

كما نهى الحرم أن يلبس القميص ، والحف . مع أنه يجوز له أن يستر يديه ورجليه ، باتفاق الآفة ، والبرقع أقوى من النقاب . فلهذا ينهى عنه باتفاقهم ، ولهذا كانت الحرمة لا تلبس ما يضرع لستر الوجه ، كالبرقع ونحوه . فانه كالنقاب .

وليس للمحرم أن يلبس شيئا مما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه الا الحاجة ، كما انه ليس للصائم أن يفطر الا الحاجة ، والحاجة مثل البرد الذي يخاف أن يمرضه ، اذا لم يغط رأسه . أو مثل مرض نزل به يحتاج معه الى تغطية رأسه ، فيلبس قدر الحاجة فاذا استغنى عنه نزع .

وعليه أن يقتدى : اما بصيام ثلاثة أيام ، وما بنسك شاة . أو باطعام ستة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع من تمر . أو شعير ، أو مد من بر ، وان أطعمه خبزا جاز ، ويكون رطلين ، بالعراقي ، قريبا من نصف رطل بالدمشقي ، وينبغي أن يكون مادوما وان أطعمه مما يؤكل : كالقسماط ، والرقاق ، ونحو ذلك جاز ، وهو أفضل من أن يعطيه قححا أو شعيرا . وكذلك في سائر الكفارات ، اذا أعطاه مما يقتات به مع ادمه ، فهو أفضل من أن يعطيه حبا مجردا اذا لم يكن عاذتهم أن يطحنوا بأيديهم ، ويخبزوا بأيديهم ، والواجب في ذلك كله ما ذكره الله تعالى بقوله : (اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم

أو كسوتهم) الآية فأمر الله تعالى باطعام المساكين من أرط ما يطعم
النار، أهليهم .

وقد تنازع العلماء في ذلك هل ذلك مقدر بالشرع ، أو يرجع فيه إلى
العرف ، وكذلك تنازعوا في النفقة : نفقة الزوجة ، والراجع في هذا كله أن
يرجع إلى عرف ، فيطعم كل قوم بما يطعمون أهليهم ، ولما كان كعب
ابن عجرة ونحوه يفتنون الثمر ، أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يطعم فرقا
من الثمر بين ستة مساكين ، والفرق ستة عشر رطلا بالفداء .

وهذه الفدية يجوز أن يخرجها إذا احتاج إلى فعل المحظور
قبله وبعده ، ويجوز أن يذبح النسك قبل أن يصل إلى مكة
ويصوم الأيام الثلاثة متتابعة إن شاء ، ومتفرقة إن شاء . فإن كان له عذر
آخر فعلها ، والا عجل فعلها .

وإذا لبس ، ثم لبس مرارا ، ولم يكن أدى الفدية أجزأته فدية
واحدة ، في أظهر قولي العلماء .

فصل

فإذا أحرم لي بتلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليك اللهم
ليك ، ليك لا شريك لك ليك ، ان الحمد والنعمة لك ، والملك ، لا

شريك لك ، وان زاد على ذلك : ليك : اللعارج . أو ليك وسعديك .
ومحو ذلك ، جاز كما كان الصحابة يزيدون ، ورسول الله صلى الله
عليه وسلم يسمعهم ، فلم ينههم ، وكان هو يدلوهم صلى تليته ، ويلبي
من حين يحرم ، سواء ركب دابة ، أو لم يركبها ، وان أحرم بعد
ذلك جاز .

والتلبية هي : اجابة دعوة الله تعالى لحلقه ، حين دعاه الى حج بيته على لسان
خليله ابراهيم صلى الله عليه وسلم ، والملي هو المستسلم للتقاد لغيره ، كما ينقاد
الذى لب ، وأخذ بلبته . والمعنى : انا مجبورك لعمرك ، مستسلمون
لحكمتك ، مطيعون لامرك مرة بعد مرة لا تزال على ذلك ، والتلبية
شعار الحج ، فافضل الحج العج والثج ، فالعج : رفع الصوت بالتلبية ،
والثج ارافة دماء الهدى .

ولهذا يستحب رفع الصوت بها للرجل ، بحيث لا يجهد نفسه ،
والمرأة ترفع صوتها بحيث تسمع رفيقتها ، ويستحب الاكثر منها
عند اختلاف الاحوال ، مثل أدبار الصلوات ، ومثل ما اذا صعد نشراً
أو هبط وادياً ، أو سمع ملياً أو أقبل الليل ، والنهار ، أو التقت
الرفاق ، وكذلك اذا فعل ما نهى عنه ، وقد روى انه من لبي حتى
تغرب الشمس ، فقد أمسى مغفوراً له .

وان دعا عقب التلبية : وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ،

وسأل الله رضوانه ، والجنة ، واستعاذ برحمته من سخطه ، والنار : فحسن .

فصل

ومما ينهى عنه المحرم : أن يتطيب بعد الاحرام في بدنه أو ثيابه أو يتعمد لشم الطيب ، وأما الدهن في رأسه ، أو بدنه ، بالزيت والسمن ، ونحوه إذا لم يكن فيه طيب ، ففيه نزاع مشهور ، وتركه أولى .

ولا يقلم أظفاره ، ولا يقطع شعره . وله أن يحك بدنه إذا حكه ، ويحتجم في رأسه ، وغير رأسه ، وإن احتاج أن يخلق شعرا لذلك جاز ، فإنه قد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم في وسط رأسه ، وهو محرم ، ولا يمكن ذلك إلا مع حلق بعض الشعر .

وكذلك إذا اغتسل وسقط شيء من شعره بذلك لم يضره وإن تيقن أنه انقطع بالغسل ، ويقتصد إذا احتاج إلى ذلك ، وله أن يغتسل من الجنابة بالانفاق ، وكذلك لنير الجنابة ، ولا ينكح المحرم ، ولا ينكح ، ولا ينخطب ، ولا يصطاد صيداً برياً ولا يملكه بشراء ، ولا انتهاب ، ولا غير ذلك ، ولا يعين على صيد ولا يذبح صيداً . فأما صيد البحر كالسمك ونحوه ، فله أن يصطاده ، ويأكله .

وله أن يقطع الشجر ، لكن نفس الحرم لا يقطع شيئاً من

شجره ، وان كان غير محرم ، ولا من نباته للباح ، الا الاذخر ، وأماما
غرس الناس ، أو زرعوه ، فهو لهم ، وكذلك ما ييس من النبات ،
يجوز أخذه ، ولا يصطاد به صيداً ، وان كان من الماء كالسمك على
الصحيح ؛ بل ولا ينفر صيده ؛ مثل أن يقيمه ليقعد مكانه .

وذلك حرم مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو ما بين
لابتها ، وهـ اللابة ، هي الحرة ، وهي الأرض التي فيها حجارة سود ،
وهو بريد في بريد ، والبريد أربعة فراسخ ، وهو من غير إلى ثور ،
وعير هو جبل عند المقات يشبه العير ، وهو الحمار ، وثور هو جبل
من ناحية أحد ، وهو غير جبل ثير الذي بمكة ؛ فهذا الحرم أيضا لا
يصاد صيده ولا يقطع شجره ، الا لحاجة كآلة الركوب ، والحراث ، ويؤخذ
من حشيشه ما يحتاج اليه للعلف ، فان النبي صلى الله عليه وسلم
رخص لأهل المدينة في هذا لحاجتهم إلى ذلك ، اذ ليس حولهم ما
يستغفرون به عنه ، بخلاف الحرم للكنى . واذا أدخل عليه صيد لم يكن
عليه ارساله .

وليس في الدنيا حرم لا بيت المقدس ، ولا غيره ، الا هذان الحرمان ،
ولا يسمى غيرها حرما كما يسمى الجبال . فيقولون : حرم للمقدس ، وحرم
الخليل . فان هذين وغيرها ليسا بحرم باتفاق المسلمين ، والحرم الجمع
عليه حرم مكة . وأما المدينة فلها حرم أيضا عند الجمهور ، كما استفاضت

بذلك الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يتنازع المسلمون في
حرم ثالث : الا في « وج » وهو واد بالطائف ، وهو عند بعضهم حرم ،
وعند الجمهور ليس بحرم .

والله حرم أن يقتل ما يؤذي عبادته الناس : كالحية ، والعقرب ، والفأرة ،
والغراب ، والكلب العقور ، وله أن يدفع ما يؤذيه من الآدميين ، والبهائم ،
حتى لو مال عليه أحد ، ولم يدفع الا بالقتال قتاله ، فان النبي صلى
الله عليه وسلم قال : « من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون
دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون حرمة
فهو شهيد » .

واذا قرصته البراغيث والقمل فله القاؤها عنه ، وله قتلها ، ولا شيء
عليه ، والقاؤها أهون من قتلها ، وكذلك ما يتعرض له من الدواب
فينهي عن قتلها ، وان كان في نفسه محرماً كالاسد ، والفهد ، فاذا قتله
فلا جزاء عليه في أظهر قولي العلماء ، وأما التغلي بدون التأذي فهو من
الترف فلا يفعله ، ولو فعله فلا شيء عليه .

ويحرم على المحرم الوطء ، ومقدماته . ولا بطأ شيئاً سواء كان امرأة
ولا غير امرأة ، ولا يتمتع بقبلة ، ولا مس يد ولا نظر بشهوة .

فان جامع فسد حججه ، وفي الازال بغير الجماع زنا ولا يفسد

الحج بشيء من المحظورات ، الا بهذا الجزء ، فان قبل بشهوة أو أمدى
لشهوة فعلية دم .

فصل

إذا أتى مكة جاز أن يدخل مكة والمسجد من جميع الجوانب ، لكن
الأفضل أن يأتي من وجه الكعبة اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ،
فانه دخلها من وجهها من الناحية العليا التي فيها اليوم باب للملاة .

ولم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لمكة ولا للمدينة سور ،
ولا أبواب مبنية ، ولكن دخلها من الثنية العليا ثنية كداه بالفتح والد
المشرفة على المقبرة ، ودخل المسجد من الباب الاعظم الذي يقال له :
باب بنى شية ، ثم ذهب الى الحجر الاسود ، فان هذا أقرب الطرق
الى الحجر الاسود لمن دخل من باب للملاة .

ولم يكن قديما بمكة بناء يعلو على البيت ، ولا كان فوق الصفا
والروة والمشر الحرام بناء ، ولا كان بجى ولا بعرفات مسجد ، ولا عند
الحجرات مساجد ، بل كل هذه محدثة بعد الخلفاء الراشدين ، ومنها ما أحدث
بعد الدولة الاموية ، ومنها ما أحدث بعد ذلك ، فكان البيت يرى قبل
دخول المسجد .

وقد ذكر ابن جرير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال : « اللهم زد هذا البيت تشريفاً ، وتعظيماً ، وتكريماً ، ومهابةً وبرا ، وزد من شرفه وكرمه ، بمن حجه أو اعتمره تشريفاً وتعظيماً » فمن رأى البيت قبل دخول المسجد فعل ذلك ، وقد استحب ذلك من استحبه عند رؤية البيت ، ولو كان بعد دخول المسجد .

لكن النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن دخل المسجد ابتداءً بالطواف ولم يصل قبل ذلك تحية المسجد ، ولا غير ذلك ، بل تحية المسجد الحرام هو الطواف بالبيت ، وكان صلى الله عليه وسلم يغتسل لدخول مكة ، كما بييت بندي طوى ، وهو عند الآبار التي يقال لها : آبار الزاهر . فمن تيسر له المبيت بها ، والاغتسال ، ودخول مكة نهراً ، والاflis عليه شيء من ذلك .

وإذا دخل المسجد بدأ بالطواف ، فيتدب من الحجر الأسود يستقبله استقبالا ، ويستلمه ، ويقبله ان امكن ، ولا يؤذي أحداً بالازاحة عليه ، فان لم يمكن استلمه ، وقبل يده ، والا أشار اليه . ثم ينتقل للطواف ، ويجعل البيت عن يساره ، وليس عليه ان يذهب الى ما بين الركبتين ، ولا يمشي عرضاً ثم ينتقل للطواف ، بل ولا يستحب ذلك .

ويقول إذا استلمه : بسم الله ، والله أكبر ، وان شاء قال :

اللهم ايماناً بك ، وتصديقاً بكتابك ، ووفاءً بعهدك ، واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم . ويجعل البيت عن يساره ، فيطوف سبعا ، ولا يَحْتَرِق الحجر في طوافه ، لما كان اكثر الحجر من البيت ، والله أسر بالطواف به ، لا بالطواف فيه .

ولا يستلم من الاركان الا الركنين البائنين ، دون الشاميين . فان النبي صلى الله عليه وسلم انما استلمها خاصة ، لأنها على قواعد ابراهيم ، والآخران هما في داخل البيت . فالركن الأسود يستلم ، ويقبل ، والباقي يستلم ولا يقبل ، والآخران لا يستلمان ، ولا تبلان ، والاستلام هو مسحه باليد . وأما سائر جوانب البيت ، ومقام ابراهيم ، وسائر ما في الأرض من المساجد ، وحيطانها ، ومقابر الانبياء ، والصالحين ، كحجرة نبينا صلى الله عليه وسلم ، ومغارة ابراهيم . ومقام نبينا صلى الله عليه وسلم الذي كان يصلي فيه ، وغير ذلك من مقابر الانبياء والصالحين ، وصخرة بيت المقدس ، فلا تستلم ، ولا تقبل ، باتفاق الأئمة .

وأما الطواف بذلك فهو من أعظم البدع المحرمة ، ومن اتخذ ديناً يستتاب ، فان تاب ولا قتل ، ولو وضع يده على الشاذروان الذي يربط فيه استار الكعبة لم يضره ذلك ، في اصح قولي العلماء ، وليس الشاذروان من البيت ، بل جعل عماداً للبيت .

ويستحب له في الطواف الأول أن يرمل من الحجر الى الحجر ،

في الأطواف الثلاثة ، والرمل مثل المرولة ، وهو مسارعة المشي مع تقارب الخطأ ، فإن لم يمكن الرمل للزحمة كان خروجه الى حاشية المطاف والرمل أفضل من قربه الى البيت بدون الرمل . وأما إذا أمكن القرب من البيت مع اكمال السنة فهو أولى .

ويجوز ان يطوف من وراء قبة زمزم ، وما وراءها من السقائف للتصلة بحيطان المسجد .

ولو صلى المصلي في المسجد والناس يطوفون أمامه ، لم يكره ، سواء مر أمامه رجل ، أو امرأة ، وهذا من خصائص مكة .

وكذلك يستحب ان يضطبع في هذا الطواف ، والاضطباع : هو أن يبدي ضبعه الأيمن ، فيضع وسط الرداء تحت ابطه الأيمن ، وطرفيه على عاتقه الأيسر ، وان ترك الرمل والاضطباع فلا شيء عليه .

ويستحب له في الطواف ان يذكر الله تعالى ، ويدعوه بما يشعر ، وإن قرأ القرآن سرّاً فلا بأس ، وليس فيه ذكر محدود عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لا بأمره ، ولا بقوله . ولا بتعليمه ، بل يدعو فيه بسائر الادعية الشرعية ، وما يذكره كثير من الناس من دعاء معين تحت الميزاب ، ونحو ذلك فلا أصل له . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يختم طوافه بين الركبتين بقوله : (ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة

حسنة وقنا عذاب النار) كما كان يختم سائر دعائه بذلك ، وليس في ذلك ذكر واجب باتفاق الأئمة ، والطواف بالبيت كالصلاة . إلا أن الله أباح فيه الكلام ، فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير .

ولهذا يؤمر الطائف أن يكون متطهراً الطهارتين الصغرى والكبرى ويكون مستور العورة ، محجب التجاسة التي يجنبها المصلي والطائف طاهراً ؛ لكن في وجوب الطهارة في الطواف نزاع بين العلماء ، فانه لم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أمر بالطهارة للطواف ولا نهى المحدث ان يطوف ، ولكنه طاف "مرا" لكنه ثبت عنه انه نهى الحائض عن الطواف . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : «مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم» فالصلاة التي أوجب لها الطهارة ما كان يفتتح بالتكبير . ويختم بالتسليم ، كالصلاة التي فيها ركوع وسجود ، كصلاة الجنازة . وسجدة السهو ، وأما الطواف ، وسجود التلاوة فليس من هذا .

والاعتكاف يشترط له للمسجد ، ولا يشترط له الطهارة بالاتفاق . والمتكفة الحائض تهي عن اللبث في للمسجد مع الحيض ، وإن كانت تلبث في للمسجد وهي محدثة .

قال أحمد بن حنبل في «مناسك الحج» لابنه عبد الله : حدثنا

سهل بن يوسف ، أنبأنا شعبة ، عن حماد ، ومنصور قال : سألتها عن الرجل يطوف بالبيت وهو غير متوضئ . فلم يريابه بأساً . قال عبد الله : سألت أبا عن ذلك . فقال : أحب إلي أن لا يطوف بالبيت وهو غير متوضئ . لأن الطواف بالبيت صلاة . وقد اختلفت الرواية عن أحمد في اشتراط الطهارة فيه ، ووجوبها . كما هو أحد القولين في مذهب أبي حنيفة . لكن لا يختلف مذهب أبي حنيفة أنها ليست بشرط .

ومن طاف في جورب ونحوه : ثلاثاً بطلاً نجاسة من ذرق الحمام ، أو غطى يديه ثلاثاً لمس امرأة ، ونحو ذلك ، فقد خالف السنة . فإن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين ما زالوا يطوفون بالبيت وما زال الحمام بمكة ، لكن الاحتياط حسن . ما لم يخالف السنة للمعلومة فإذا افضى الى ذلك كان خطأ .

واعلم ان القول الذي يتضمن مخالفة السنة خطأ ، كمن يخلع نعليه في الصلاة المكتوبة . أو صلاة الجنازة خوفاً من أن يكون فيها نجاسة . فإن هذا خطأ يخالف السنة . فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في نعليه ، وقال : « ان اليهود لا يصلون في نعالهم يخالفونهم » وقال : « إذا أتى المسجد أحدكم فينظر في نعليه . فإن كان فيها أذى فليدلكها في التراب ، فإن التراب لها طهور » .

وكما يجوز أن يصلي في نعليه . فكذلك يجوز أن يطوف في نعليه ،

وان لم يمكنه الطواف ماشياً فطاف ركباً . أو محمولا أجزاءً بالاتفاق . وكذلك ما يعجز عنه من واجبات الطواف ، مثل من كان به نجاسة لا يمكنه إزالتها كالمستحاضة ، ومن به سلس البول ، فإنه يطوف ولا شيء عليه باتفاق الأئمة . وكذلك لو لم يمكنه الطواف إلا عريانا فطاف بالليل ، كما لو لم يمكنه الصلاة إلا عريانا .

وكذلك المرأة الحائض إذا لم يمكنها طواف الفرض إلا حائضاً . بحيث لا يمكنها التأخر بمكة ، ففي أحد قولي العلماء الذين يوجبون الطهارة على الطائف : إذا طافت الحائض أوجنب أوالمحدث أو حامل النجاسة مطلقاً ، أجزاء الطواف ، وعليه دم : إما شاة ، وإما بدنة مع الخبز والجنابة ، وشاة مع الحدث الأصغر .

ومنع الحائض من الطواف قد يعلل بأنه يشبه الصلاة ، وقد يعلل بأنها ممنوعة من المسجد ، كما تمتنع منه بالاعتكاف ، وكما قال عز وجل لا براعيم صلى الله عليه وسلم : (وطهر بيتي للطائفين والمالكين والركع السجود) فأمره بتطهير هذه العبادات ، فتمنع الحائض من دخوله ، وقد انفق العلماء على أنه لا يجب للطواف ما يجب للصلاة من تحريم وتحليل وقراءة . وغير ذلك ، ولا يبطله ما يبطلها من الأكل والشرب والكلام ، وغير ذلك .

ولهذا كان مقتضى تعليل من منع الحائض لحزمة المسجد ، أنه

لا يرى الطهارة شرطا ، بل مقتضى قوله انه يجوز لها ذلك عند الحاجة كما يجوز لها دخول المسجد عند الحاجة ، وقد أمر الله تعالى بتطهيره للطائفتين والماكفين والركع السجود . والماكف فيه لا يشترط له الطهارة ولا تجب عليه الطهارة من الحدث الاصغر ، باتفاق المسلمين ، ولو اضطرت الماكفة الحائض الى لبسها فيه للحاجة جاز ذلك ، وأما (الركع السجود) فهم المصلون والطهارة شرط للصلاة باتفاق المسلمين ، والحائض لا تصلي ، لا قضاء ولا أداء .

يبقى الطائف : هل يلحق بالماكف ، أو بالمصلي ، أو يكون قسما ثالثا بينها : هذا محل اجتهاد .

وقوله : « الطواف بالبيت صلاة » لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن هو ثابت عن ابن عباس ، وقد روى مرفوعا ، ونقل بعض الفقهاء عن ابن عباس أنه قال : « اذا طاف بالبيت وهو جنب عليه دم » ولا ريب ان المراد بذلك أنه يشبه الصلاة من بعض الوجوه ، ليس المراد انه نوع من الصلاة التي يشترط لها الطهارة . وهكذا قوله : « إذا أتى أحدكم المسجد فلا يشبك بين أصابعه ، فإنه في صلاة » وقوله : « ان العبد في صلاة ما كانت الصلاة تحبسه ، وما دام ينتظر الصلاة ، وما كان يعمد الى الصلاة » ونحو ذلك .

فلا يجوز لحائض أن تطوف الا طاهرة إذا أمكها ذلك باتفاق

العلماء . ولو قدمت المرأة حائضاً لم تطف بالبيت ، لكن تقف بعرفة ،
وتفعل سائر المناسك كلها مع الحيض ، الا الطواف ، فانها تنتظر حتى
تظهر ان امكنها ذلك ، ثم تطوف ، وان اضطرت الى الطواف فطافت
أجزأها ذلك ، على الصحيح من قولي العلماء .

فاذا قضى الطواف صلى ركعتين للطواف . وان صلاحها عند مقام
ابراهيم فهو احسن ، ويستحب ان يقرأ فيها بسورتي الاخلاص : (قل
يا أيها الكافرون) و (قل هو الله احد) ثم اذا صلاحها استحب له
أن يستلم الحجر ، ثم يخرج الى الطواف بين الصفا والمروة . ولو أخر
ذلك الى بعد طواف الافاضة جاز .

فان الحج فيه ثلاثة أطرفة : طواف عند الدخول ، وهو يسمى :
طواف القدوم ، والدخول ، والورود . والطواف الثاني : هو بعد
التعريف ، ويقال له طواف الافاضة ، والزيارة . وهو طواف الغرض
الذي لا بد منه ، كما قال تعالى : (ثم ليقضوا نفهم وليوفوا نذورهم
وليطوفوا بالبيت العتيق) . والطواف الثالث : هو لمن أراد الخروج
من مكة ، وهو طواف الوداع .

وإذا سعى عقيب واحد منها أجزأه ، فاذا خرج للنهي خرج من باب
الصفا . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يرقى على الصفا والمروة ، وهما في جانب

جبلي مكة . فيكبر ويهمل ، ويدعو الله تعالى ، واليوم قد بنى فؤوسها
 دكتان ، فن وصل الى أسفل البناء أجزاء السعي ، وان لم يصعد فوق
 البناء . فيطوف بالصفاء والمرورة سبعا يتبدى بالصفاء ويختتم بالمرورة ،
 ويستحب ان يسعى في بطن الوادي : من العلم الى العلم ، وهما معلمان هناك .
 وان لم يسع في بطن الوادي ، بل مشى على هيئته جميع ما بين الصفا
 والمرورة ، أجزاء باتفاق العلماء ، ولا شيء عليه .

ولا صلاة عقب الطواف بالصفاء والمرورة ، وإنما الصلاة عقب
 الطواف بالبيت بسنة رسول صلى الله عليه وسلم ، واتفاق السلف والأئمة .

فاذا طاف بين الصفا والمرورة حل من احرامه ، كما أمر النبي صلى
 الله عليه وسلم اصحابه لما طافوا بها ان يحلوا . الا من كان معه هدي
 فلا يحل حتى ينحره ، والمفرد والقارن لا يحلان الا يوم النحر .
 ويستحب له أن يقصر من شعره ليدع الحلاق للحج ، وكذلك
 أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم . واذا أحل حل له ما حرم
 عليه بالاحرام .

فصل

فاذا كان يوم التروية : أحرم وأهل بالحج ، فيفعل كما فعل عند

المليقات ، وان شاء أحرم من مكة ، وان شاء من خارج مكة ، هذا هو الصواب . وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إنما احرموا كما أحرّم النبي صلى الله عليه وسلم من البطحاء ، والسنة أن يحرم من للوضع الذي هو نازل فيه ، وكذلك للمكي يحرم من أهله ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من كان منزله دون مكة فله من أهله ، حتى أهل مكة يهلون من مكة » .

والسنة ان بيت الحاج بنى : فيصلون بها الظهر والعصر ، والغرب والعشاء والفجر ، ولا يخرجون منها حتى تطلع الشمس ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم .

واما الإيقاد فهو بدعة مكروهة باتفاق العلماء . وإنما الإيقاد بمزدلفة خاصة بعد الرجوع من عرفة ، وأما الإيقاد بنى أو عرفة فبدعة أيضاً .

ويسيرونها إلى نمرة على طريق ضب ، من يمين الطريق ، و « نمرة » كانت قرية خارجة عن عرفات من جهة اليمين ، فيقيمون بها إلى الزوال ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يسيرونها إلى بطن الوادي ، وهو موضع النبي صلى الله عليه وسلم ، الذي صلى فيه الظهر والعصر ، وخطب ، وهو في حدود عرفة بطن عرنة . وهناك مسجد يقال له : مسجد إبراهيم ، وإنما بنى في أول دولة

بنى العباس .

فيصلي هناك الظهر والعصر قصراً ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، ويصلي خلفه جميع الحاج : أهل مكة وغيرهم قصراً وجعاً ، يخطب بهم الامام كما خطب النبي صلى الله عليه وسلم على بعيره ، ثم اذا قضى الخطبة أذن المؤذن وأقام . ثم يصلي كما جاءت بذلك السنة ، ويصل بعرفة ومزدلفة ومنى قصراً ، ويقصر اهل مكة وغير أهل مكة .

وكذلك يجمعون الصلاة بعرفة ومزدلفة ومنى ، كما كان أهل مكة يفعلون خلف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ومزدلفة ومنى ، وكذلك كانوا يفعلون خلف ابى بكر وعمر — رضي الله عنهما — ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا خلفاؤه احداً من اهل مكة ان يتموا الصلاة ، ولا قالوا لهم بعرفة ومزدلفة ومنى أتموا صلاتكم ، فانا قوم سفر ، ومن حكى ذلك عنهم فقد اخطأ ، ولكن المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ذلك في غزوة الفتح ، لما صلى بهم بمكة .

وأما في حجه فانه لم ينزل بمكة ، ولكن كان نازلاً خارج مكة . وهناك كان يصلى بأصحابه ، ثم لما خرج الى منى وعرفة خرج معه أهل مكة وغيرهم ، ولما رجع من عرفة رجعوا معه ، ولما صلى ببنى أيام منى صلوا معه ، ولم يقل لهم أتموا صلاتكم فانا قوم سفر ، ولم يحد النبي

صلى الله عليه وسلم السفر لا بمسافة ، ولا بزمان ، ولم يكن بتى أحد ساكناً فى زمنه ، ولهذا قال : « منى مناخ من سبق » ، ولكن قيل انها سكنت فى خلافة عثمان ، وأنه بسبب ذلك أتم عثمان الصلاة . لأنه كان يرى ان المسافرين يحمل الزاد والمزاد .

ثم بعد ذلك يذهب الى عرفات . فهذه السنة ، لكن فى هذه الأوقات لا يكاد يذهب احد الى غمرة . ولا الى مصلى النبي صلى الله عليه وسلم ، بل يدخلون عرفات بطريق المأزمين ، ويدخلونها قبل الزوال ، ومنهم من يدخلها ليلاً ، ويبيتون بها قبل التعريف ، وهذا الذي يفعله الناس كله يجزى معه الحج ، لكن فيه نقص عن السنة ، فيفعل ما يمكن من السنة مثل الجمع بين الصلاتين ، فيؤذن أذاناً واحداً ويقيم لكل صلاة ، والايقاد بعرفة بدعة مكروهة ، وكذلك الايقاد بتى بدعة ، باتفاق العلماء ، وانما يكون الايقاد بمزدلفة خاصة فى الرجوع .

ويقفون بعرفات الى غروب الشمس ، ولا يخرجون منها حتى تغرب الشمس ، واذا غربت الشمس يخرجون ان شاءوا بين العطين ، وان شاءوا من جانبها . والعلمان الأولان حد عرفة ، فلا يجاوزوها حتى تغرب الشمس ، والميلان بعد ذلك حد مزدلفة ، وما بينهما بطن عرفة .

ويجتهد فى الذكر والدعاء هذه العشية ، فانه ما رؤى ابليس فى

يوم هو فيه أصغر ولا أحقر ولا أغيظ ولا أدحض من عشية عرفة ،
لما يرى من تنزيل الرحمة ، وتجاوز الله سبحانه عن الذنوب العظام ، الا
ما رؤي يوم بدر فانه رأى جبريل يزعم للملائكة .

وبصح وقوف الحائض ، وغير الحائض .

ويجوز الوقوف ماشياً ، وراكباً . وأما الأفضل فيختلف باختلاف
الناس ، فان كان ممن اذا ركب رآه الناس لحاجتهم اليه ، او كان يشق
عليه ترك الركوب وقف راكباً ، فان النبي صلى الله عليه وسلم
وقف راكباً .

وهكذا الحج فان من الناس من يكون حجه راكباً أفضل ، ومنهم
من يكون حجه ماشياً أفضل ، ولم يعين النبي صلى الله عليه وسلم لعرفة
دعاء ، ولا ذكراً ، بل بدعو الرجل بما شاء من الأدعية الشرعية ،
وكذلك يكبر ويهلل ويذكر الله تعالى حتى تغرب الشمس .

والاغتسال لعرفة قد روى في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
وروى عن ابن عمر ، وغيره ، ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه
وسلم ولا عن أصحابه في الحج الا ثلاثة أغسال : غسل الاحرام ،
والغسل عند دخول مكة ، والغسل يوم عرفة . وما سوى ذلك كالغسل
لرمي الجمار ، وللطواف ، وللمبيت بمزدلفة فلا أصل له ، لاعتق النبي

صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أصحابه ، ولا استجبه جمهور الأئمة :
لا مالك ، ولا أبو حنيفة ، ولا أحمد ، وإن كان قد ذكره طائفة من
متأخري أصحابه . بل هو بدعة إلا أن يكون هناك سبب
يقضي الاستحباب مثل أن يكون عليه رائحة يؤذي الناس بها ،
فيغتسل لازلها .

وعرفة كلها موقف . ولا يقف بطن عرنة ، وأما صعود الجبل
الذي هناك فليس من السنة ، ويسمى جبل الرحمة ، ويقال له إلآل
على وزن هلال ، وكذلك القبة التي فوقه التي يقال : لها قبة آدم ، لا يستحب
دخولها ، ولا الصلاة فيها . والطواف بها من الكبائر ، وكذلك للمساجد
التي عند الجمرات لا يستحب دخول شيء منها ، ولا الصلاة فيها . وأما
الطواف بها أو بالصخرة ، أو بحجرة النبي صلى الله عليه وسلم ،
وما كان غير البيت العتيق ، فهو من أعظم البدع المحرمة .

فصل

فاذا أفاض من عرفات ذهب إلى المشعر الحرام على طريق للأزمين
وهو طريق الناس اليوم ، وإنما قال الفقهاء : على طريق للأزمين ؛ لأنه
إلى عرفة طريق أخرى تسمى طريق ضب ، ومنها دخل النبي صلى الله

عليه وسلم الى عرفات ، وخرج على طريق المأزمين .

وكان صلى الله عليه وسلم في الناسك والاعياد يذهب من طريق ويرجع من اخرى ، فدخل من الثنية العليا ، وخرج من الثنية السفلى . ودخل المسجد من باب بنى شية ، وخرج بعد الوداع من باب حزورة اليوم . ودخل الى عرفات من طريق ضب ، وخرج من طريق المأزمين وأتى الى جمره العقبة — يوم العيد — من الطريق الوسطى التي يخرج منها الى خارج منى . ثم يعطف على يساره الى الجمره ، ثم لما رجع الى موضعه بتى الذى نحر فيه هديه ، وحلق رأسه ، رجس من الطريق المتقدمة التى يسير منها جمهور الناس اليوم .

فيؤخر المغرب الى ان يصلها مع العشاء بمزدلفة . ولا يراحم الناس بل ان وجد خلوة أسرع ، فاذا وصل الى المزدلفة صلى المغرب قبل تبريك الجمال ان امكن ، ثم اذا بركوها صلوا العشاء ، وان اخر العشاء لم يضر ذلك ، ويبيت بمزدلفة . ومزدلفة كلها يقال لها للشعر الحرام ، وهي ما بين مازمي عرفة الى بطن محسر .

فان بين كل مشعرين حداً ليس منها : فان بين عرفة ومزدلفة بطن عرنة ، وبين مزدلفة ومنى بطن محسر . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « عرفة كلها موقف ، وارفعوا عن بطن عرنة ، ومزدلفة كلها

موقف ، وارفعوا عن بطن محسر ، ومنى كلها منحرا ، وفجاج مكة كلها طريق .

والسنة أن يبيت بمزدلفة الى أن يطلع الفجر ، فيصلي بها الفجر في أول الوقت ، ثم يقف بالمشعر الحرام الى أن يسفر جداً قبل طلوع الشمس ، فان كان من الضعفة كالنساء والصبيان ونحوهم فانه يتعجل من مزدلفة الى منى إذا غاب القمر ، ولا ينبغي لأهل القوة أن يخرجوا من مزدلفة حتى يطلع الفجر ، فيصلوا بها الفجر ، ويقفوا بها ، ومزدلفة كلها موقف . لكن الوقوف عند قزح أفضل ، وهو جبل الميقدة ، وهو المكان الذي يقف فيه الناس اليوم . وقد بنى عليه بناء ، وهو المكان الذي يخصه كثير من الفقهاء باسم للمشعر الحرام .

فاذا كان قبل طلوع الشمس أفاض من مزدلفة الى منى ، فاذا أتى محسراً أسرع قدر رمية بحجر ، فاذا أتى منى رمى حجرة العقبة بسبع حصيات ، ويرفع يده في الرمي ، وهي الحجرة التي هي آخر الحجرات من ناحية منى ، وأقربهن من مكة ، وهي الحجرة الكبرى ، ولا يرمى يوم النحر غيرها . يرميها مستقبلاً لها يجعل البيت عن يساره ، ومنى عن يمينه ، هذا هو الذي صح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها ، ويستحب أن يكبر مع كل حصاة ، وإن شاء قال مع ذلك : اللهم اجعله حجاً مبروراً ، وسعياً مشكوراً ، وذنباً مغفوراً ، ويرفع يديه

في الرمي .

ولا يزال يلبي في ذهابه من مشعر الى مشعر . مثل ذهابه الى عرفات ، وذهابه من عرفات الى مزدلفة ، حتى يرمي جرة العقبة ، فاذا شرع في الرمي قطع التلبية ، فانه حينئذ بشرع في التحلل .

والعلماء في التلبية على ثلاثة أقوال : منهم من يقول يقطعها إذا وصل الى عرفة ، ومنهم من يقول بل يلبي بعرفة وغيرها الى أن يرمي الجرة ، والقول الثالث انه إذا أفاض من عرفة الى مزدلفة لبي ، وإذا أفاض من مزدلفة الى منى لبي حتى يرمي جرة العقبة . وهكذا صح من النبي صلى الله عليه وسلم .

فصل

وأما التلبية في وقوفه بعرفة ، ومزدلفة ، فلم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد نقل عن الخلفاء الراشدين وغيرهم أنهم كانوا يلبون بعرفة ، فاذا رمى جرة العقبة نحر هديه ان كان معه هدى ، ويستحب أن تسحر الابل مستقبلة القبلة ، قائمة ، معقولة اليد اليسرى . والبقر والغنم بضجها على شقها الايسر ، مستقبلا بها القبلة . ويقول : بسم الله ، والله اكبر . اللهم منك ولك ، اللهم تقبل مني ، كما تقبلت من

ابراهيم خليلك .

وكل ما ذبح بئى ، وقد سبق من الحل الى الحرم فانه هدى ، سواء كان من الابل ، أو البقر أو الغنم ، ويسمى ايضا أضحية ، بخلاف ما يذبح يوم النحر بالحل ، فانه اضحية ، وليس بهدى . وليس بئى ما هو اضحية وليس بهدى ، كما في سائر الامصار . فاذا اشترى الهدي من مرفات وساقه الى منى فهو هدى باتفاق العلماء ، وكذلك ان اشتراه من الحرم فنذهب به الى التسعيم ، واما اذا اشترى الهدي من منى وذبحه فيها ، ففيه نزاع : فنذهب مالك انه ليس بهدى ، وهو منقول عن ابن عمر ، ومذهب الثلاثة أنه هدى ، وهو منقول عن عائشة .

وله أن يأخذ الحصى من حيث شاء ، لكن لا يرمي بحصى قدرمي به ، ويستحب ان يكون فوق الحص ، ودون البندق ، وان كسره جاز . والتقاط الحصى أفضل من تكسيه من الجبل .

ثم يحلق رأسه ، أو يقصره ، والحلق أفضل من التقصير ، وإذا قصره جمع الشعر وقص منه بقدر الانملة ، أو أقل ، أو أكثر ، والمرأة لا تنقص أكثر من ذلك . وأما الرجل فله أن يقصر ما شاء .

واذا فعل ذلك فقد تجمل باتفاق المسلمين التحلل الأول ، فيلبس الثياب ، ويقلم أظفاره ، وكذلك له على الصحيح ان يتطيب ، ويتزوج ، وان

بصلاد ، ولا يبقى عليه من المحظورات الا النساء .

وبعد ذلك يدخل مكة فيطوف طواف الافاضة ، ان امكنه ذلك يوم النحر والا فعله بعد ذلك ، لكن ينبغي أن يكون في أيام التشريق فان تأخيره عن ذلك فيه زاع . ثم يسعى بعد ذلك سعى الحج ، وليس على المفرد الا سعي واحد ، وكذلك القارن عند جمهور العلماء وكذلك المتمتع في اصح أقوالهم ، وهو اصح الروايتين عند احمد . وليس عليه الا سعي واحد ، فان الصحابة الذين تمتعوا مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يطوفوا بين الصفا والمروة الا مرة واحدة قبل التعريف .

فاذا اكتفى المتمتع بالسعي الأول اجزاء ذلك ، كما يجزيه المفرد ، والقارن ، وكذلك قال عبد الله بن احمد بن حنبل ، قيل لأبي : المتمتع كم يسعى بين الصفا والمروة ؟ قال : ان طاف طوافين يعني بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، فهو أجود . وان طاف طوافا واحدا فلا بأس ، وان طاف طوافين فهو اعجب الي . وقال احمد حدثنا الوليد بن مسلم ، حدثنا الأوزاعي ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، أنه كان يقول : المفرد والمتمتع يجزئه طواف بالبيت ، وسعى بين الصفا والمروة .

وقد اختلفوا في الصحابة للمتمتعين مع النبي صلى الله عليه وسلم مع اتفاق الناس على انهم طافوا اولا بالبيت ، وبين الصفا والمروة لما رجعوا من عرفة قيل : انهم سعوا أيضا بعد طواف الافاضة ،

وقيل : لم يسعوا ، وهذا هو الذي ثبت في صحيح مسلم عن جابر ، قال : لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بين الصفا والمروة الا طوافاً واحداً ، طوافه الأول . وقد روى في حديث عائشة انهم طافوا مرتين . لكن هذه الزيادة قيل إنها من قول الزهري ، لا من قول عائشة ، وقد احتج بها بعضهم على انه يستحب طوافان بالبيت ، وهذا ضعيف . والأظهر ما في حديث جابر . ويؤيده قوله : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » فالتمتع من حين أحرم بالعمرة دخل بالحج ، لكنه فصل بتحلل ليكون أبسر على الحاج ، وأجب الدين الى الله الخفيفة السمحة .

ولا يستحب للمتمتع ولا لغيره أن يطوف للقدوم بعد التعريف ، بل هذا الطواف هو السنة في حقه ، كما فعل الصحابة مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فإذا طاف طواف الأفاضة ، فقد حل له كل شيء النساء وغير النساء .

وليس بتي صلاة عيد ، بل رمي جرة العقبة لهم كصلاة العيد لأهل الأمصار ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يصل جمعة ولا عيداً في السفر ، لا بمكة ولا عرفة ، بل كانت خطبته بعرفة خطبة نكح ، لا خطبة جمعة ، ولم يجهر بالقراءة في الصلاة بعرفة .

فصل

ثم يرجع الى منى فيبيت بها ، ويرمي الجمرات الثلاث ، كل يوم بعد الزوال ، يتدّى بالجرة الاولى التى هي أقرب الى مسجد الحيف . ويستحب أن يمشى اليها فيرميها بسبع حصيات . ويستحب له أن يكبر مع كل حاة ، وان شاء قال : اللهم اجعله حجاً مبروراً ، وسعيّاً مشكوراً ، وذنباً مغفوراً . ويستحب له اذا رماها ان يتقدم قليلا الى موضع لا يصيبه الحصى ، فيدعو الله تعالى ، مستقبل القبلة ، رافعاً يديه بقدر سورة البقرة .

ثم يذهب الى الجرة الثانية فيرميها كذلك ، فيتقدم عن يساره يدعو مثل ما فعل عند الأولى .

ثم يرمي الثالثة ، وهي جرة العقبة ، فيرميها بسبع حصيات أيضاً ولا يقف عندها .

ثم يرمي فى اليوم الثانى من ايام منى مثل ما رمى فى الأول ، ثم ان شاء رمى فى اليوم الثالث ، وهو الأفضل . وان شاء تعجل فى اليوم الثانى بنفسه قبل غروب الشمس . كما قال تعالى : (فن تعجل فى يومين

فلا آتم عليه) الآية .

فاذا غربت الشمس وهو بنى أقام حتى يرمي مع الناس في اليوم الثالث ، ولا ينفر الامام النبي بقيم للناس المناسك ، بل السنة ان يقيم إلى اليوم الثالث ، والسنة للامام أن يصلي بالناس بنى ، ويصلي خلفه أهل الموسم .

وبستحب أن لا بدع الصلاة في مسجد منى .. وهو مسجد الحيف مع الامام ، فان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يصلون بالناس قصرأ بلا جمع بنى ، ويقصر الناس كلهم خلفهم أهل مكة ، وغير اهل مكة . وانما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « يا أهل مكة أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » لما صلى بهم بمكة نفسها ، فان لم يكن للناس امام عام صلى الرجل بأصحابه ، وللمسجد بنى بعد النبي صلى الله عليه وسلم . لم يكن على عهد .

ثم إذا نفر من منى فان بات بالحصب — وهو الابطح ، وهو ما بين الجبلين الى المقبرة — ثم نفر بعد ذلك فحسن : فان النبي صلى الله عليه وسلم بات به ، وخرج . ولم يقم بمكة بعد صدوره من منى ، لكنه ودع البيت ، وقال : « لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت » فلا يخرج الحاج حتى يودع البيت ، فيطوف طواف الوداع ، حتى يكون

آخر عهده بالبيت ، ومن أقام بمكة فلا وداع عليه .

وهذا الطواف يؤخره الصادر من مكة حتى يكون بعد جميع أموره .
فلا يشتغل بعده بتجارة ونحوها ، لكن ان قضى حاجته ، أو اشترى شيئاً
في طريقه بعد الوداع ، أو دخل الى المنزل الذي هو فيه ليحمل المتاع
على دابته ، ونحو ذلك ، مما هو من أسباب الرحيل ، فلا إعادة عليه ،
وان أقام بعد الوداع أعاده ، وهذا الطواف واجب عند الجمهور ، لكن
يسقط من الحائض .

وان أحب أن يأتي الملتزم ، وهو ما بين الحجر الاسود والباب ،
فيضع عليه صدره ووجهه وذراعيه وكفيه ، ويدعو ، ويسأل الله تعالى
حاجته ، فعل ذلك ، وله أن يفعل ذلك قبل طواف الوداع ، فان هذا
الالتزام لا فرق بين أن يكون حال الوداع أو غيره ، والصحابة كانوا
يفعلون ذلك حين يدخلون مكة ، وان شاء قال في دعائه الدعاء المأثور
عن ابن عباس : « اللهم انى عبدك ، وابن عبدك ، وابن أمتك ، حملتني
على ما سخرت لي من خلقك ، وسيرتني في بلادك ، حتى بلغتني بنعمتك
الى بيتك ، وأعنتني على أداء نسكي ، فان كنت رضيت عني فازدد عني
رضا ، والا فمن الآن فارض عني ، قبل أن تسأى عن بيتك دارى ،
فهذا أوان انصرافى ان أذنت لي ، غير مستبدل بك ، ولا ببيتك ، ولا
راغب عنك ، ولا عن بيتك ، اللهم فأحجبنى العافية في بدنى . والصحة في

جسمى ، والعصمة في ديني ، وأحسن منقلي ، وارزقني طاعتك ما أبقيتني ،
 واجمع لي بين خيري الدنيا والآخرة ، انك على كل شيء قدير » ولو
 وقف عند الباب ودعا هناك من غير التزام للبيت كان حسنا .

فاذا ولى لا يقف ، ولا يلتفت ، ولا يمشي القهقري قال الثعلبي في
 « فقه اللغة » : القهقري : مشية الراجع الى خلف ، حتى قد قيل انه
 اذا رأى البيت رجع فودع ، وكذلك عند سلامه على النبي صلى الله
 عليه وسلم لا ينصرف ، ولا يمشی القهقري ، بل يخرج كما يخرج الناس
 من المساجد عند الصلاة .

وليس في عمل القارن زيادة على عمل المفرد ، لكن عليه وعلى المتمتع
 هدى : بدنة ، أو بقرة ، أو شاة ، أو شرك في دم ، فمن لم يجد الهدى
 صام ثلاثة أيام قبل يوم النحر ، وسبعة اذا رجع ، وله أن يصوم الثلاثة
 من حين أحرم بالعمرة ، في أظهر أقوال العلماء . وفيه ثلاث روايات من
 أحمد : قيل انه يصومها قبل الاحرام بالعمرة ، وقيل لا يصومها الا بعد
 الاحرام بالحج ، وقيل يصومها من حين الاحرام بالعمرة . وهو الأرجح .
 وقد قيل انه يصومها بعد التحلل من العمرة ، فانه حينئذ شرع في الحج ،
 ولكن دخلت العمرة في الحج ، كما دخل الوضوء في الفسل قال النبي
 صلى الله عليه وسلم : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة »
 وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا متمتعين معه ، وإنما

أحرموا بالحج .

ويستحب أن يشرب من ماء زمزم ، ويتضلع منه ، ويدعو عند شربه بما شاء من الأدعية الشرعية ، ولا يستحب الاغتسال منها .

وأما زيارة المساجد التي بنيت بمكة غير المسجد الحرام ، كالمسجد الذي تحت الصفا ، وما في سفح أبي قيس ، ونحو ذلك من المساجد التي بنيت على آثار النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه ، كمسجد المولد وغيره ، فليس قصد شيء من ذلك من السنة ، ولا استجبه أحد من الأئمة ، وإنما المشروع إتيان المسجد الحرام خاصة ، والمشاعر : عرفة ، ومزدلفة ، والصفا ، والمروة ، وكذلك قصد الجبال والبقاع التي حول مكة غير المشاعر عرفة ومزدلفة ومنى ، مثل جبل حراء ، والجبل الذي عند منى الذي يقال انه كان فيه قبة الفداء ، ونحو ذلك ، فإنه ليس من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم زيارة شيء من ذلك ، بل هو بدعة ، وكذلك ما يوجد في الطرقات من المساجد المبنية على الآثار ، والبقاع التي يقال انها من الآثار ، لم يشرع النبي صلى الله عليه وسلم زيارة شيء من ذلك بخصوصه ، ولا زيارة شيء من ذلك .

ودخول الكعبة ليس بفرض ، ولا سنة مؤكدة ، بل دخولها حسن والنبي صلى الله عليه وسلم لم يدخلها في الحج ، ولا في العمرة .

لا عمرة الجمرانة ، ولا عمرة القضية ، وإنما دخلها عام ففتح مكة ، ومن دخلها يستحب له أن يصلّي فيها ، ويكبر الله ، ويدعوه ، ويذكره ، فإذا دخل مع الباب تقدم حتى يصير بينه وبين الحائط ثلاثة أذرع ، والباب خلفه ، فذلك هو المكان الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يدخلها الا حافيا ، والحجر أكثره من البيت من حيث ينحني حائطه ، فمن دخله فهو كمن دخل الكعبة ، وليس على داخل الكعبة ما ليس على غيره من الحجاج ، بل يجوز له من المشي حافيا ، وغير ذلك ما يجوز لغيره .

والاكتار من الطواف بالبيت من الاعمال الصالحة ، فهو أفضل من أن يخرج الرجل من الحرم ، ويأتي بعمره مكية ، فان هذا لم يكن من أعمال السابقين الاولين من المهاجرين والانصار ، ولا رغب فيه النبي صلى الله عليه وسلم لامتة ، بل كرهه السلف .

فصل

واذا دخل المدينة قبل الحج أو بعده : فانه يأتي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ويصلّي فيه ، والصلاة فيه خير من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام ، ولا تشد الرحال الا اليه ، وإلى المسجد الحرام ،

والمسجد الأقصى ، هكذا ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة ،
وأبي سعيد ، وهو مروي من طرق أخر .

ومسجده كان أصغر مما هو اليوم ، وكذلك المسجد الحرام ، لكن
زاد فيها الخلفاء الراشدون ، ومن بعدهم ، وحكم الزيادة حكم المزيد
في جميع الأحكام .

ثم يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه ، فانه قد قال :
« ما من رجل يسلم على الاربعة علي روحي حتى أرد عليه السلام »
رواه أبو داود وغيره ، وكان عبدالله بن عمر يقول : اذا دخل المسجد :
السلام عليك يا رسول الله ، السلام عليك يا أبا بكر ، السلام عليك يا أبت ،
ثم ينصرف ، وهكذا كان الصحابة يسلمون عليه ، ويسلمون عليه مستقبل
الحجرة ، مستدبري القبلة ، عند أكثر العلماء ، كذلك ، والشافعي ، وأحمد .
وأبو حنيفة قال يستقبل القبلة ، فن أصحابه من قال يستدبر الحجرة ،
ومنهم من قال يجعلها عن يساره وانفقوا على انه لا يستلم الحجرة ، ولا
يقبلها ، ولا يطوف بها ، ولا يصلي اليها ، واذا قال في سلامه : السلام
عليك يا رسول الله ، يا نبي الله ، يا خيرة الله من خلقه ، يا أكرم
الخلق على ربه ، يا امام للتقين فهذا كله من صفاته ، بأبي هو وأمي
صلى الله عليه وسلم ، وكذلك اذا صلى عليه مع السلام عليه ، فهذا مما
أمر الله به

ولا يدعو هناك مستقبل الحجرة ، فإن هذا كله منهي عنه باتفاق الأئمة . ومالك من أعظم الأئمة كراهية لذلك . والحكاية المروية عنه انه أمر النصور أن يستقبل الحجرة وقت الدعاء ، كذب على مالك . ولا يقف عند القبر للدعاء لنفسه ، فان هذا بدعة ، ولم يكن أحد من الصحابة يقف عنده يدعو لنفسه ، ولكن كانوا يستقبلون القبلة ، ويدعون في مسجده ، فانه صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم لا تجعل قبري وتسا بعد » وقال : « لا تجعلوا قبري عيداً ، ولا تجعلوا بيوتكم قبوراً ، وصلوا علي حينما كنتم ، فان صلاتكم تبلغني » وقال : « أكثرُوا علي من الصلاة يوم الجمعة ، وليلة الجمعة ، فان صلاتكم معروضة علي . فقالوا : كيف تعرض صلاتنا عليك ؟ وقد أُرمت أي بليت . قال ان الله حرم على الارض أن تأكل أجساد الانبياء » فاخبر انه يسمع الصلاة والسلام من القريب وانه يبلغ ذلك من البعيد . وقال : « لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، يحذر ما فعلوا ، قالت عائشة : ولولا ذلك لا برز قبره ، ولكنه كره أن يتخذ مسجداً » أخرجاه في الصحيحين .

فدفنته الصحابة في موضعه الذي مات فيه ، من حجرة عائشة ، وكانت هي وسائر الحجر خارج للمسجد ، من قبله وشرقيه ، لكن لما كان في زمن الوليد بن عبد الملك عمر هذا المسجد وغيره ، وكان نائبه على المدينة عمر بن عبد العزيز ، فأمر أن تشتري الحجر ، ويزاد

في المسجد ، فدخلت الحجرة في المسجد من ذلك الزمان ، وبنت
منحرفة عن القبلة مسنمة : لثلا يصلي أحد إليها ، فانه قال صلى الله
عليه وسلم : « لا تجلسوا على القبور ، ولا تصلوا إليها » رواه مسلم عن
أبي هريرة الغنوي . والله أعلم .

وزيارة القبور على وجهين : زيارة شرعية ، وزيارة بدعية .

فالشرعية المقصود بها السلام على الميت ، والدعاء له ، كما يقصد
بالصلاة على جنازته فزيارته بعد موته من جنس الصلاة عليه ، فالسنة
أن يسلم على الميت ، ويدعو له سواء كان نبياً ، أو غير نبي ، كما
كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر أصحابه اذا زاروا القبور أن
يقول أحدهم : « السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين ، والمسلمين ، وانا
ان شاء الله بكم لاحقون ، ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم ،
والمستأخرين ، نسأل الله لنا ولكم العافية ، اللهم لا تحرمنا أجرهم ، ولا
تفتنا بعدهم ، واغفر لنا ولهم » وهكذا يقول اذا زار أهل البقيع ،
ومن به من الصحابة أو غيرهم ، أو زار شهداء أحد ، وغيرهم .

وليست الصلاة عند قبورهم أو قبور غيرهم مستحبة عند أحد من أئمة
المسلمين . بل الصلاة في المساجد التي ليس فيها قبر أحد من الانبياء
والصالحين وغيرهم أفضل من الصلاة في المساجد التي فيها ذلك باتفاق أئمة

المسلمين ؛ بل الصلاة في للمساجد التي على القبور لما محرمة ، ولما مكروهة .

والزيارة البدعية : أن يكون مقصود الزائر أن يطلب حوائجه من ذلك الميت ، أو يقصد الدعاء عند قبره . أو يقصد الدعاء به ، فهذا ليس من سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا استحبه أحد من سلف الأمة وأئمتها ؛ بل هو من البدع للنبي عنها باتفاق سلف الأمة وأئمتها ، وقد كره مالك وغيره أن يقول القائل : زرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا اللفظ لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بل الأحاديث للذكورة في هذا الباب مثل قوله : « من زارني ، وزار أبي إبراهيم في عام واحد ، ضمنت له على الله الجنة » . وقوله : « من زارني بعد مماتي ، فكأنما زارني في حياتي ، ومن زارني بعد مماتي ، حلت عليه شفاعتي » ونحو ذلك ، كلها أحاديث ضعيفة ، بل موضوعة ، ليست في شيء من دواوين الاسلام ، التي يعتمد عليها ، ولا نقلها امام من أئمة المسلمين ، لا الأئمة الاربعة ، ولا غيرهم ؛ ولكن روى بعضها البزار ، والدارقطني ، ونحوها بإسناد ضعيفة ، ولان من عادة الدارقطني وأمثاله ، يذكرون هذا في السنن ليعرف ؛ وهو وغيره يبينون ضعف الضعيف من ذلك ، فاذا كانت هذه الأمور التي فيها شرك وبدعة نهى عنها عند قبره ، وهو أفضل الخلق ، فاللهي عن ذلك عند قبر غيره أولى وأحرى .

ولستحب أن يأتي مسجد قباء ، ويصلي فيه ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من تطهر في بيته ، وأحسن الطهور ، ثم أتى مسجد قباء ، لا يريد إلا الصلاة فيه ، كان له كأجر عمرة » . رواه أحمد والنسائي وابن ماجه . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « الصلاة في مسجد قباء كعمرة » قال الترمذي حسن .

والسفر الى المسجد الأقصى ، والصلاة فيه ، والدعاء ، والذكر ، والقراءة ، والاعتكاف ، مستحب في أي وقت شاء ، سواء كان عام الحج ، أو بعده . ولا يفعل فيه وفي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما يفعل في سائر المساجد . وليس فيها شيء يتمسح به ، ولا يقبل ولا يطاف به ، هذا كله ليس إلا في المسجد الحرام خاصة ، ولا تستحب زيارة الصخرة ، بل المستحب أن يصلي في قبلي المسجد الأقصى الذي بناه عمر بن الخطاب للمسلمين .

ولا يسافر احد ليقف بغير عرفات ، ولا يسافر للوقوف بالمسجد الأقصى ، ولا للوقوف عند قبر أحد ، لا من الانبياء . ولا للمشايخ ، ولا غيرهم . باتفاق المسلمين ، بل أظهر قولي العلماء أنه لا يسافر أحد لزيارة قبر من القبور .

ولكن تزار القبور الزيارة الشرعية ، من كان قريباً ، ومن اجتاز

بها ، كما ان مسجد قباء يزار من المدينة . وليس لاحد ان يسافر اليه
لنبيه صلى الله عليه وسلم أن تشد الرحال إلا الى المساجد الثلاثة .

وذلك أن الدين مبني على أصليين : أن لا يعبد الا الله وحده
لا شريك له ، ولا يعبد إلا بما شرع ، لا نعبد بالبدع . كما قال تعالى :
(فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه
أحدأ) . ولهذا كان عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — يقول في
دعائه : اللهم اجعل عملي كله صالحاً ، واجعله لوجهك خالصاً ، ولا تجعل
فيه لأحد شيئاً . وقال الفضيل بن عياض في قوله تعالى : (ليلوكم أبيكم أحسن
عملاً) قال : أخلصه ، وأصوبه . قيل : يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه ؟ قال : ان
العمل إذا كان خالصاً ، ولم يكن صواباً ، لم يقبل ، وإذا كان صواباً ولم يكن
خالصاً لم يقبل ، حتى يكون خالصاً صواباً . والخالص أن يكون لله ، والصواب
أن يكون على السنة ، وقد قال الله تعالى : (أم لهم شركاء شرعوا لهم
من الدين ما لم يأذن به الله) .

والمقصود بجميع العبادات ان يكون الدين كله لله وحده . فالله هو
المعبود ، والمسئول الذي يخاف ويرجى ، ويسأل ويعبد ، فله الدين
خالصاً ، وله أسلم من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً . والقرآن
مملوء من هذا . كما قال تعالى : (تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم .

انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصاً له الدين ألا الله الدين
 الخالص) الى قوله : (قل الله أعبد مخلصاً له ديني) الى قوله : (أفغير
 الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون) . وقال تعالى : (ما كان لبشر أن
 يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس : كونوا عباداً لي
 من دون الله) الآيتين . وقال تعالى : (قل ادعوا الذين زعمتم من
 دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم) الآيتين .

قالت طائفة من السلف : كان أقوام يدعون للملائكة ، والانبيا ،
 كالمسيح ، والعزيز ، فأنزل الله تعالى هذه الآية ، وقال تعالى : (وقالوا
 اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول) الآيات .
 ومثل هذا في القرآن كثير : بل هذا مقصود القرآن ، ولبه ، وهو
 مقصود دعوة الرسل كلهم ، وله خلق الخلق ، كما قال تعالى : (وما
 خلقت الجن والانس ألا ليعبدون) .

فيجب على المسلم أن يعلم أن الحج من جنس الصلاة ونحوها من
 العبادات ، التي يعبد الله بها وحده لا شريك له ، وأن الصلاة على الجنائز
 وزيارة قبور الأموات من جنس الدعاء لهم ، والدعاء للخلق من جنس
 المعروف والاحسان ، الذي هو من جنس الزكاة .

والعبادات التي أمر الله بها توحيد وسنة ، وغيرها فيها شرك

وبدعة ، كعبادات النصارى ، ومن أشبههم مثل قصد البقعة لغير المبادات
 التى أمر الله بها ، فانه ليس من الدين ، ولهذا كان أئمة العلماء يعدون
 من جملة البدع للتكررة السفر لزيارة قبور الأنبياء ، والصالحين ، وهذا
 فى أصح القولين غير مشروع ، حتى صرح بعض من قال ذلك ان من
 سافر هذا السفر لا يقصر فيه الصلاة ؛ لأنه سفر معصية . وكذلك من
 يقصد بقعة لأجل الطلب من مخلوق ، هي منسوبة اليه ، كالقبر ، والقام
 أو لأجل الاستعاذة به ، ونحو ذلك ، فهذا شرك وبدعة ، كما تفعله
 النصارى ومن أشبههم من مبتدعة هذه الأمة ، حيث يجملون الحج
 والصلاة من جنس ما يفعلونه من الشرك والبدع ، ولهذا قال صلى
 الله عليه وسلم لما ذكر له بعض أزواجه كنيسة بأرض الحبشة ، وذكر
 له من حسننها وما فيها من التماوير ، فقال : « أولئك اذا مات فيهم
 الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً ، وصوروا فيه تلك التماوير ، أولئك
 شرار المخلوق عند الله يوم القيامة » .

ولهذا نهى العلماء عما فيه عبادة لغير الله ، وسؤال لمن مات من
 الانبياء ، أو الصالحين : مثل من يكتب رقعة ويلقها عند قبر نبي ،
 أو صالح ، أو يسجد لقبر ، أو يدعوه ، أو يرغب اليه . وقالوا :
 انه لا يجوز بناء المساجد على القبور ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال : قبل ان يموت بخمس ليال : « ان من كان قبلكم كانوا يتخذون

القبور مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فاني أنهاكم عن ذلك » . رواه مسلم . وقال : « لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً » وهذه الأحاديث في الصحاح وما يفعله بعض الناس من أكل التمر في للمسجد ، أو تعليق الشعر في القناديل ؛ فبعدة مكروهة .

ومن حل شيئاً من ماء زمزم جاز ، فقد كان السلف يحملونه ، وأما التمر الصيحاتي فلا فضيلة فيه ، بل غيره من التمر : البرني والعجوة خير منه ، والأحاديث إنما جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم في مثل ذلك ، كما جاء في الصحيح « من تصبغ بسبع تمرات عجوة ، لم يصبه ذلك اليوم سم ، ولا سحر » . ولم يجيء عنه في الصيحاتي شيء . وقول بعض الناس : انه صاح بالنبي صلى الله عليه وسلم جهل منه بل إنما سمي بذلك ليبسه ، فانه يقال : تصوح التمر ، إذا يبس .

وهذا كقول بعض الجهال ان عين الزرقاء جاءت معه من مكة ، ولم يكن بالمدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم عين جارية لا الزرقاء ولا ميون حمزة ولا غيرها ، بل كل هذا مستخرج بعده .

ورفع الصوت في المساجد منهى عنه وقد ثبت أن عمر بن الخطاب

— رضي الله عنه — رأى رجلين يرفمان أصواتهما في المسجد فقال : لو أعلم أنكما من أهل البلد لأوجعتكما ضرباً ، ان الأصوات لا ترفع في مسجده ؛ فما يفعل بعض جهال العامة من رفع الصوت عقيب الصلاة من قولهم : السلام عليك يا رسول الله ! بأصوات عالية . من أقبح المنكرات . ولم يكن أحد من السلف يفعل شيئاً من ذلك عقيب السلام بأصوات عالية ، ولا منخفضة ، بل ما في الصلاة من قول المصلي السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، هو المشروع ، كما ان الصلاة عليه مشروعة في كل زمان ومكان .

وقد ثبت في الصحيح انه قال : « من صلى علي مرة صلى الله عليه بها عشرا » وفي المسند « أن رجلاً قال : يا رسول الله : أجعل عليك ثلث صلاتي ، قال : اذا بكفك الله ثلث أمرك ، فقال : أجعل عليك ثلثي صلاتي ، قال : اذا بكفك الله ثلثي أمرك ، قال : أجعل صلاتي كلها عليك ، قال : اذا بكفك الله ما أهمك من أمر دينك وأمر آخرتك » . وفي السنن عنه أنه قال : « لا تتخذوا قبوري عيداً ، وصلوا علي حينما كنتم ، فان صلاتكم تبلغني » وقد رأى عبد الله بن حسن شيخ الحسين في زمنه رجلاً ينتاب قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، للثناء عنده ، قال : يا هذا ! ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تتخذوا قبوري عيداً ، وصلوا علي حينما كنتم ، فان

صلاتكم تبليغي ، فما أنت ورجل بالاندلس الا سواء .

ولهذا كان السلف يكثرُونَ الصلاة والسلام عليه ، في كل مكان وزمان ، ولم يكونوا يجتمعون عند قبره ، لا لقراءة ختمة ، ولا إيقاد شمع ، وإطعام وإسقاء ، ولا انشاد قصائد ، ولا نحو ذلك ، بل هذا من البدع ، بل كانوا يفعلون في مسجده ما هو المشروع في سائر المساجد من الصلاة ، والقراءة ، والذكر ، والبكاء ، والاعتكاف ، وتعليم القرآن والعلم ، وتعلمه ، ونحو ذلك .

وقد علموا ان النبي صلى الله عليه وسلم له مثل أجر كل عمل صالح تعمله أمته ، فانه صلى الله عليه وسلم قال : « من دعا الى هدى فله من الأجر مثل أجور من اتبعه ، من غير ان ينقص من أجورهم شيئاً » وهو الذي دعا أمته الى كل خير ، فكل خير يعمله أحد من الامة فله مثل أجره ، فلم يكن صلى الله عليه وسلم يحتاج إلى أن يهدي اليه ثواب صلاة ، أو صدقة ، أو قراءة من أحد فان له مثل أجر ما يعملونه من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً .

وكل من كان له أطوع وأتبع كان أولى الناس به في الدنيا والآخرة ، قال تعالى : (قل هذه سبيلي أدعو الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني) وقال صلى الله عليه وسلم « ان آل أبي فلان ليسوا لي

بأوليائه أئمة ولي الله وصالح المؤمنين ، وهو أول بكل مؤمن من نفسه ،
وهو الواسطة بين الله وبين خلقه في تبليغ أمره ونهييه ، ووعده ،
ووعيده ، فالخلال ما حله ، والحرام ما حرمه ، والدين ما شرعه .

والله هو المعبود للسؤل ، المستعان به الذي يخاف ويرجى ،
ويتوكل عليه . قال تعالى : (ومن يطع الله ورسوله ويخش ويتقنه
فاولئك هم الفائزون) فجعل الطاعة لله والرسول ، كما قال تعالى : (من
يطع الرسول فقد أطاع الله) وجعل الخشية والتقوى لله وحده لا شريك
له ، فقال تعالى : (ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله ، وقالوا
حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله أنا الى الله راعبون) فاضاف
الايته الى الله والرسول ، كما قال تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه
وما نهاكم عنه فانتهوا) فليس لاحد أن يأخذ الا ما أباحه الرسول ،
وان كان الله آتاه ذلك من جهة القدرة ، والملك ، فانه يؤتى الملك
من يشاء ، وينزع الملك ممن يشاء ، ولهذا كان صلى الله عليه وسلم
يقول في الاعتدال من الركوع ، وبعد السلام : « اللهم لا مانع لما
أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد » أي
من آتيته جداً وهو البخت والمال والملك ، فانه لا ينجيته منك الا
الايان والتقوى .

وأما التوكل فعلى الله وحده ، والرغبة فاليه وحده ، كما قال

تعالى : (وقالوا حسبنا الله) ولم يقل ورسوله ، وقالوا : (انا الى الله راغبون) ولم يقولوا هنا ورسوله ، كما قال في الايتاء ، بل هذا نظير قوله : (فاذا فرغت فانصب . والى ربك فارغب) وقال تعالى : (الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) وفي صحيح البخاري عن ابن عباس انه قال : حسبنا الله ونعم الوكيل قالها ابراهيم حين أُلقي في النار ، وقالها محمد صلى الله عليه وسلم حين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا ، وقالوا : حسبنا الله ونعم الوكيل . وقد قال تعالى : (يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين) أي الله وحده حسبك ، وحسب للمؤمنين الذين اتبعوك .

ومن قال : ان الله وللمؤمنين حسبك فقد ضل ، بل قوله من جنس الكفرة ، فان الله وحده هو حسب كل مؤمن به والحسب الكافي ، كما قال تعالى : (أليس الله بكاف عبده) .

ولله تعالى حق لا يشركه فيه مخلوق : كالعبادات ، والاخلاص والتوكل . والخوف . والرجاء . والرجاء . والرجاء . والصلاة . والزكاة . والصيام والصدقة . والرسول له حق : كالإيمان به ، وطاعته ، واتباع سنته وموالاة من يواليه ، ومعاداته من يعاديه ، وتقديمه في المحبة على الأهل والمال ، والنفس ، كما قال صلى الله عليه وسلم : « والذي نفسي بيده

لا يؤمن احدكم حتى اكون أحب اليه من ولده ووالده والناس اجمعين ،
 بل يجب تقديم الجهاد الذي أمر به على هذا كله ، كما قال تعالى :
 (قل ان كان آباؤكم وابناؤكم واخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال
 اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب اليكم من
 الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي
 القوم الفاسقين) وقال تعالى : (والله ورسوله أحق أن يرضوه ان
 كانوا مؤمنين) .

وبسط مافي هذا المختصر وشرحه مذكور في غير هذا للوضع .
 والله سبحانه وتعالى أعلم . صلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه
 وسلم . والحمد لله رب العالمين .



وقال قدس الله روحه :

فصل

وأما الحج : فأخذوا فيه بالسنن الثابتة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفته وأحكامه .

وقد ثبت بالنقل للتواتر عند الخاصة من علماء الحديث من وجوه كثيرة في الصحيحين ، وغيرها : انه صلى الله عليه وسلم لما حج حجة الوداع أحرم هو والمسلمون من ذي الحليفة ، فقال : « من شاء أن يهل بعمره فليفعل ، ومن شاء أن يهل بحجة فليفعل ، ومن شاء أن يهل بعمره وحجة فليفعل » فلما قدموا وطافوا بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، أمر جميع المسلمين الذين حجوا معه أن يحلوا من إحرامهم ويحلبوها عمرة ، الا من ساق الهدي فانه لا يحل حتى يبلغ الهدي محله . فراجعهم بعضهم في ذلك فغضب . وقال : « انظروا ما أمرتكم به فافعلوه » وكان هو صلى الله عليه وسلم قد ساق الهدي ، فلم يحل من إحرامه .

ولما رأى كراهة بعضهم للإحلال ، قال : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى ولجعلتها عمرة ، ولو لا أن معي الهدى لأحللت » وقال أيضاً : « إني لبدت رأسى ، وقلدت هديي ، فلا أحل حتى أتحرم » فحل المسلمون جميعهم إلا النفر الذين ساقوا الهدى ، منهم : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى بن أبي طالب ، وطلحة ابن عبيد الله .

فلما كان يوم التروية أحرم المحلون بالحج ، وم ذاهبون إلى منى ، فبات بهم تلك الليلة بمنى ، وصلى بهم فيها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ، ثم سار بهم إلى ثمة على طريق ضب . « وثمة » خارجة عن عرنة من يمانها وغربها ، ليست من الحرم ، ولا من عرفة ، فنصبت له القبة بنمرة ، وهناك كان ينزل خلفاؤه الراشدون بعده ، وبها الأسواق ، وقضاء الحاجة . والأكل ، ونحو ذلك .

فلما زالت الشمس ركب هو ومن ركب معه ، وسار المسلمون إلى المصلى ببطن عرنة ، حيث قد بنى للمسجد ، وليس هو من الحرم ، ولا من عرفة ، وإنما هو برزخ بين المشعرين : الحلال والحرام هناك ، بينه وبين الموقف نحو ميل . فخطب بهم خطبة الحج على راحلته . وكان يوم الجمعة ، ثم نزل فصل بهم الظهر والعصر مقصورتين . مجموعتين ، ثم سار المسلمون معه إلى الموقف بعرفة عند الجبل المعروف بجبل الرحمة ،

واسمه « إلال » على وزن هلال . وهو الذى تسميه العامة عرفة فلم يزل هو والمسلمون فى الذكر والدعاء إلى أن غربت الشمس .

فدفع بهم إلى مزدلفة ، فصلى المغرب والعشاء بعد مغيب الشفق قبل حط الرحال حيث نزلوا بمزدلفة ، وبات بها حتى طلع الفجر ، فصلى بالمسلمين الفجر فى أول وقتها مفلساً بها زيادة على كل يوم ، ثم وقف عند « قزح » وهو جبل مزدلفة الذى يسمى : للشعر الحرام ، وإن كانت مزدلفة كلها هي للشعر الحرام المذكور فى القرآن ، فلم يزل واقفاً بالمسلمين إلى أن أسفر جداً .

ثم دفع بهم حتى قدم منى ، فاستفتحها برمي جرة العقبة ، ثم رجع إلى منزله بمنى فحلق رأسه . ثم نحر ثلاثاً وستين بدنة من الهدى الذى ساقه ، وأمر علياً فنحر الباقي ، وكان مائة بدنة ، ثم أفاض إلى مكة ، فطاف طواف الافاضة ، وكان قد عجل ضعة أهل بيته من مزدلفة ، قبل طلوع الفجر ، فرموا بالحجارة بليل . ثم أقام بالمسلمين أيام منى الثلاث صلى بهم الصلوات الخمس مقصورة . غير مجموعة ، يرمي كل يوم الحجرات الثلاث بعد زوال الشمس ، يفتح بالحجارة الأولى — وهي الصغرى ، وهي الدنيا إلى منى ، والقصى من مكة — ويحتم بحجارة العقبة ، ويقف بين الجرتين الأولى والثانية ، وبين الثانية والثالثة وقوفاً طويلاً بقدر سورة البقرة يذكر الله ويدعو فان للواقف ثلاثة : عرفة ،

ومزدلفة ، ومنى .

ثم أفاض آخر أيام التشريق بعد رمي الجمرات ، هو والمسلمون
فنزّل بالحصب ضد خيف بني كنانة ، فبات هو والمسلمون فيه
ليلة الأربعاء .

وبث تلك الليلة عائشة مع أخيها عبد الرحمن لتعتمر من التعميم ،
وهو أقرب أطراف الحرم إلى مكة من طريق أهل المدينة . وقد بنى
بعده هناك مسجد سماه الناس مسجد عائشة ؛ لأنه لم يستمر بعد الحج
مع النبي صلى الله عليه وسلم من أصحابه أحد قط إلا عائشة ، لأجل
أنها كانت قد حاضت لما قدمت . وكانت معتمرة فلم تطف قبل
الوقوف بالبيت ، ولا بين الصفا والمروة . وقال لها النبي صلى الله عليه
وسلم : « اقضي ما يقضي الحاج . غير ان لا تطوفي بالبيت ولا بين
الصفا والمروة » .

ثم ودع البيت هو والمسلمون ورجعوا إلى المدينة ، ولم يبق بعد
أيام التشريق ، ولا اعتمر أحد قط على هذه عمرة يخرج فيها من الحرم
إلى الحل إلا عائشة وحدها .

فأخذ فقهاء الحديث : كأحمد وغيره بسنته في ذلك كله ، وإن
كان منهم ومن غيرهم من قد يخالف بعض ذلك بتأويل تخفى عليه

فيه السنة .

فمن ذلك أنهم استحبوا للمسلمين أن يحجوا كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه ، ولما اتفقت جميع الروايات على أنه أمر أصحابه بأن يحلوا من إحرامهم ، ويجعلوها متعة ، استحبوا المتعة لمن جمع بين النسكين في سفرة واحدة ، وأحرم في أشهر الحج . كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم . وعلموا أن من أفرد الحج ، واعتمر عقبه من الحل — وإن قالوا : إنه جائز — فإنه لم يفعله أحد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عائشة ، على قول من يقول : إنها رفضت العمرة ، وأحرمت بالحج ، كما يقوله الكوفيون . وأما على قول أكثر الفقهاء : أنها صارت قارنة : فلا عائشة ولا غيرها فعل ذلك .

وكذلك علموا أن من لم يسق الهدي . وقرن بين النسكين لا يفعله . وإن قال أكثرهم — كأحمد وغيره — إنه جائز . فإنه لم يفعله أحد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلا عائشة ، على قول من قال : إنها كانت قارنة .

ولم يختلف أئمة الحديث — فقهاء ، وعلماء ، كأحمد وغيره — أن النبي صلى الله عليه وسلم نفسه لم يكن مفرداً للحج ، ولا كان متمتعاً تمتع حل به من إحرامه . ومن قال من أصحاب أحمد : إنه تمتع ،

وحل من إحرامه فقد غلط ، وكذلك من قال : إنه لم يتمر في حجه فقد غلط .

وأما من توهم من بعض الفقهاء : أنه ائتمر بعد حجه ، كما يفعله المختارون للأفراد إذا جمعوا بين النسكين : فهذا لم يروه أحد ، ولم يقله أحد أصلا من العالمين بحجته صلى الله عليه وسلم . فانه لا خلاف بينهم : أنه صلى الله عليه وسلم لا هو ولا أحد من أصحابه ائتمر بعد الحج إلا عائشة . ولهذا لا يعرف موضع الاحرام بالعمرة إلا بمسجد عائشة ، حيث لم يخرج أحد من الحرم إلى الحل فيحرم بالعمرة إلا هي ولا كان صلى الله عليه وسلم أيضا قارنا قرانا طاف فيه طوافين وسعى سعين . فان الروايات الصحيحة كلها تصرح بأنه إنما طاف بالبيت ، وبين الصفا والمروة قبل التعريف مرة واحدة .

فمن قال من أصحاب أبي حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحد شيئا من هذه للقلات فقد غلط .

وسبب غلطه : ألفاظ مشتركة سمعها في ألفاظ الصحابة الثقلين لحجة النبي صلى الله عليه وسلم . فانه قد ثبت في الصحاح عن غير واحد — منهم : عائشة ، وابن عمر وغيرها — : أنه صلى الله عليه وسلم تمتع بالعمرة إلى الحج ، وثبت أيضا عنهم « أنه أفرد الحج »

وعامة الذين نقل عنهم : « أنه أفرد الحج » ثبت عنهم أنهم قالوا : « إنه تمتع بالعمرة إلى الحج » . وثبت عن أنس بن مالك أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ليك عمرة وحجا » وعن عمر : أنه أخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أتاني آت من ربي — يعني بروادى العقيق — وقال : قل : عمرة في حجة » ولم يحك أحد لفظ النبي صلى الله عليه وسلم الذي أحرم به إلا عمر وآنس ؛ فلهذا قال الامام أحمد : لا أشك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا .

وأما ألفاظ الصحابة : فإن التمتع بالعمرة إلى الحج اسم لكل من اعتمر في أشهر الحج وحج من عامه . سواء جمع بينهما بإحرام واحد أو تحلل من إحرامه . فهذا التمتع العام يدخل فيه القران . ولذلك وجب عليه الهدي ضد عامة الفقهاء . إدخاله في عموم قوله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي) وإن كان اسم « التمتع » قد يختص بمن اعتمر ، ثم أحرم بالحج بعد قضاء عمرته .

فمن قال منهم « تمتع بالعمرة إلى الحج » لم يرد أنه حل من إحرامه ، ولكن أراد : أنه جمع في حجه بين النسكين معتبرا في أشهر الحج ، لكن لم يبين : هل أحرم بالعمرة قبل الطواف بالبيت والجبلين ،

أو أحرم بالحج بعد ذلك ؟ فان كان قد أحرم قبل الطوافين ، فهو قارن بلا تردد ، وإن كان إنما أهل بالحج بعد الطواف بالبيت ، وبالجبلين ، وهو لم يكن حل من إحرامه : فهذا يسمى متمتعاً ، لأنه اعتزم قبل الإحلال بالحج ، ويسمى قارناً ، لأنه أحرم بالحج قبل إحلاله من العمرة ؛ ولهذا يسميه بعض أصحابنا « متمتعاً » ويسميه بعضهم « قارناً » ويسميه بعضهم بالاسمين ، وهو الأصوب . وهذا في التمتع الخاص . فأما التمتع العام : فيشملة بلا تردد .

ومع هذا : فالصواب ما قطع به أحمد من أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج قبل الطواف ؛ لقوله : « ليك عمرة وحجا » ولو كان من حين يحرم بالعمرة مع قوله سبحانه : (فصيام ثلاثة أيام في الحج) لأن العمرة دخلت في الحج . كما قاله النبي صلى الله عليه وسلم .

وإذا كانت عمرة المتمتع جزءاً من حجه ، فالهدى المسوق لا ينحر حتى يقضي التمتع ، كما قال تعالى : (ثم ليقصوا نكبتهم وليوفوا نذورهم) وذلك إشارة إلى الهدى المسوق ، فإنه نذر ؛ ولهذا لو طلب دون محله وجب نحره ؛ لأن نحره إنما يكون عند بلوغه محله ، وإنما يبلغ محله إذا بلغ صاحبه محله ؛ لأنه تبع له ، وإنما يبلغ صاحبه محله يوم النحر ، إذ قبل ذلك لا يحل مطلقاً ؛ لأنه يجب عليه أن يحج ، بخلاف من اعتزم عمرة مفردة . فإنه حل حلاً مطلقاً .

وأما ما تضمنته سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من المقام
بجى يوم التروية ، والمليت بها الليلة التى قبل يوم عرفة ، ثم المقام
بعرنة — التى بين للشعر الحرام وعرفة — إلى الزوال ، والذهاب منها
إلى عرفة والخطبة ، والصلاتين فى أثناء الطريق بطن عرنة : فهذا
كالجمع عليه بين الفقهاء ، وإن كان كثير من المصنفين لا يميزه ، وأكثر
الناس لا يعرفه لفلبة العادات المحدثه .

ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه جمع بالمسلمين
جميعهم بعرقة ، بين الظهر والعصر ، وبزدلفة بين المغرب والعشاء .
وكان معه خلق كثير بمن منزله دون مسافة القصر من أهل مكة وما
حولها . ولم يأمر حاضرى المسجد الحرام بتفريق كل صلاة فى وقتها ،
ولا أن يعتزل المكيون ونحوهم فلم يصلوا معه العصر ، وأن ينفردوا
فيصلوها فى أثناء الوقت دون سائر المسلمين . فان هذا مما يعلم بالاضطرار
لمن تتبع الأحاديث أنه لم يكن . وهو قول مالك وطائفة من أصحاب
الشافعى وأحمد ، وعليه يدل كلام أحمد .

وإنما غفل قوم من أصحاب الشافعى ، وأحمد عن هذا ، فطردوا
قياسهم فى الجمع . واعتقدوا أنه إنما جمع لأجل السفر ، والجمع للسفر
لا يكون إلا لمن سافر ستة عشر فرسخاً ، وحاضروا مكة ليسوا عن
عرنة بهذا البعد .

وهذا ليس بحق . فانه لو كان جمعه لأجل السفر لجمع قبل هذا اليوم وبعده . وقد أقام بنى أيلم التشريق ولم يجمع فيها ، لا سيما ولم ينقل عنه أنه جمع في السفر وهو نازل إلا مرة واحدة ، وإنما كان يجمع في السفر إذا جد به السير ، وإنما جمع نحو الوقوف ، لأجل أن لا يفصل بين الوقوف بصلاة ولا غيرها . كما قال أحمد : إنه يجوز الجمع لأجل ذلك من الشغل للمانع من تفريق الصلوات .

ومن اشترط في هذا الجمع السفر من أصحاب أحمد فهو أبعد عنه أصوله من أصحاب الشافعي . فان أحمد يجوز الجمع لأمر كثيرة غير السفر ، حتى قال القاضي أبو يعلى وغيره — تفسيراً لقول أحمد : إنه يجمع لكل ما يبيح ترك الجماعة — فالجمع ليس من خصائص السفر . وهذا بخلاف القصر ، فانه لا بشرع إلا للمسافر .

ولهذا قال أكثر الفقهاء ، كالشافعي وأحمد : إن قصر الصلاة برفقة ومزدلفة ومنى وأيلم التشريق : لا يجوز إلا للمسافر الذي يباح له القصر عندم . طرداً للقياس . واعتقاداً أن القصر لم يكن إلا للسفر بخلاف الجمع ، حتى أمر أحمد وغيره : أن الموسم لا يقيم أمير مكة : لأجل قصر الصلاة .

وزهب طوائف من أهل المدينة وغيرهم — منهم مالك ، وطائفة

من أصحاب الشافعي وأحد، كأبي الخطاب في عباداته الخمس — إلى أنه يقصر المكيون وغيرهم، وأن القصر هناك لأجل النسك .

والحجة مع هؤلاء : أنه لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من صلى خلفه برفة ومزدلفة ومنى من المكيين أن يتموا الصلاة كما أمرهم أن يتموا لما كان يصلي بهم بمكة أيلم فتح مكة . حين قال لهم : « أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » .

فانه لو كان المكيون قد قاموا لما صلوا خلفه الظهر فأتتموها أرباعاً ثم لما صلوا العصر قاموا فأتتموها أرباعاً ، ثم لما صلوا خلفه عشاء الآخرة قاموا فأتتموها اربعا ، ثم كانوا مدة مقامه بنى يتمون خلفه — لما أهمل الصحابة نقل مثل هذا .

ومما قد يغلط فيه الناس : اعتقاد بعضهم أنه يستحب صلاة العيد بمنى يوم النحر ، حتى قد يصلها بعض المنتسبين إلى الفقه ، أخذوا فيها بالعمومات اللفظية ، أو القياسية . وهذه غفلة عن السنة ظاهرة . فان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه لم يصلوا بنى عيداً قط . وإنما صلاة العيد بنى هي جرة العقبة . فرمى جرة العقبة لأهل الموسم بمنزلة صلاة العيد لغريم ، ولهذا استحب احد أن تكون صلاة أهل الأمصار وقت النحر بنى . ولهذا خطب النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر

بعد الحجرة ، كما كان يخطب في غير مكة بعد صلاة العيد ، ورمي الحجرة
تحية منى كما أن الطواف تحية للمسجد الحرام .

ومثل هذا ما قاله طائفة — منهم ابن عقيل — أنه يستحب
للمحرم إذا دخل المسجد الحرام : أن يصلي تحية للمسجد ، كسائر
المساجد . ثم يطوف طواف القدوم ، أو نحوه . وأما الأئمة وجماهير
الفقهاء من أصحاب احمد وغيرهم : فعلى إنكار هذا .

اما أولاً : فلأنه خلاف السنة المتواترة من فعل النبي صلى الله عليه
وسلم ، وخلفائه . فاتهم لما دخلوا المسجد لم يفتسحوا إلا بالطواف ، ثم
الصلاة عقب الطواف .

وأما ثانياً : فلأن تحية المسجد الحرام : هي الطواف . كما أن تحية
المساجد هي الصلاة .

وأشنع من هذا : استحباب بعض اصحاب الشافعي لمن سعى بين
الصفا والمروة ان يصلي ركعتين بعد السعي على المروة ، قياساً على
الصلاة بعد الطواف . وقد أنكر ذلك سائر العلماء من اصحاب الشافعي
وسائر الطوائف ، ورأوا ان هذه بدعة ظاهرة القبح . فان السنة
مضت بأن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه طافوا وصلوا . كما ذكر
الله الطواف والصلاة . ثم سعى ولم يصلوا عقب السعي ، فاستحباب

الصلاة عقب السعي ، كاستجابها عند الحجرات ، او بالموقف بعرفات ، او جلل الفجر اربعا قياسا على الظهر . والترك الراتب : سنة ، كما ان الفعل الراتب : سنة ، بخلاف ما كان تركه لعدم مقتض ، او فوات شرط ، أو وجود مانع ، وحدث بعده من المقتضيات والشروط وزوال المانع ما دلت الشريعة على فعله حينئذ ، كجمع القرآن في المصحف ، وجمع الناس في التراويح على امام واحد . وتعلم العربية ، واسماء النقلة للعلم ، وغير ذلك ما يحتاج اليه في الدين ، بحيث لا تسم الواجبات او المستحبات الشرعية إلا به ، وإنما تركه صلى الله عليه وسلم لفوات شرطه او وجود مانع .

فأما ما تركه من جنس العبادات ، مع انه لو كان مشروعا لفعله . او أذن فيه ، ولفعله الخلفاء بعده ، والصحابة : فيجب القطع بأن فعله بدعة وضلالة ، ويمتنع القياس في مثله ، وإن جاز القياس في النوع الأول . وهو مثل قياس « صلاة العيدين » والاستسقاء ، والكسوف ، على الصلوات الخمس ، في أن يجعل لها اذاناً وإقامة ، كما فعله بعض المراونية في العيدين . وقياس حجرته ونحوها من مقابر الأنبياء على بيت الله في الاستلام والتفيل ، ونحو ذلك من الأقيسة التي تشبه قياس الذين حكى الله عنهم أنهم قالوا : (إنما البيع مثل الربا) .

وأخذ فقهاء الحديث — كالشافعي واحمد وغيرها مع فقهاء

الكوفة — ما عليه جمهور الصحابة والسلف بتلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم . فانه قد ثبت عنه أنه لم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة .

وذهب طائفة من السلف من الصحابة والتابعين وأهل المدينة — كمالك — إلى ان التلبية تنقطع بالوصول إلى الموقف بعرفة ؛ لأنها إجابة . فتقطع بالوصول إلى المقصد . وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هي التي يجب اتباعها .

وأما للمضى : فان الواصل إلى عرفة — وإن كان قد وصل إلى هذا الموقف — فانه قد دعي بده إلى موقف آخر ، وهو مزدلفة . فاذا قضى الوقوف بمزدلفة ، فقد دعي إلى الجرة . فاذا شرع في الرمي فقد انقضى دعاؤه ، ولم يبق مكان يدعى اليه محرماً ، لأن الحلق والذبح يفعله حيث أحب من الحرم ، وطواف الافاضة يكون بعد التحلل الأول .

ولهذا قالوا أيضاً بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : إنه يلبي بالعمرة إلى ان يستلم الحجر ، وان كان ابن عمر ومن اتبعه من اهل المدينة — كمالك — قالوا : يلبي إلى أن يصل إلى الحرم . فانه وإن وصل اليه فانه مدعو إلى البيت .

نعم يستفاد من هذا المعنى : أنه إنما يلبي حال سيره ، لا حال الوقوف برفقة ومزدلفة وحال المبيت بها . وهذا مما اختلف فيه أهل الحديث .

فأما التلية حال السير من عرفة إلى مزدلفة ، ومن مزدلفة إلى منى : فانفق من جمع الأحاديث الصحيحة عليه .

واختلف الناس في أكل المحرم لحوم الصيد الذي صاده الحلال ، وذلكه ، على ثلاثة أقوال :

فقال طائفة من السلف : هو حرام ، اتباعا لما فهموه من قوله تعالى : (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) . ولما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : من أنه رد لحم الصيد لما أهدى إليه .

وقال آخرون ، منهم أبو حنيفة : بل هو مباح مطلقا ، عملا بحديث أبي قتادة لما صاد الحمار الوحشي ، وأهدى لحمه للنبي صلى الله عليه وسلم ، وأخبره بأنه لم يصد له ، كما جاء في الأحاديث الصحيحة .

وقالت الطائفة الثالثة التي فيها فقهاء الحديث : بل هو مباح للمحرم ، إذا لم يصد له المحرم ، ولا ذبحه من أجله ، توفيقا بين الأحاديث ، كما روى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

« لحم صيد البر لكم حلال واتم حرم ، ما لم تصيدوه أو يصاد لكم ،
قال الشافعي : هذا أحسن حديث في هذا الباب وأقيس . وهذا منذهب
مالك ، وأحمد ، والشافعي ، وغيرهم .

وإنما اختلفوا إذا صيد لحرم بعينه . فهل يباح لغيره من المحرمين ؟
على قولين ، هما وجهان في منذهب أحمد رحمه الله تعالى .



وسئل رحمه الله

عن طواف الحائض ، والجنب . والمحدث .

فأجاب : ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الحائض تقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت » . وقال لعائشة — رضي الله عنها — « اصنعي ما يصنع الحاج . غير أن لا تطوفي بالبيت » . ولما قيل له عن صفة إنها حاضت . فقال : « احبسناهي ، فقل له : إنها قد أفاضت قال : فلا إذا » وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه بعث أبا بكر عام تسع لما أمره على الموسم ، ينادي : « أن لا يطوف بالبيت عريان » . ولم ينقل أحد عنه أنه أمر الطائفتين بالوضوء ، ولا باجتناب النجاسة ، كما أمر المصلين بالوضوء .

ففيه الحائض عن الطواف بالبيت ، أما ان يكون لأجل المسجد ، لكونها منهية عن اللبث فيه ، وفي الطواف لبث ، أو عن الدخول اليه مطلقا لمرور أو لبث ، وإما ان يكون لكون الطواف نفسه يحرم مع الحيض ، كما يحرم على الحائض الصلاة ، والصيام بالنص ، والاجماع ؛ ومس المصحف عند عامة العلماء ، وكذلك قراءة القرآن في أحد

قولي العلماء .

والذين حرموا عليها القراءة كأحمد في المشهور عنه ، وكذلك الشافعي مع أبي حنيفة ، تنازعوا في إباحة قراءة القرآن لها ، وللنفساء قبل الفصل ، وبعد انقطاع الدم على ثلاثة أقوال :

أحدها : إباحتها للحائض والنفساء ، وهو اختيار القاضي أبي يعلى ، وقال هو ظاهر كلام أحمد .

والثاني : منع الحائض والنفساء .

والثالث : إباحتها للنفساء دون الحائض . اختاره الحلال من أصحاب أحمد ، فاما ان يكون لكل منها ، وإما ان يكون لمجموعها بحيث لو انفرد أحدهما لم يحرم ، فإن كان تحريمه للأول لم يحرم عليها عند الضرورة ، فإن لبثها في المسجد لضرورة جائز ، كما لو خافت من يقتلها إذا لم تدخل المسجد ، أو كان البرد شديداً ، أو ليس لها مأوى إلا المسجد .

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم ، وغيره . عن عائشة — رضي الله عنها — أنها قالت : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ناولني الحبرة من المسجد ، فقلت : أتى حائض ،

قال : إن حيضتك ليست في يدك . وعن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع رأسه في حجر احدانا يتلو القرآن وهي حائض ، وتقوم إحدانا بخمرته إلى المسجد فتبسطها وهي حائض » رواه النسائي . وقد روى أبو داود من حديث عائشة عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا أحل المسجد لجنب ، ولا حائض » رواه ابن ماجه من حديث أم سلمة ، وقد تكلم في هذين الحديثين .

ولهذا ذهب أكثر العلماء كالشافعي وأحمد وغيرهما إلى الفرق بين المرور ، واللبث ، جمعا بين الأحاديث ، ومنهم من منعها من اللبث والمرور ، كأبي حنيفة ، ومالك . ومنهم من لم يحرم المسجد عليها ، وقد يستدلون على ذلك بقوله تعالى : (ولا جنبا إلا عابري سبل) .

وأباح أحمد وغيره اللبث لمن يتوضأ ؛ لما رواه هو وغيره عن عطاء بن يسار قال : « رأيت رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلسون في المسجد ، وهم مجنبون ، إذا توضؤوا وضوء الصلاة ، وذلك والله أعلم أن المسجد بيت للملائكة ، والملائكة لا تدخل بيتا فيه جنب ، كما جاء ذلك في السنن على النبي صلى الله عليه وسلم ، ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم الجنب أن ينام حتى

يتوضأ ، وروى يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة قال : أخبرني أبي عن عائشة أنها كانت تقول : « إذا أصاب أحدكم للمرأة ، ثم أراد أن ينام ، فلا ينام حتى يتوضأ وضوءه للصلاة ، فإنه لا يدري لعل نفسه تصاب في نومه » . وفي حديث آخر « فإنه إذا مات لم تشهد الملائكة جنازته » وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم الجنب بالوضوء عند الاكل ، والشرب ، وللمعاودة وهذا دليل أنه إذا توضأ ذهب الجنابة عن أعضاء الوضوء ، فلا تبقى جنبته نامة ، وإن كان قد بقى عليه بعض الحدث ، كما أن المحدث الحدث الأصغر عليه حدث دون الجنابة ، وإن كان حدثه فوق الحدث الأصغر ، فهو دون الجنب ، فلا تمتنع الملائكة من شهوده ، فلهذا ينام ويلبث في المسجد .

وهذا يدل على أن الجنابة تنبعض ، فتزول عن بدن دون بعض ، كما عليه جمهور العلماء .

وأما الخائض فحدثها دائم لا يمكنها طهارة تمنعها من السواك فهي معذورة في مكثها ، ونومها ، وأكلها ، وغير ذلك ، فلا تمتنع مما يمنع منه الجنب مع حاجتها إليه ، ولهذا كان أظهر قولی العلماء أنها لا تمتنع من قراءة القرآن إذا احتاجت إليه ، كما هو مذهب مالك ، وأحد القولين في مذهب الشافعي ، وبذلك رواية عن أحمد ، فلها محتاجة إليها ، ولا يمكنها الطهارة ، كما يمكن الجنب ، وإن كان حدثها أغلظ من

حدث الجنب من جهة أنها لا تصوم ، ما لم ينقطع الدم ، والجنب يصوم ، ومن جهة أنها ممنوعة من الصلاة طهرت أو لم تطهر ، ويمنع الرجل من وطئها أيضاً ، فهذا يقتضي ان للمقتضي للحظر في حقها أقوى ، لكن اذا احتاجت الى الفعل استباح الحضور ، مع قيام سبب الحظر ؛ لاجل الضرورة . كما يباح سائر المحرمات مع الضرورة : من الدم ، والميتة ، ولحم الخنزير ، وان كان ماهو دونها في التحريم لا يباح من غير حاجة : كلبس الحرير ، والشرب في آنية الذهب والفضة ونحو ذلك .

وكذلك الصلاة الى غير القبلة مع كشف العورة ، ومع النجاسة في البدن والثوب هي محرمة أغلظ من غيرها ، وتباح بل تجب مع الحاجة وغيرها وان كان دونها في التحريم كقراءة القرآن الكريم مع عدم الحاجة لا تباح .

واذا قدر جنب استمرت به الجنابة ، وهو لا يقدر على غسل ، أو تيمم ، فهذا كالحائض في الرخصة ، وان كان هذا نادرا وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم الحيض أن يخرجن في العيد ، ويشهدن الخير ، ودعوة المسلمين ، ويكبرن بتكبير الناس . وكذلك الحائض والنفساء أمرها النبي صلى الله عليه وسلم بالاحرام ، والتلبية . وما فيها من ذكر الله وشهودها عرفة مع الذكر والدعاء ، ورمي الجمار مع ذكر الله ، وغير

ذلك . ولا يكره لها ذلك ، بل يجب عليها ، والجنب يكره له ذلك حتى
يفتسل لانه قادر على الطهارة بخلاف الحائض .

فهذا أصل عظيم في هذه المسائل ونوعها ، لا ينبغي ان ينظر الى
غلظ المفسدة المقتضية للحظر الا وينظر مع ذلك الى الحاجة الموجبة للاندن ؛
بل للموجة للاستحباب ، أو الايجاب .

وكل ما يحرم معه الصلاة يجب معه عند الحاجة اذا لم تمكن الصلاة
إلا كذلك ، فان الصلاة مع تلك الامور أخف من ترك الصلاة ، فلو
صلى بتيمم مع قدرته على استعمال الماء . لكانت الصلاة محرمة ، ومع
عجزه عن استعمال الماء كانت الصلاة بالتيمم واجبة بلوقت ، وكذلك الصلاة
عريانا ، والى غير القبلة ، ومع حصول النجاسة ، وبدون القراءة ، وصلاة
الفرس قاعدا أو بدون اكمال الركوع والسجود ، وأمثال ذلك مما يحرم
مع القدرة ، ويجب مع العجز .

وكذلك أكل الميتة والدم ولحم الخنزير : يحرم أكلها عند الفنى
عنها ، ويجب أكلها عند الضرورة عند الأئمة الأربعة ، وجمهور العلماء .
قال مسروق : من اضطر فلم يأكل حتى مات دخل النار . وذلك
لانه اعان على قتل نفسه بترك ما يقدر عليه من الاكل المباح له في
هذه الحال ، فصار بمنزلة من قتل نفسه ، بخلاف المجاهد بالنفس ، ومن

تَكَلَّمَ بِحَقِّ عِنْدَ سُلْطَانِ جَائِرٍ ، فَانْ ذَكَ قَتَلَ مَجَاهِدًا فِي قَتْلِهِ مَصْلَحَةٌ
لِدِينِ اللَّهِ تَعَالَى .

وَتَعْلِيلُ مَنْعِ طَوَافِ الْحَائِضِ : بَأنه لِأَجْلِ حَرَمَةِ الْمَسْجِدِ ، رَأْيُهُ
يَعْلَلُ بِهِ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ ، فَانْ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الطَّهَارَةَ وَاجِبَةٌ لَهُ ، لَا
فَرَضَ فِيهِ ، وَلَا شَرَطَ لَهُ ، وَلَكِنْ هَذَا التَّعْلِيلُ يَنْسَبُ الْقَوْلُ بِأَنْ طَوَافَ
الْمَحْدَثِ غَيْرِ مُحَرَّمٍ ، وَهَذَا مَذْهَبُ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ ، وَحَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ
رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْهُمَا . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فِي مَنْاسِكَه : حَدَّثَنِي أَبِي . حَدَّثَنَا سَهْلُ
ابْنُ يُونُسَ ، أَنبَأَنَا شُعْبَةُ عَنْ حَمَّادٍ وَمَنْصُورٍ قَالَ : سَأَلْتُهُمَا عَنِ الرَّجُلِ
يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَهُوَ غَيْرُ مُتَوَضِّئٍ فَلَمْ يَرِ بِهِ بِأَسَاءً . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : سَأَلْتُ أَبِي
عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَهُوَ مُتَوَضِّئٌ ، لِأَنَّ الطَّوَافَ صَلَاةً
وَأَحْمَدُهُ رَوَاتَانِ مَنْصُوسَتَانِ فِي الطَّهَارَةِ : هَلْ هِيَ شَرَطٌ فِي الطَّوَافِ ؟ أَمْ
لَا ؟ وَكَذَلِكَ وَجُوبُ الطَّهَارَةِ فِي الطَّوَافِ كَلَامُهُ فِيهَا يَقْتَضِي رَوَاتَيْنِ .

وَكَذَلِكَ قَالَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ : إِنْ الطَّهَارَةُ لَيْسَتْ وَاجِبَةً فِي الطَّوَافِ ،
بَلْ سُنَّةٌ ، مَعَ قَوْلِهِ : إِنْ فِي تَرْكِهَا دُمَا . فَمَنْ قَالَ : إِنْ الْمَحْدَثُ يَجُوزُ لَهُ
أَنْ يَطُوفَ ، بِخِلَافِ الْحَائِضِ وَالْجُنُبِ — فَانْهُ يُمْكِنُهُ تَعْلِيلُ الْمَنْعِ بِحَرَمَةِ
الْمَسْجِدِ ، لِأَنَّ خُصُوصَ الطَّوَافِ لِأَنَّ الطَّوَافَ : يَبَاحُ فِيهِ الْكَلَامُ ، وَالْأَكْلُ
وَالشَّرْبُ ، فَلَا يَكُونُ كَالصَّلَاةِ ، وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ مِفْتَاحَهَا الطَّهُورُ ، وَتَحْرِيمُهَا
التَّكْثِيرُ ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ ، وَالطَّوَافُ لَيْسَ كَذَلِكَ . وَيَقُولُ : إِنَّمَا مَنْعُ
الْعَرَاءِ مِنْ ذَلِكَ لِأَجْلِ نَظَرِ النَّاسِ ، وَلِحَرَمَةِ الْمَسْجِدِ أَيْضًا .

ومن قال هذا ، قال : للطف أشرف للمساجد ، ولا يكاد يخلو
من طائف . وقد قال الله تعالى : (خذوا زينتكم عند كل مسجد)
فأمر بأخذها عند دخول المسجد ، وهذا بخلاف الصلاة ، فإن المصلي عليه
ان يستتر لنفس الصلاة ، والصلاة تفعل في جميع البقاع ، فلو صلى
وحده في بيت مظلم لكان عليه أن يفعل ما أمر به من الستر للصلاة ،
بخلاف الطواف فإنه يشترط فيه للمسجد الحرام ، والاعتكاف بشرط
فيه جنس المساجد .

وعلى قول هؤلاء فلا يحرم طواف الجنب والحائض إذا اضطر إلى
ذلك ، كما لا يحرم عندم الطواف على المحدث بحال ؛ لأنه لا يحرم عليها
دخول المسجد حينئذ ، وما إذا كانا مضطرين إلى ذلك أولى بالجواز من
المحدث الذي يجوزون له الطواف مع الحدث من غير منر ألا ترى أن
المحدث منع من الصلاة ومس للصحف مع قدرته على الطهارة ، وذلك
جائز للجنب مع التيمم ، وإذا هجز عن التيمم صلى بلا غسل ، ولا تيمم
في أحد قولي العلماء ، وهو للشهور في مذهب الشافعي ، وأحمد ،
كما ثبت في الصحيح أن الصحابة صلوا مع الجنبات قبل أن تنزل
آية التيمم .

والحائض نهيت عن الصوم فإنها ليست محتاجة إلى الصوم في الحيض
فانه يمكنها ان تصوم شهرا آخر غير رمضان ، فإذا كان للمسافر وللريض

مع امكان صومهما جعل لهما أن يصوما شهرا آخر ، فالحائض الممنوعة من ذلك أولى ان تصوم شهراً آخر ، واذا أمرت بقضاء الصوم لم تؤمر الا بشهر واحد ، فلم يجب عليها الا ما يجب على غيرها ؛ ولهذا لو استعاضت فاتها تصوم مع الاستحاضة ، فان ذلك لا يمكن الاحتراز عنه ، اذ قد تستحيض وقت القضاء .

وأما الصلاة فاتها تكرر في كل يوم وليلة خمس مرات ، والحيض مما يمنع الصلاة ، فلو قيل : انها تصلي مع الحيض ، لاجل الحاجة ، لم يكن الحيض مانعا من الصلاة بحال ، وكان يكون الصوم والطواف بالبيت أعظم حرمة من الصلاة ، وليس الامر كذلك ، بل كان من حرمة الصلاة انها لا تصلي وقت الحيض ، اذا كان لها في الصلاة أوقات الطهر غنية عن الصلاة وقت الحيض ، واذا كانت انما منعت من الطواف لاجل المسجد فمعلوم ان اباحة ذلك للعذر أولى من إباحة مس المصحف للعذر ، ولو كان لها مصحف ولم يمكنها حفظه الا بمسه مثل ان يريد أن يأخذه لص ، أو كافر ، أو يئبه أحد ، أو يئبه منها ، ولم يمكنها منه الا بمسه ، لكان ذلك جائزاً لها مع ان المحدث لا يمس المصحف ، ويحوزله الدخول في المسجد .

فعلم ان حرمة المصحف أعظم من حرمة المسجد ، واذا أبيع لها مس المصحف للحاجة ، فالمسجد الذي حرّمته دون حرمة المصحف

فصل

وأما ان كان المتع من الطواف لمضى في نفس الطواف ، كما منع من غيره ، أو كان لذلك والمسجد : كل منها علة مستقلة . فنقول : اذا اضطرت الى ذلك بحيث لم يمكنها الحج بدون طوافها وهي حائض لتعذر المقام عليها الى ان تطهر ، فهنا الأمر دائر بين ان تطوف مع الحيض ، وبين الضرر الذى ينافى الشريعة ، فان الزامها بالمقام اذا كان فيه خوف على نفسها ومالها ، وفيه عجزها من الرجوع الى أهلها ، والزامها بالمقام بمكة مع عجزها عن ذلك ، وتضررها به : لا تأتى به الشريعة ، فان مذهب عامة العلماء ان من أمكنه الحج ، ولم يمكنه الرجوع الى أهله لم يجب عليه الحج ، وفيه قول ضعيف أنه يجب اذا أمكنه المقام . أما مع الضرر الذى يخاف منه على النفس ، أو مع العجز عن الكسب ، فلا يوجب أحد عليه المقام ، فهذه لا يجب عليها حج يحتاج معه الى سكنى مكة .

وكثير من النساء اذا لم ترجع مع من حجت معه لم يمكنها بعد ذلك الرجوع ، ولو قدر أنه يمكنها بعد ذلك الرجوع ، فلا يجب عليها ان

يبقى وطؤها محرماً مع رجوعها الى أهلها ، ولا تزال كذلك الى ان تعود ،
فهذا أيضاً من أعظم الحرج الذى لا يوجب الله مثله ، اذ هو أعظم من
ايجاب حجتين ، والله تعالى لم يوجب الا حجة واحدة .

ومن وجب عليه القضاء كلففسد قائماً ذاك لتفريطه بافساد الحج ،
ولهذا لم يجب القضاء على المحصر فى أظهر قولي العلماء لعدم
التفريط ، ومن أوجب القضاء على من فاته الحج ، فانه يوجب له لأنه
مفريط عنده .

وإذا قيل فى هذه المرأة : بل تتجمل كما يتحلل المحصر ، فهذا
لا يفيد سقوط الفرض عنها ، فتحتاج مع ذلك الى حجة ثانية ، ثم
هي فى الثانية تخاف ما خافته فى الأولى ، مع أن المحصر لا يحل الا مع
العجز الحسي ، إما بعدو ، او بمرض ، أو فقر ، أو حبس . فلما من
جهة الشرع فلا يكون احد محصراً ، وكل من قدر على الوصول الى
البيت لم يكن محصراً فى الشرع ، فهذه هي التقديرات التى يمكن ان
تفعل : إما مقامها بمكة ، وإما رجوعها محرمة ، ولما تحللها ، وكل ذلك مما
منعه الشرع فى حق مثلاً .

وان قيل : ان الحج يسقط عن مثل هذه : كما يسقط عن لا تحج
الا مع من يفجر بها ، لكون الطواف مع الحيض يحرم كالنكاح .

قيل : هذا مخالف لأصول الشرع ، لأن الشرع مبناه على قوله تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) وعلى قول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ومعلوم ان للرأى اذا لم يمكنها فعل شيء من فرائض الصلاة ، أو الصيام أو غيرها ، الا مع الفجور ، لم يكن لها ان تفعل ذلك ، فان الله تعالى لم يأمر عباده بأمر لا يمكن الا مع الفجور ، فان الزنا لا يباح بالضرورة ، كما يباح أكل الميتة عند الضرورة ، ولكن إذا أكرهت عليه بأن يفعل بها ، ولا تستطيع الامتناع منه ، فهذه لا فعل لها ، وان كان بالاكره ففيه قولان هما روايتان من أحمد :

(احدهما) انه لا يباح بالاكره ، الا الأقوال دون الأفعال .

(والثاني) وهو قول الأكثرين . أن المكروهة على الزنا ، وشرب الخمر ، معفو عنها . لقوله تعالى : (ومن يكرهن فان الله من بعد اكرههن غفور رحيم) .

وأما الرجل الزاني : ففيه قولان في مذهب أحمد ، وغيره بناء على أن الاكره هل يمنع الانتشار ، أم لا ، فأبو حنيفة وأحمد في المنصوص عنه بقولان لا يكون الرجل مكرها على الزنا .

وأما اذا امكن العبد ان يفعل بعض الواجبات دون بعض ، فانه

يؤمر بما يقدر عليه ، وما عجز عنه يبقى ساقطاً ، كما يؤمر بالصلاة عرياناً
ومع التجاسة ، والى غير القبلة ، اذا لم يطق الا ذلك ، وكما يجوز
الطواف راكباً ومحمولاً للعذر بالنص واتفاق العلماء ، وبدون ذلك ففيه
نزاع . وكما يجوز أداء الفرض للمريض قاصداً او راكباً ، ولا يجوز
ذلك في الفرض بدون العذر ، مع ان الصلاة الى غير القبلة ، والصلاة
عرياناً ، وبدون الاستنجاء ، وفي الثوب النجس : حرام في الفرض والنفل ،
ومع هذا فلا ينبغي بصلي الفرض مع هذه المحظورات خير من تركها ،
وكذلك صلاة الخوف مع العمل الكثير ، ومع استدبار القبلة ، مع
مفارقة الامام في أثناء الصلاة ، ومع قضاء ما فاتته قبل السلام ، وغير
ذلك مما لا يجوز في غير العذر .

فان قيل : الطواف مع الحيض كالصلاة مع الحيض ، والصوم
مع الحيض ، وذلك لا يباح بحال .

قيل : الصوم مع الحيض لا يحتاج اليه بحال ، فان الواجب عليها
شهر ، وغير رمضان يقوم مقامه ، وإذا لم يكن لها أن تؤدي الفرض
مع الحيض ، فالتفل بطريق الأولى : لان لها مندوحة عن ذلك بالصيام
في وقت الطهر ، كما كان للمصلي المتطوع في أوقات النهي مندوحة عن
ذلك بالتطوع في أوقات أخر ، فلم تكن محتاجة الى الصوم مع الحيض
بحال ، فلا تباح هذه المفسدة مع الاستغناء عنها ، كما لا تباح صلاة

التطوع التي لا سبب لها في أوقات النهي ، بخلاف ذوات الاسباب فان
الراجع في الدليل من قولي العلماء : أنها تجوز لحاجته اليها ، فانه ان
لم يفعلها تعذر فعلها وفاتت مصلحتها ؛ بخلاف التطوع المحض ، فانه
لا يفوت . والصوم من هذا الباب ليس لها صوم الا ويمكن فعله في
ايام الطهر ، ولهذا جاز للمستحاضة الصوم والصلاة .

وأما الصلاة : فانها لو ايسحت مع الحيض ، لم يكن الحيض مانعاً
من الصلاة بحال ، فان الحيض مما يعتاد النساء ، كما قال النبي صلى الله
عليه وسلم لعائشة : « إن هذا شيء كتبه الله على بنات آدم ، فلو أذن
لهن النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلين بالحيض ، صارت الصلاة مع
الحيض كالصلاة مع الطهر .

ثم ان أيسح سائر العبادات لم يبق الحيض مانعاً ، مع ان الجنبه
والحدث الاصغر مانع ، وهذا تناقض عظيم ، وان حرم مادون الصلاة
وأيسحت الصلاة . كان ايضاً تناقضاً ، ولم تكن محتاجة الى الصلاة زمن
الحيض ، فان لها في الصلاة زمن الطهر — وهو اغلب أوقاتها —
ما يفيها عن الصلاة أيام الحيض ، ولكن رخص لها فيما تحتاج اليه من التلبية
والذكر والدعاء . وقد أمرت مع ذلك بالاعتسال . كما أمر النبي صلى
الله عليه وسلم أسماء ان تغتسل عند الاحرام لما نفست بمحمد بن أبي
بكر . وأمر ايضاً بذلك النساء مطلقاً ، وأمر عائشة حين حاضت بسرف

ان تغتسل ، وتحرم بالحج ، فأمرها بالأغتسال مع الحيض للاهلال بالحج
ورخص للحائض مع ذلك ان تلبى ، وتقف بعرفة ، وتدعو وتذكر الله
ولا تغتسل ، ولا تتوضأ ، ولا يكره لها ذلك ، كما يكره للجنب لو فعل
ذلك بدون طهارة ؛ لأنها محتاجة الى ذلك ، وغسلها ووضوؤها لا يؤثران
في الحدث المستمر ، بخلاف غسلها عند الاحرام ، فانه غسل نظافة ،
كما يغتسل للجمعة .

ولهذا هل يتيمم لمثل هذه الاغسال اذا عدم الماء ؟ على قولين في
مذهب أحمد ، وكذلك هل ييمم الميت اذا تعذر غسله ؟ على قولين .
وليس هذا كفصل الجنابة ، والوضوء من الحدث . ومع هذا فلم تؤمر
بالفصل عند دخول مكة ، والوقوف بعرفة . فلما نهيت عن الصلاة
مع الحيض دون الاذكار من غير كراهة ، علم الفرق بين ما تحتاج
اليه ، وما لا تحتاج اليه .

فان قيل : سائر الأذكار تباح للجنب والحدث فلا حظر في ذلك .

قيل : الجنب ممنوع من قراءة القرآن ، ويكره له الاذان مع
الجنابة والخطبة ، وكذلك النوم بلا وضوء ، وكذلك فعل المناسك بلا
طهارة مع قدرته عليها . والحدث أيضاً تستحب له الطهارة لذكر الله
تعالى ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اني كرهت أن أذكر

الله الا على طهر ، والحائض لا يستحب لها شيء من ذلك ، ولا يكره الذكر بدونه عند أحد من العلماء ، للسنة للتواترة في ذلك .

وانما تنازعوا في قراءة القرآن ، وليس في منعها من القرآن سنة اصلاً ، فان قوله : « لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن » حديث ضعيف . باتفاق أهل المعرفة بالحديث ، رواه اسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر . وأحاديثه من أهل الحجاز يغلط فيها كثيراً ، وليس لهذا أصل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا حدث به عن ابن عمر ، ولا عن نافع ، ولا عن موسى ابن عقبة ، أصحابهم المعروفون بنقل السنن عنهم .

وقد كان النساء يحضن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو كانت القراءة محرمة عليهن كالصلاة لكان هذا مما يئنه النبي صلى الله عليه وسلم لأئمه ، وتعلمه أمهات المؤمنين ، وكان ذلك مما ينقلونه الى الناس ، فلما لم ينقل احد من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك نهياً ، لم يجوز ان يجعل حراماً ، مع العلم أنه لم يئنه عن ذلك ، واذا لم يئنه عنه مع كثرة الحيض في زمنه علم أنه ليس بمحرم .

وهذا كما استدللنا على ان النبي لو كان نجساً لكان يأمر الصحابة بإزالته من أبدانهم ونياهم : لأنه لا بد أن يعيب أبدان الناس ونياهم

في الاحتلام ، فلما لم ينقل احد ضه انه امر بإزالة ذلك لا بفصل ، ولا فرك ، مع كثرة اصابة ذلك الأبدان والثياب على عهده ، وإلى يوم القيامة ، علم انه لم يأمر بذلك ، ويمتنع ان تكون إزالته واجبة ولا يأمر به ، مع عموم البلوى بذلك . كما امر بالاستنجاء من الفائط والبول والحائض بإزالة دم الحيض من ثوبها .

وكذلك الوضوء من لمس النساء ، ومن النجاسات الخارجة من غير السيلين : لم يأمر المسلمين بالوضوء من ذلك ، مع كثرة ابتلائهم به ، ولو كان واجباً لكان يجب الأمر به ، وكان اذا أمر به فلا بد ان ينقله المسلمون ؛ لأنه مما تتوفر المهم والسوإ على نقله . وأمره بالوضوء من مس الذكر ، ومما مست النار : أمر استحباب ، فهذا أولى ان لا يكون الا مستحباً ، واذا كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مضت بأنه يرخص للحائض فيها لا يرخص فيه للجنب ، لأجل حاجتها إلى ذلك ، لعدم امكان تطهرها ، وانه انما حرم عليها مالا تحتاج اليه ، فمنعت منه كما منعت من الصوم ؛ لأجل حدث الحيض ، وعدم احتياجها الى الصوم . ومنعت من الصلاة بطريق الأولى ؛ لاعتياضها عن صلاة الحيض بالصلاة بالطهر ، فهي التي منعت من الطواف اذا امكناها ان تطوف مع الطهر ؛ لأن الطواف يشبه الصلاة من بعض الوجوه . وليس كالصلاة من كل الوجوه .

والحديث الذي رواه النسائي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الطواف بالبيت صلاة ، إلا أن الله أباح فيه الكلام ، فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير » ، قد قيل : أنه من كلام ابن عباس . وسواء كان من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، أو كلام ابن عباس ، ليس معناه أنه نوع من الصلاة كصلاة الجمعة ، والاستسقاء ، والنكسوف ، فإن الله قد فرق بين الصلاة والطواف بقوله تعالى : (وطهر بيتي للطائفين والماكين والركع السجود) . وقد تكلم العلماء : أيما أفضل للقائم : الصلاة ؟ أو الطواف ؟ وأجمع العلماء على أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت ، وصلى خلف للمقام ركعتين .

والآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين وسائر العلماء بالفرق بين مسمى الصلاة ، ومسمى الطواف متواترة ، فلا يجوز أن يجعل نوعاً من الصلاة ، والنبي صلى الله عليه وسلم قال : « الصلاة مفتاحها الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » ، والطواف ليس تحريمه التكبير ، وتحليله التسليم ، وقد تنازع السلف ومن بعدهم في وجوب الوضوء من الحدث له ، والوضوء للصلاة معلوم بالاضطرار من دين الاسلام ، ومن أنكره فهو كافر ، ولم ينقل شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم في وجوب الوضوء له ، ومنع الحائض لا يستلزم

منع المحدث . وتنازع العلماء في الطهارة من الحيض : هل هي واجبة فيه ؟ أو شرط فيه ؟ على قولين فيه . ولم يتنازعوا في الطهارة للصلاة أنها شرط فيها ، وأيضاً فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة الا بأب القرآن ، والقراءة فيه ليست واجبة باتفاق العلماء ، بل في كراهتها قولان للعلماء .

وأيضاً فإنه قد قال : « ان الله يتحدث من أمره ما شاء ، ومما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة ، فنهى عن الكلام في الصلاة مطلقاً . والطواف يجوز فيه من الكلام ما لا يجوز في غيره ، وبهذا يظهر الفرق بينه وبين صلاة الجنازة ، فإن لها تحريماً وتحليلاً ، ونهى فيها عن الكلام ، وتصل بلام وصفوف ، وهذا كله متفق عليه ، والقراءة فيها سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا أصح قول العلماء .

وأما « سجود التلاوة » : فقد تنازع العلماء هل هو من الصلاة التي تشترط لها الطهارة مع أنه سجود ، وهو أعظم أركان الصلاة الفعلية ، ولا يتكلم في حال سجوده . بل يكبر اذا سجد ، واذا رفع ، ويسلم أيضاً في أحد قولي العلماء . هذا عند من يسلم ان السجود المجرد كسجود التلاوة يجب له الطهارة ، ومن منع ذلك قال : انه يجوز بدون الوضوء ، وقال : ان السجود المجرد لا يدخل في مسمى الصلاة وإنما مسمى الصلاة ماله تحريم وتحليل . وهذا السجود لم يرو عن

النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر له بالطهارة ، بل ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قرأ « سورة النجم » سجد معه المسلمون ، وللشركون ، والجن ، والانس . وسجد سحرة فرعون على غير طهارة ، وثبت عن ابن عمر أنه سجد للتلاوة على غير وضوء . ولم يرو عن أحد من الصحابة أنه أوجب فيه الطهارة ، وكذلك لم يرو أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سلم فيه ، وأكثر السلف على أنه لا يسلم فيه ، وهو إحدى الروايتين من أحمد ، وذكر أنه لم يسمع في التسليم أثرا . ومن قال فيه تسليم ، فقد أثبتة بالقياس الفاسد ، حيث جعله صلاة ، وهو موضع اللع .

« صلاة الجنازة » قد ذهب بعضهم الى أنه لا يشترط لها الطهارة لكن هذا قول ضعيف ، فإن لها تحريما وتحليلا ، فهي صلاة ، وليس الطواف مثل شيء من ذلك ، ولا الحائض محتاجة الى ذلك ، فإنها إذا لم تصل فرض المين ففرض الكفاية والنفل أولى ، ودعاؤها ليست واستغفارها له يحصل للقصد بحسب الامكان ، كما أن شهودها العيد ، وذكر الله تعالى مع المسلمين يحصل للقصد بحسب الامكان .

والطواف وإن كان له مزية على سائر للناسك بنفسه . ولكونه في المسجد ، وبأن الطواف شرع منفردا بنفسه ، وشرع في العمرة ،

وشرع في الحج . وأما الاحرام والسعي بين الصفا والمروة ، والخلق فلا
يُشرع الا في حج أو عمرة ، وأما سائر للناسك من الوقوف بعرفة
ومزدلفة ورمي الجمار فلا يشرع الا في الحج ، فهذا يدل على أن الله
عز وجل يسره للناس ، وجعل لهم التقرب به مع الاحلال والاحرام
في النسكين ، وفي غيرها ، فلم يوجب فيه ما أوجبه في الصلاة ، ولا
حرم فيه ما حرمه في الصلاة . فعلم ان أمر الصلاة أعظم : فلا يحل
مثل الصلاة .

ومن قال من العلماء : إن طواف أهل الآفاق أفضل من الصلاة
بالسجد ، قائما ذلك لان الصلاة تمكنهم في سائر الامصار ، بخلاف
الطواف ، فانه لا يمكن الا بمكة ، والعمل للفضول في مكانه وزمانه
يقدم على الفاضل لا لأن جنسه أفضل ، كما يقدم الدعاء في آخر الصلاة
على الذكر والقراءة ويقدم الذكر في الركوع والسجود على القراءة ،
لان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « نهيت أن أقرأ القرآن
راكما وساجدا » ، وكما تقدم القراءة والذكر والدعاء في أوقات
التهني ، وكما تقدم اجابة المؤذن على الصلاة . والقراءة ، لان هذا يفوت
وذلك لا يفوت ، وكما اذا اجتمع صلاة الكسوف وغيرها ، قسم ما
يخاف فواته ، فالطواف قدم لانه يفوت الآفاق اذا خرج ، فقدم ذلك
لا لأن جنسه أفضل من جنس الصلاة بل ولا مثلها ، فان هذا لا

بقوله أحد ، والحج كله لا يقاس بالصلاة التي هي عمود الدين ، فكيف يقاس بها بعض أفعاله وإنما فرض الله الحج على كل مسلم مرة في العمر ، ولم يوجب شيئاً من أعماله مرتين ، بل إنما فرض طوافاً واحداً ، ووقوفاً واحداً .

وكذلك السعي عن أحد في أنص الروايتين عنه لا يوجب على المتمتع إلا سعيّاً واحداً ، إما قبل التعريف ، وإما بعده بعد الطواف ، ولهذا قال أكثر العلماء إن العمرة لا تجب ، كما هو مذهب مالك وأبي حنيفة ، وهو أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد ، وهو الأظهر في الدليل . فإن الله لم يوجب إلا حج البيت ، لم يوجب العمرة ، ولكن أوجب إتمام الحج والعمرة على من بشرع فيها ، لأن العمرة هي الحج الأصغر ، فيجب إتمامها كما يجب إتمام الحج التطوع ، والله لم يوجب إلا مسمى الحج ، لم يوجب حجين أكبر وأصغر ، ولمسمى يحصل بالحج الأكبر ، وهو للفهوم من اسم الحج عند الإطلاق ، فلا يجب غير ذلك ، وليس في أعمال العمرة قدر زائد على أعمال الحج ، فلو وجبت لم يجب إلا عمل واحد مرتين ، وهذا خلاف ما أوجه الله في الحج .

وللقصود هنا : أن الحج إذا لم يجب إلا مرة واحدة ، فكيف يقاس بما يجب في اليوم والليلة خمس مرات .

وهذا مما يفرق بين طواف الحائض ، وصلاة الحائض ، فانها تحتاج الى اللواف الذي هو فرض عليها مرة في العمر ، وقد تكلفت السفر الطويل ، وحملت الابل أنقلها الى بلد لم يكن الناس بالفيه إلا بشق الأنفس . فأين حاجة هذه الى الطواف من حاجتها الى الصلاة التي تستغنى عنها زمن الحيض بما تفعله زمن الطهر ؟! وقد تقدم ان الحائض لم تمنع من القراءة لحاجتها اليها ، وحاجتها الى هذا الطواف أعظم .

وإذا قال القائل : القرآن تقرأه مع الحدث الأصغر ، والطواف يجب له الطهارة . قيل له : هذا فيه نزاع معروف عن السلف ، والخلف فلا بد لك من حجة على وجوب الطهارة الصغرى في الطواف . والاحتجاج بقوله : « الطواف بالبيت صلاة » حجة ضعيفة ، فان غاية ان يشبه بالصلاة في بعض الأحكام ، وليس للشبه كلشبه به من كل وجه ، وإنما أراد أنه كالصلاة في اجتناب المحظورات التي تحرم خارج الصلاة ، فأما ما يبطل الصلاة ، وهو الكلام والأكل والشرب والعمل الكثير فليس شيء من هذا مبطلا للطواف ، وإن كره فيه إذا لم يكن به حاجة اليه ، فانه يشغل من مقصوده ، كما يكره مثل ذلك عند القراءة والدعاء والذكر . وهذا كقول النبي صلى الله عليه وسلم : « العبد في صلاة مادام ينتظر الصلاة » وقوله : « إذا خرج احدكم الى المسجد فلا يشبك بين أصابعه . فانه في صلاة » .

ولهذا قال « إلا أن الله أبلغ لكم فيه الكلام » ، ومعلوم أنه يباح فيه الأكل والشرب . وهذه محظورات الصلاة التي تبطلها : الأكل ، والشرب . والعمل الكثير . ولا يبطل شيء من ذلك الطواف ، بل غايته انه يكره فيه لغير حاجة ، كما يكره العبث في الصلاة ، ولو قطع الطواف لصلاة مكتوبة ، أو جنازة أقيمت بنى على طوافه . والصلاة لا تقطع لمثل ذلك ، فليست محظورات الصلاة محظورة فيه ، ولا واجبات الصلاة واجبات فيه ، كالتحليل والتحریم ، فكيف يقال : إنه مثل الصلاة فيما يجب لها ويحرم فيها ؟ فن أوجب له الطهارة الصغرى ، فلا بد له من دليل شرعي ، وما أعلم ما يوجب ذلك .

ثم تدبرت وتبين لي أن طهارة الحدث لا تشترط في الطواف ، ولا تجب فيه بلا ريب ، ولكن تستحب فيه الطهارة الصغرى ، فان الأدلة الشرعية إنما تدل على عدم وجوبها فيه ، وليس في الشريعة ما يدل على وجوب الطهارة الصغرى فيه ، وحينئذ فلا نسلم ان جنس الطواف أفضل من جنس قراءة القرآن ، بل جنس القراءة أفضل منه ، فانها أفضل ما في الصلاة من الأقوال ، والسجود أفضل ما فيها من الأفعال ، والطواف ليس فيه ذكر مفروض :

واذا قيل : الطواف قد فرض بعضه ، قيل له قد فرضت القراءة في كل صلاة ، فلا تصح صلاة إلا بقراءة ، فكيف يقاس الطواف

بالصلاة . وإذا كانت القراءة أفضل . وهي تجوز للحائض مع حاجتها إليها في أظهر قولي العلماء ، فالطواف أولى أن يجوز مع الحاجة .

وإذا قيل : أتم تسلمون أن الطواف في الأصل محظور على الحائض وإنما يباح للضرورة . قيل : من علل بالسجدة فلا يسلم أن نفس فعله محظور لنفسه ، ومن سلم ذلك يقول : وكذلك من القرآن ما هو محظور على الحائض ، وهو القراءة في الصلاة ، وكذلك في غير الصلاة لغير حاجة يحرمها أكثر العلماء ، وإنما أيسر للحاجة ، فإذا أيسر للحاجة فالطواف أولى .

ثم مس المصحف يشترط له الطهارة الكبرى والصغرى عند جماهير العلماء ، وكما دل عليه الكتاب والسنة ، وهو ثابت من سليمان وسعد وغيرهم من الصحابة ، وحرمة المصحف أعظم من حرمة للساجد ، ومع هذا إذا اضطر الجنب والمحدث والحائض إلى مسه ، فإذا اضطر إلى الطواف الذي لم يقم دليل شرعي على وجوب الطهارة فيه مطلقا كان أولى بالجواز .

فإذا قيل : الطواف منه ما هو واجب . قيل : ومن المصحف قد يجب في بعض الأحوال ، إذا احتيج إليه لصياته الواجبة ، والقراءة الواجبة ، أو الحمل الواجب ، إذا لم يمكن أداء الواجب إلا بمسه .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « الحائض تقضي للناسك كلها إلا

الطواف بالبيت ، من جنس قوله : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا
 أحدث حتى يتوضأ » وقوله : « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار »
 وقوله صلى الله عليه وسلم : « لأحل للسجد جنب ولا حائض » .
 بل اشتراط الوضوء في الصلاة ، وخمار للمرأة في الصلاة ، ومنع الصلاة
 بدون ذلك أعظم من منع الطواف مع الحيض ، وإذا كان قد حرم
 للسجد على الجنب والحائض ، ورخص للحائض أن تساوله الحرة من
 السجد ، وقال لها : « ان حيضتك ليست في يدك » تبين ان الحيضة
 في الفرج ، والفرج لا ينال السجد ، وهذه العلة تقتضي إباحته للحائض
 مطلقاً ، لكن إذا كان قد قال : « لأحل للسجد جنب ولا حائض »
 فلا بد من الجمع بين ذلك ، والإيمان بكل ما جاء من عند الله ، وإذا
 لم يكن أحدهما ناسخاً للآخر ، فهذا عام مجمل ، وهذا خاص فيه إباحة
 للرور ، وهو مستثنى من ذلك التحريم ، مع انه لا ضرورة اليه ،
 فإباحة الطواف للضرورة لا تنافي تحريمه بذلك النص ، كإباحة الصلاة
 للمرأة بلا خمار للضرورة ، وإباحة الصلاة بلا وضوء للضرورة
 بالتيمم : بل وبلا وضوء ولا تيمم للضرورة ، كما فعل الصحابة لما فقدوا
 الماء قبل نزول الآية ، وكإباحة الصلاة بلا قراءة للضرورة ، مع قوله :
 « لا صلاة إلا بأمر القرآن » . وكإباحة الصلاة والطواف مع التجاسة للضرورة مع
 قوله : « حثه ثم أقرصه ثم صلى فيه » وإباحة الصلاة على المكان النجس
 للضرورة مع قوله : « جعلت لي كل أرض طيبة مسجداً وطهوراً » بل

تحريم الدم ولحم الخنزير أعظم الأمور ، وقد أسيح للضرورة .

والذي جاءت به السنة أن الطواف عبادة متوسطة بين الصلاة ، وبين سائر المناسك ، فهو أفضل من غيره لئلي الحائض منه ، فالصلاة اكمل منه ، وذلك لأنه يشبه الصلاة أكثر من غيره ، ولأنه مختص بالمسجد ، فلهاتين الحرمتين منعت منه الحائض ، ولم تأت سنة تمنع الحدث منه ، وما لم يحرم على الحدث فلا يحرم على الحائض مع الضرورة بطريق الأولى والأخرى ، كقراءة القرآن ، وكالاعتكاف في المسجد ، ولو حرم عليها مع الحدث فلا يلزم تحريم ذلك مع الضرورة كس للمسحف وغيره . ومن جعل حكم الطواف مثل حكم الصلاة فيما يجب ويحرم فقد خالف النص والاجماع .

وليس لأحد أن يحتج بقول أحد في مسائل النزاع ، وإنما الحجة النص والاجماع ، ودليل مستنبط من ذلك تقرر مقدماته بالأدلة الشرعية لا بأقوال بعض العلماء ؛ فإن أقوال العلماء يحتج لها بالأدلة الشرعية ، لا يحتج بها على الأدلة الشرعية . ومن تربى على مذهب قد نعوذ واعتقد ما فيه وهو لا يحسن الأدلة الشرعية وتنازع العلماء لا يفرق بين ما جاء عن الرسول وتلقته الأمة بالقبول بحيث يجب الإيمان به وبين ما قاله بعض العلماء ، ويتعسر أو يتعذر إقامة الحجة عليه ، ومن كان لا يفرق بين هذا وهذا لم يحسن أن يتكلم في العلم بكلام العلماء .

والثاني هو : المقلدة الناقبين لأنهم لا يسميهم ، بل أحدث من سائر
والثالث هو : على غيره لا يكون مأثماً ، والناقل المحدث يكون مأثماً لا سيما .
ولا يستعمل حال هذه المرأة إلا تلك الأمور الثلاثة ، أو هذا القول ،
أو أن يقال طواف الافاضة قبل الوقوف يحزىء إذا تعسر الدواف
بعده ، كما يذكر ذلك قولاً في مذهب مالك ، فيمن نسي طواف
الافاضة حتى عاد الى بلده أنه يحزىء طواف القدوم ، هذا مع أنه ليس
لها فيه فرج ، فانها قد يمتد بها الحيض من حين تدخل مكة إلى ان
يخرج الحاج .

وفيه أيضاً تقديم الطواف قبل وقته الثابت بالكتاب والسنة
والاجماع . والناسك قبل وقتها لا تجزىء . وإذا دار الأمر بين ان تطوف
طواف الافاضة مع الحدث ، وبين ان لا تطوفه ، كان أن تطوفه مع
الحدث أولى ، فان في اشتراط الطهارة نزاعاً معروفاً وكثير من العلماء
كأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه يقولون : انها في حال
القدرة على الطهارة إذا طافت مع الحيض أجزأها ، وعليها دم ، مع
قولهم إنها تأثم بذلك ، ولو طافت قبل التعريف لم يحزىءها ، وهذا
القول مشهور معروف . فتبين لك ان الطواف مع الحيض أولى من الطواف
قبل الوقت . وأصحاب هذا القول يقولون : ان الطهارة واجبة فيها لا شرط
فيها ، والراجح أن كلها لا شرط ، فأجز ، ولهذا كان قول أبي حنيفة وغيره

من العلماء إن كل ما يجب في حال دون حال فليس بفرض ، وإنما الفرض ما يجب على كل أحد في كل حال .

ولهذا قالوا : إن طواف الوداع لما أسقطه النبي صلى الله عليه وسلم من الحائض دل على أنه ليس بركن ؛ بل يجبره دم . وكذلك الميت بمنى لما أسقطه من أهل السقاية دل على أنه ليس بفرض ؛ بل هو واجب يجبره دم . وكذلك الزمي لما جوز فيه للرة وأهل السقاية التأخير من وقت إلى وقت دل ذلك على أن فعله في ذلك الوقت ليس بفرض . وكذلك لما رخص للضفة أن يفيضوا من جمع ببليل دل على أن الوقوف بزدلفة بعد الفجر ليس بفرض بل هو واجب يجبره الدم . فهذا حجة لهؤلاء العلماء من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم ، وقد ذكرها أصحاب أبي حنيفة كالطحاوي وغيره .

فإذا كان قولهم إن الطهارة ليست فرضا في الطواف وشرطا فيه بل هي واجبة تجبر بدم دل ذلك على أنها لا تجب على كل أحد في كل حال ، فأنما اوجب على كل أحد في كل حال إنما هو فرض ضدم لا بد من فعله لا يجبر بدم .

وحينئذ فإذا كانت الطهارة واجبة في حال دون حال سقطت مع العجز ، كما سقط سائر الواجبات مع العجز . كطواف الوداع ، وكما يباح

للحرم ما يحتاج اليه الناس من حاجة عامة كالسراويل ، والحفنين ، فلا فدية عند أكثر العلماء كالشافعي ، وأحمد ، وسائر فقهاء الحديث ، بخلاف ما يحتاج اليه في بعض الاحوال ، فانه لا يباح الا مع الفدية ، وأبو حنيفة يوجب الفدية في الجميع . وحينئذ فهذه الحاجة الى الطواف أكثر ما يقال إنه يلزمها دم ، كما هو قول أبي حنيفة ، وأحد القولين في مذهب أحمد . فان الدم يلزمها بدون العذر ، على قول من يحمل الطهارة واجبة ، وأما مع العجز فاذا قيل بوجوب ذلك فهذا غاية ما يقال فيها . والأقيس انه لا دم عليها عند الضرورة . وأما ان يحمل هذا واجبا يجبره دم ، ويقال : انه لا يسقط للضرورة ، فهذا خلاف أصول الشريعة .

وقد تبين بهذا ان للضرورة الى الطواف مع الحيض لما كان في علماء المسلمين من يفتيها بالاجزاء مع الدم وان لم تكن مضطرة . لم تكن الأمة مجمعة على انه لا يجزئها الا الطواف مع الطهر مطلقا ، وحينئذ فليس مع المتنازع القائل بذلك لانه لا اجماع ولا قياس ، وقد بينا أن هذا القول مستلزم لجواز ذلك عند الحاجة ، وأن العلماء اختلفوا في طهارة الحدث هل هي واجبة عليها ؟ وأن قول التفاتة للوجوب أظهر . فلم تجمع الامة على وجوب الطهارة مطلقا ، ولا على ان شيئا من الطهارة شرط في الطواف .

وأما النسي لا أعلم فيه نزاعا أنه ليس لها ان تطوف مع الحيض اذا

كانت قدرة على الطواف مع الطهر . فما أعلم منازعا أن ذلك يحرم عليها
 وبأنهم به ، وتنازعوا في إجزائه : فنذهب إلى خيفة يميزها ذلك ، وهو
 قول في مذهب أحمد ، فإن أحد من في رواية على أن الجنب إذا طاف
 ناسيا أجزاء ذلك ، فنأمله من قصر ذلك على حال النسيان ، ومنهم
 من قال هذا يدل على أن الطهارة ليست فرضا ، إذ لو كانت فرضا
 لما سقطت بالنسيان ؛ لأنها من باب للأمر به لا من باب للتهي عنه
 كطهارة الحدث في الصلاة ؛ بخلاف اجتباب الجلسة في الصلاة ، فإن
 ظاهر مذهب أحمد أنه لما صلى ناسيا لها أو جاهلا بها لا يبعد . لأن
 ذلك من باب للتهي عنه ، قلنا فله ناسيا أو جاهلا به لم يكن عليه ثم
 فيكون وجوده كسنة .

ثم إن من أمحاه من قال هذا يدل على أن الطهارة في الطواف
 ليست عنه ركنا على هذه الرواية . بل واجبة تجبر بهم ، وحكي
 هؤلاء في صحة طواف الحائض روايتين .

أحدهما : لا يصح ، والثانية : يصح وتجبر بهم ، ويؤمن فذكر هذا
 أبو البركات وغيره ، وكذلك صرح غير واحد منهم بأن هذا النزاع
 في الطهارة من الحيض والجنابة كذهب إلى خيفة . فليحذفوا
 بالعجز كسائر الواجبات .

وذكر آخرون من أصحابه عنه ثلاث روايات : رواية يجرئه الطواف
 مع الجنابة ناسيا ولا دم عليه . ورواية أن عليه دما . ورواية انه لا يجرئه
 ذلك ، وبعض الناس يظن ان النزاع في منذهب أحدانما هو في الجنب
 والمحدث ، دون الحائض ، وليس الامر كذلك . بل صرح غير واحد
 من أصحابه بان النزاع في الحائض وغيرها ، وكلام أحمد يدل على ذلك
 وتبين انه كان متوقفا في طواف الحائض ، وفي طواف الجنب ، وكان
 يذكر أقوال الصحابة والتابعين وغيرهم في ذلك ، فذكر أبو بكر عبد
 العزيز في « الشافي » عن الليث بن سعد قال : قلت لأحمد : من سعى وطاف
 طواف الواجب على غير طهارة ، ثم واقع أهله فقال : هذه مسألة
 الناس فيها مختلفون ، وذكر قول ابن عمر ، وما يقول عطاء ، وما
 يسهل فيه ، وما يقول الحسن ، وأمر عائشة . فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم حين حاضت : « افعلي ما يفعل الحاج ، غير أن لا تطوفي
 بالبيت ، إن هذا أمر قد كتبه الله على بنات آدم » فقد بليت به نزل
 بها ليس من قبلها . قال الليث بن سعد : قلت : فمن الناس من يقول عليه الحج
 فقال : نعم كذلك أكثر علمي ، ومن الناس من يذهب الى أن عليه
 دما ؟ قال أبو عبد الله أولا وآخرأ هي مسألة مشتبهة فيها نظر ، دعى
 حتى أنظر فيها . ومن الناس من يقول : وإن رجع الى بلبه يرجع حتى
 بطوف . قلت : والنسيان قال : والنسيان أهون حكما بكثير ؟ يريد
 أهون ممن بطوف على غير طهارة متعمداً .

قال أبو بكر عبد العزيز : قد بينا أمر الطواف بالبيت في أحكام الطواف على قولين ، يعنى لاحد . أحد القولين : إذا طاف الرجل وهو غير طاهر أن الطواف يجزئ عنه إذا كان ناسياً . والقول الآخر : أنه لا يجزئه حتى يكون طاهراً ، فإن وطئ . وقد طاف غير طاهر ناسياً فعل قولين : مثل قوله في الطواف ، فمن أجاز الطواف غير طاهر قال تم حجه ، ومن لم يجزه إلا طاهراً رفعه من أي المواضع ذكر حتى بطوف . قال : وبهذا أقول .

فأبو بكر وغيره من أصحاب أحمد يقولون في إحدى الروايتين يجزئه مع العذر ، ولا دم عليه ، وكلام أحمد بين في هذا . وجواب أحمد للذكور بين أن النزاع ضده في طواف الحائض وغيره .

وقد ذكر من ابن عمر وعطاء وغيرهما التسهيل في هذا . ومما نقل عن عطاء في ذلك أن المرأة إذا حاضت في أثناء الطواف ، فإنها تتم طوافها ، وهذا صريح عن عطاء أن الطهارة من الحيض ليست شرطاً ، وقوله : بما اعتد به أحمد ، وذكر حديث عائشة ، وأن قول النبي صلى الله عليه وسلم : « أن هذا أمر كتب الله على بنات آدم » يبين أنه أمر بليت به نزل عليها ليس من قبلها فهي معذورة في ذلك .

ولهذا نعتنر إذا حاضت وهي معتكفة فلا يبطل اعتكافها . بل

تقيم في رحبة المسجد ، وإن اضطرت إلى اللقاف في المسجد أقامت به ، وكذلك إذا حاضت في صوم الشهرين لم ينقطع التابع باتفاق العلماء . وهذا يقتضي أنها تشهد للناسك بلا كراهة ، ونشهد العيد مع المسلمين بلا كراهة ، وتدعو وتذكر الله ، والجنب يكره له ذلك ، لأنه قادر على الطهارة . وهذه عاجزة عنها فهي معنوية ، كما عذرها من جوز لها القراءة ، بخلاف الجنب الذي يمكنه الطهارة ، فالحائض أحق بأن تعذر من الجنب الذي طاف مع الجنابة . فإن ذلك يمكنه الطهارة ، وهذه تعجز عن الطهارة ، وعذرها بالعجز والضرورة أولى من عذر الجنب بالنسيان ، فإن التامس لما أمر بها في الصلاة يؤمر بها إذا ذكرها ، وكذلك من نسي الطهارة للصلاة فعليه أن يتطهر ويصلي إذا ذكر ، بخلاف العاجز عن الشرط : مثل من يعجز عن الطهارة بلقاء فاتها تسقط عنه ، وكذلك العاجز من سائر أركان الصلاة : كالعاجز عن القراءة والقيام ، وعن تكميل الركوع والسجود ، وعن استقبال القبلة فإن هذا يسقط عنه كل ما عجز عنه ، ولم يوجب الله على أحد ما يعجز عنه من واجبات العبادات .

فهذه إذا لم يمكنها الطواف على الطهارة ، سقط عنها ما تعجز عنه ، ولا يسقط عنها الطواف الذي تقدر عليه بمعجزها عما هو ركن فيه أو واجب ، كما في الصلاة وغيرها ، وقد قال الله تعالى : (فاتقوا

الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وهذه لا تستطيع الا هذا ، وقد اتقت الله ما استطات ، فليس عليها غير ذلك .

ومعلوم ان الذي طاف على غير طهارة متعمداً آثم ، وقد ذكر أحد القولين : هل عليه دم ؟ أم يرجع فيطوف ؟ وذكر النزاع في ذلك ، وكلامه يبين في أن توقفه في الطائف على غير طهارة يتناول الحائض والجنب مع التعمد ، وبين ان أمر الناس أهون بكثير ، والعاجز عن الطهارة أعذر من الناس .

وقال ابو بكر عبد العزيز في « الشافى » : (باب في الطواف بالبيت غير طاهر) قال أبو عبد الله في رواية أبي طالب : ولا يطوف بالبيت أحد الا طاهراً ، والتطوع أيسر ، ولا يقف مشاهد الحج إلا طاهراً . وقال في رواية محمد بن الحكم : اذا طاف طواف الزيارة وهو ناس لطهارته حتى رجع فانه لا شيء عليه ، وأختار له ان يطوف وهو طاهر ، وان وطئ فحجه ماض ، ولا شيء عليه .

فهذا النص من احد صريح بأن الطهارة ليست شرطاً ، وأنه لا شيء عليه إذا طاف ناسياً لطهارته ، لادم ولا غيره ، وانه إذا وطئ بعد ذلك فحجه ماض ، ولا شيء عليه ، كما أنه لما فرق بين التطوع

وغيره في الطهارة ، فأمر بالطهارة فيه . وفي سائر الناسك ، دل ذلك على ان الطهارة ليست شرطاً عنده ، فقطع هنا بأنه لا شيء عليه مع النسيان . وقال في رواية أبي الخطاب أيضاً : إذا طاف بالبيت وهو غير طاهر يتوضأ ويعد الطواف ، وإذا طاف وهو جنب فإنه يستل ويعد الطواف . وقال في رواية أبي داود : حدثنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء إذا طاف على غير وضوء فليعد طوافه . وقال أبو بكر عبد العزيز : (باب في الطواف في الثوب النجس) قال أبو عبد الله في رواية أبي طالب : وإذا طاف رجل في ثوب نجس ، فإن الحسن كان يكره ان يفعل ذلك ، ولا ينبغي له أن يطوف الا في ثوب طاهر .

وهذا الكلام من أحد يبين انه ليس الطواف عنده كالصلاة في شروطها ، فإن غاية ما ذكر في الطواف في الثوب النجس أن الحسن كره ذلك ، وقال لا ينبغي له أن يطوف الا في ثوب طاهر . ومثل هذه العبارة تقال في المستحب للتأكد ، وهذا بخلاف الطهارة في الصلاة . ومذهب أبي حنيفة وغيره أنه إذا طاف وعليه نجاسة صح طوافه ، ولا شيء عليه .

وبالجملة هل يشترط للطواف شروط الصلاة ؟ على قولين في مذهب أحمد ، وغيره :

أحدهما : يشترط ، كقول مالك ، والشافعي ، وغيرهما .

والثاني : لا يشترط ، وهذا قول أكثر السلف ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وغيره ، وهذا القول هو الصواب ، فإن للمشرطين في الطواف كشروط الصلاة ليس معهم حجة الا قوله صلى الله عليه وسلم : « الطواف بالبيت صلاة » وهذا لو ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لهم فيه حجة ، كما تقدم . والأدلة الشرعية تدل على خلاف ذلك . فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب على الطائفتين طهارة ولا اجتناب نجاسة ، بل قال : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » والطواف ليس كذلك ، والطواف لا يجب فيه ما يجب في الصلاة ، ولا يحرم فيه ما يحرم في الصلاة ، فبطل ان يكون مثلها .

وقد ذكروا من القياس أنها عبادة متعلقة بالبيت فكانت الطهارة وغيرها شرطاً فيها كالصلاة ، وهذا القياس فاسد ، فإنه يقال : لا نسلم ان العلة في الأصل كونها متعلقة بالبيت ، ولم يذكر دليل على ذلك . والقياس الصحيح ما بين فيه ان المشترك بين الأصل والفرع هو علة الحكم أو دليل العلة .

وأيضاً فالطهارة إنما وجبت لكونها صلاة ، سواء تعلقت بالبيت أو لم تعلق . ألا ترى أنهم لما كانوا يصلون الى الصخرة كانت الطهارة أيضاً شرطاً فيها ، ولم تكن متعلقة بالبيت . وكذلك أيضاً اذا صلى .

الى غير القبلة كما يصلي المتطوع في السفر . وكسالة الحرف راكبا ، فان الطهارة شرط وليست متعلقة باليت .

وأبضاً فالنظر الى اليت عبادة متعلقة باليت ، ولا يشترط له الطهارة ولا غيرها . ثم هناك عبادة من شرطها المسجد ، ولم تكن الطهارة شرطاً فيها كالأعتكاف . وقد قال تعالى : (وطهر بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود) فليس إلحاق الطائف بالراكع الساجد بأولى من إلحاقه بالعاكف ، بل بالعاكف أشبه ، لأن للمسجد شرط في الطواف والعمكوف ، وليس شرطاً في الصلاة .

فان قيل : الطائف لا بد أن يصلي الركعتين بعد الطواف ، والصلاة لا تكون الا بطهارة . قيل : وجوب ركعتي الطواف فيه نزاع ، وإذا قدر وجوبها لم تجب فيها الموالاة ، وليس اتصالها بالطواف بأعظم من اتصال الصلاة بالخطبة يوم الجمعة . ومعلوم انه لو خطب محدثاً ، ثم توضأ ، وصلى الجمعة جاز ، فلأن يجوز أن يطوف محدثاً ثم يتوضأ ويصلي الركعتين بطريق الأولى ، وهذا كثير ما يتلى به الانسان اذا نسي الطهارة في الخطبة والطواف فانه يجوز له أن يتطهر ويصلي ، وقد نص على انه اذا خطب وهو جنب جاز .

وإذا تبين أن الطهارة ليست شرطاً : يبقى الأمر دائراً بين ان

تذكرون واجبة ، وبين أن تذكرون ، . وهما قرأتان للسلف ، وغياهما في
 في مذهب أحمد وشيخه ، وفي مذهب أبي حنيفة : لكن من يقول من
 سنة من أصحاب أبي حنيفة يقول : مع ذلك عليها دم . وأما أحمد فإنه
 يقول : لا شيء عليها ، لادم ولا غيره . كما صرح به فيمن طاف جنباً
 وهو ناس ، فإذا طافت حائضاً مع التعمد ترجبه القول بوجوب
 الدم عليها .

وأما مع العجز فهنا غاية ما يقال : أن عليها دماً ، والأشبه أنه لا يجب
 الدم : لأن هذا واجب تؤمر به مع القدرة لامس العجز ، فإن لزوم
 الدم إنما يجب بترك مأمور ، وهي لم تترك مأموراً في هذه الحالة ، ولم
 تفعل محظوراً من محظورات الاحرام ، وهذا ليس من محظورات الاحرام ؛
 فإن الطواف يفعله الحلال والحرام ، فصار المظهر هنا من جنس
 حظر البت في المسجد ، واعتكاف الحائض في المسجد ، أو مس
 المصحف ، أو قراءة القرآن ، وهذا يجوز للحاجة بلا دم ، وطواف
 الاقاضة إنما يجوز بعد التحلل الأول ، وهي حينئذ يباح لها المحظورات
 إلا الجماع .

فان قيل : لو كان طوافها مع الحيض ممكناً أمرت بطواف القدوم
 وطواف الوداع . والتي صلى الله عليه وسلم أسقط طواف الوداع
 عن الحائض ، وأمر عائشة لما قدمت وهي حائضه أن تدع أدائها .

العمرة ، وتحرم بالحج ، فعلم أنه لا يمكنها الطواف .

قيل : الطواف مع الحيض محظور لحرمه للمسجد ، أو للطواف ، أو لها . والمحظورات لا تنبأح الا حال الضرورة ، ولا ضرورة بها الى طواف الوداع ، فان ذلك ليس من الحج . ولهذا لا يودع المقيم بمكة ، وانما يودع المسافرين عنها ، فيكون آخر عهده باليت . وكذلك طواف القدوم ليست مضطرة اليه . بل لو قدم الحاج وقد ضاق الوقت عليه بدأ برفقة ، ولم يطف للقدوم ، فهو ان أمر بها القادر عليها إما أمر إيجاب فيها ، أو في أحدها ، أو استحباب . فان للعلماء في ذلك أقوالاً . وليس واحد منها ركناً يجب على كل حاج بالسنة الثابتة باتفاق العلماء ؛ بخلاف طواف الفرض فانها مضطرة اليه ؛ لأنه لا حج الا به ، وهذا كما يباح لها دخول المسجد للضرورة ، ولا تدخله لصلاة ، ولا اعتكاف وان كان مندوراً ؛ بل للعتكفة اذا حاضت خرجت من المسجد ، ونصبت لها قبة في فناءه .

وهذا أيضاً يدل على أن منع الحائض من الطواف كنهها من الاعتكاف فيه لحرمه للمسجد ، والا فالحيض لا يبطل اعتكافها ؛ لأنها مضطرة اليه ، بل انما تمتنع من المسجد ، لا من الاعتكاف . فانها ليست مضطرة الى ان تقيم في المسجد ، ولو أسيح لها ذلك مع دوام الحيض لكان في ذلك إباحة للمسجد للحيض . وأما الطواف فلا يمكن إلا في المسجد

الحرام . فانه مختص ببقعة معينة . لنس كالاغتكاف . فان المعتكف يخرج من المسجد لما لا بد منه : كقضاء الحاجة . والأكل والشرب . وهو معتكف في حال خروجه من المسجد . ليس له في تلك الحال أن يباشر النساء . وهو كما قال الله تعالى : (ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد) . وقوله : (في المساجد) يتعلق بقوله : (عاكفون) . لا بقوله : (تباشروهن) . فان المباشرة في المسجد لا تجوز للمعتكف . ولا لغيره . بل للمعتكف في المسجد ليس له ان يباشر إذا خرج منه لما لا بد منه .

فلما كان هذا يشبه الاعتكاف ، والحائض تخرج لما لا بد لها منه ، فلم يقطع الحيض اعتكافها ، وقد جمع سبحانه بين العكوف والطواف والصلاة في الأمر بتطهير بيته ، بقوله : (وطهر بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود) فتمه من الحيض من تمام طهارته ، والطواف كالمكوف . لا كالصلاة . فان الصلاة تنباح في جميع الأرض . لا تختص بمسجد ، ويجب لها ويحرم فيها ما لا يحرم في اعتكاف ولا طواف .

وحقيقة الأمر : ان الطواف عبادة من العبادات التي يفعلها الحلال والحرام ، لا تختص بالاحرام ، ولهذا كان طواف الفرض إنما يجب بعد التحلل الأول ، فيطوف الحاج الطواف المذكور في قوله تعالى :

(ثم ليقتضوا نفثهم وليوفوا نفورهم وليطوفوا بالبيت العتيق) . فيطوف الحجاج وم حلال قد قضا حجهم ، ولم يبق عليهم محرم الا النساء ، ولهذا لو جامع أحدهم في هذه الحال لم يفسد نسكه باتفاق الأئمة ، وإذا كانت عبادة من العبادات فهي عبادة مختصة بالمسجد الحرام ، كما أن الاعتكاف يختص بجميع المساجد ، والله تعالى قد أمر بتطهير بيته للطائفتين والمالكفين والركع السجود ، وليس هو نوعا من الصلاة فإذا ترك من واجبه شيئا ، فقد يقال ترك شيئا ، ومن ترك شيئا من نسكه فعليه دم . وإذا ترك الواجب الذي هو صفة في الطواف للمعجز فهذا محل اجتهد : هل يلحق بمن ترك شيئا من نسكه ؟ أو يقال : هذا فيمن ترك نسكا مستقلا ، أو تركه مع القدرة بلا عذر ، أو ترك ما يختص بالحج والعمرة .

وأما القول بأن هذه العاجزة عن الطواف مع الحيض ترجع محرمة أو تكون كالمنصر ، أو يسقط عنها الحج ، أو يسقط عنها طواف الفرض فهذه أقوال كلها مخالفة لأصول الشرع ، منع أنى لم أعلم اماما من الأئمة صرح بشيء منها في هذه الصورة . وإنما كلام من قال عليها دم ، أو ترجع محرمة ونحو ذلك - من السلف والأئمة - كلام مطلق ، يتناول من كان يفعل ذلك في عهدهم ، وكان زمنهم يمكنها أن يحتبس حتى تطهر وتطوف ، وكانوا يأمرهم الأمراء أن يحتبسوا حتى تطهر الحيض ،

ويطفن ؛ ولهذا ألزم مالك وغيره للنكاري الذي لها أن
يحتبس معها حتى تطهر وتطوف . ثم إن أصحابه قالوا : لا يجب
على مكاربها في هذه الأزمان أن يحتبس معها . لما عليه في ذلك
من الضرر .

فعلم أن أجوبة الأئمة بكون الطهارة من الحيض شرطاً أو واجباً ؛
كان مع القدرة على أن تطوف طاهراً لامع العجز عن ذلك ، اللهم إلا
أن يكون منهم من قال بالاشتراط ، أو الوجوب في الحالين ، فيكون
النزاع مع من قال ذلك ، والله تعالى أعلم وصلى الله على محمد .



وسئل شيخ الإسلام

عن هذه الضرورة التي في الحيض للتبلي بها شطر النسوة في الحج وكثرة اختلاف الأنواع فيه : منهم من تكون حائضاً في ابتداء الاحرام ومنهم من تحيض ايلم التشريق .

للمسألة الأولى : امرأة تحيض أول الشهر ، ولم يمكن أن تطوف إلا حائضاً ، وعند الوقوف بعرفة ترى شيئاً من الصفرة والكدرة التي تراها بعد القصة البيضاء ، فما الحكم في ذلك .

المسألة الثانية : فيمن تحيض في خامس الى تاسع ، ويبقى حيضها إلى سابع عشر ، أو أكثر ، فوقفت وهي حائض ، ورمت وهي حائض وطافت للافاضة وهي حائض ولم يمكنها عمرة .

المسألة الثالثة : امرأة وقفت ورمت الجمار ، وتريد طواف الافاضة فحاضت قبل الطواف ، فلم تطف وكنت ، وكانت تريد العمرة فلم تعتمر ورجعت ولم تفعل لا طوافاً ولا عمرة ، ولا دماً .

فأجاب رحمه الله : الحمد لله رب العالمين . أما « للمسألة الأولى » :

فان للمرأة الحائض تقضي جميع المناسك . وهي حائض : غير الطواف .
بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم النابتة عنه ، واتفاق الأئمة . فانه
صلى الله عليه وسلم قال : « الحائض تقضي المناسك كلها إلا الطواف
بالبيت » وأمر أسماء بنت أبي بكر لما نفست بذى الحليفة أن تغتسل ،
وتحرم ، وأمر عائشة لما حاضت بسرف أن تغتسل ، وتحرم بالحج ، ولا
تطوف قبل التعريف .

فهذه التي قدمت مكة وهي حائض قبل التعريف ، لا تطوف بالبيت
لكن تقف بعرفة ، ولو كانت حائضاً ، فكيف إذا كانت ترى شيئاً من
الصفرة والكدر . و « الصفرة والكدر » للفقهاء فيها ثلاثة أقوال
في مذهب أحمد ، وغيره : هل هي حيض مطلقاً ، أو ليست حيضاً
مطلقاً . والقول الثالث - وهو الصحيح - أنها إن كانت في العادة مع
الدم الاسود والأحمر فهي حيض ، وإلا فلا : لأن النساء كن يرسلن
إلى عائشة بالمرجة فيها الكرسف ، فتقول لمن : لا تعجلن حتى
ترين القصة البيضاء . وكذلك غيرها ، فكن يجعلن ما قبل القصة
البيضاء حيضاً . وقالت أم عطية : كنا لانعد الصفرة والكدر بعد
الطهر شيئاً .

وليس في المناسك ما يجب له الطهارة إلا الطواف ، فان الطواف
بالبيت يجب له الطهارة باتفاق العلماء . وأما الطواف بين الصفا والمروة

ففيه نزاع ، والمجهور على أنه لا يجب له الطهارة ، وما سوى ذلك لا يجب له الطهارة باتفاق العلماء .

ثم تنازع العلماء في الطهارة هل هي شرط في صحة الطواف . كما هي شرط في صحة الصلاة ، أم هي واجبة إذا تركها جبرها بدم . كن ترك الاحرام من اليقات ، أو ترك رمي الجمار ، أو نحو ذلك ؟ على قولين مشهورين هما روايتان عن أحمد .

أشهرها عنه : وهي مذهب مالك ، والشافعي ، ان الطهارة شرط فيها ، فاذا طاف جنباً أو محدثاً أو حائضاً ناسياً أو جاهلاً ، ثم علم أعاد الطواف .

والثاني : أنه واجب ، فاذا فعل ذلك جبره بدم ، لكن عند أبي حنيفة الجنب والحائض عليه بدنة ، والمحدث عليه شاة .

وأما أحمد فأوجب دماً ، ولم يمين بدنة ، ونص في ذلك على الجنب إذا طاف ناسياً فقال في هذه الرواية : عليه دم . فمن أصحابه من جعل الروايتين في المعنور خاصة ، كالتاسي . ومنهم من جعل الروايتين مطلقاً في التاسي والتعمد ، ونحوها .

والذين جعلوا ذلك شرطاً احتجوا بأن الطواف بالبيت كالصلاة ،

كما في النسائي وغيره عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله قد أباح لكم فيه الكلام ، فمن تكلم فلا يتكلم إلا بخير » وهذا قد قيل إنه موقوف على ابن عباس . وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يطوف بالبيت مريان » وقد قال الله تعالى : (خذوا زينتكم عند كل مسجد) نزلت لما كانوا يطوفون بالبيت عراة إلا الحمس ، فانهم كانوا يطوفون في ثيابهم ، وغيرهم لا يطوف في ثيابه ، يقولون : ثياب عصينا الله فيها ، فان وجد ثوب أحسني طاف فيه ، وإلا طاف مريئاً ، فان طاف في ثيابه ألقاها فسميت لقاء .

وكان هذا مما ابتدعه المشركون في الطواف ، وابتدعوا أيضاً تحريم أشياء من المطاعم في الاحرام ، فأزل الله : (خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب للسرفين ، قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق) وقوله : (وإذا فعلوا فاحشة — كالطواف بالبيت عراة — قالوا : وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها . قل ان الله لا يأمر بالفحشاء أتقولون على الله ما لا تعلمون) .

فما ثبت بالنص من إيجاب الطهارة والستارة في الطواف متفق عليه ، وأما ما ثبت بالزوم من كون ذلك شرطاً فيه كالصلاة ، ففيه نزاع .

ومن قال : إن ذلك ليس بشرط . قال : إن الحج قد وجب فيه أشياء تجبر بدم ، ليست شرطاً في صحة الحج . فإذا تركها الحاج عمداً ، أو سهواً ، جبرها بدم ، بخلاف الصلاة .

وأما الصلاة فهل يجب فيها ما لا يبطل بتركه مطلقاً ، أم لا ؟ أم لا تبطل إذا تركه نسياناً ، هذا فيه نزاع مشهور . فأبو خنيفة يوجب فيها ما لا يبطل بتركه مطلقاً ، كقراءة الفاتحة ، والطمأنينة ، وكذلك أحد في أخذ القولين في مذهبه ، إذ أوجب الجماعة ، ولم يجعلها شرطاً في صحة الصلاة ، وأحد في المشهور عنه يوجب فيها ما إذا تركه سهواً جبره بسجدي السهو ، ومالا يحتاج الى جبر كاجتناب النجاسات في المشهور عنه . وكذلك مالك يوجب فيها من اجتناب النجاسة ونحوها ما إذا تركه أعاد في الوقت ، ولم يعد بعده ، كما هو مشهور في مذاهبهم .

وأما « للسألة الثانية » : فإن للمرأة إذا حاضت وطهرت قبل يوم النحر ، سقط عنها طواف القدوم ، وطافت طواف الافاضة يوم النحر وبعده ، وهي طاهر . وكذلك لو طافت طواف الافاضة وهي طاهر ثم حاضت فلم تطهر قبل الخروج فأنه يسقط عنها طواف الوداع ؛ لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث رخص للمرأة إذا طافت وهي طاهر ثم حاضت أنه يسقط عنها طواف الوداع ، وحاضت امرأته صفة أم المؤمنين يوم النحر ، فقال : « أحابستنا هي ؟ فقالوا : إنها

قد أفاضت ، قال : فلا إذا .

وان حاضت قبل طواف الافاضة فعليها أن تحتبس حتى تطهر وتطوف اذا أمكن ذلك ، وعلى من معها أن يحتبس لأجلها إذا أمكنه ذلك . ولما كانت الطرقات آمنة في زمن السلف . والناس يردون مكة ، ويصدرون عنها في أيام العام ، كانت المرأة يمكنها ان تحتبس هي وذو عمرها ، ومباريها ، حتى تطهر ثم تطوف ، فكان العلماء بأمرهم بذلك . وربما أمروا الأمير ان يحتبس لأجل الحيض ، حتى يطهرن ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « احابستنا هي ؟ » وقال ابو هريرة — رضي الله عنه — أمير ، وليس بأمير : امرأة مع قوم حاضت قبل الافاضة فيحتبسون لأجلها حتى تطهر وتطوف ، او كما قال .

وأما هذه الأوقات . فكثير من النساء او أكثرهن لا يمكنها الاحتباس بعد الوفد ، والوفد ينفر بعد التشريق بيوم او يومين ، او ثلاثة ، وتكون هي قد حاضت ليلة النحر ، فلا تطهر الى سبعة ايام ، او أكثر ، وهي لا يمكنها ان تقيم بمكة حتى تطهر ؛ إما لعدم النفقة ، او لعدم الرفقة التي تقيم معها ، وترجع معها . ولا يمكنها المقام بمكة لعدم هذا أو هذا او لحوف الضرر على نفسها ، ومالها في المقام ، وفي الرجوع بعد الوفد . والرفقة التي معها : تارة لا يمكنهم الاحتباس لأجلها إما لعدم القدرة على المقام والرجوع وحدهم ، وإما لحوف الضرر على أنفسهم

وأموالهم . وتارة يمكنهم ذلك لكن لا يفعلونه فبقي هي معنورة .

فهذه « للسألة » التي عمت بها البلوى . فهذه اذا طاعت وهي حائض وجبرت بدس او بدنة أجزأها ذلك ضد من يقول : الطهارة ليست شرطاً ، كما تقدم في مذهب أبي حنيفة واحمد في إحدى الروايتين عنه ، وأولى فان هذه معنورة ؛ لكن هل يباح لها الطواف مع العنبر هذا محل النظر . وكذلك قول من يجعلها شرطاً : هل يسقط هذا الشرط للعجز عنه ، ويصح الطواف ؟ هذا هو الذي يحتاج الناس الى معرفته .

فتوجه ان يقال : إنما نفعل ما تقدر عليه من الواجبات ، وبسقط عنها ما تعجز عنه ، فتطوف . وينبغي ان تغتسل — وإن كانت حائضاً — كما تغتسل للاحرام ، وأولى . وتستغفر كما تستغفر المستحاضة ، وأولى وذلك لوجوه :

أحدها : أن هذه لا يمكن فيها إلا أحد أمور خمسة : إما ان يقال : تقيم حتى تطهر وتطوف ، وإن لم يكن لها نفقة ولا مكان تأوى اليه بمكة ، وإن لم يمكنها الرجوع إلى بلدها ، وإن حصل لها بلقाम بمكة من يستكرها على الفاحشة ، فيأخذ مالها ان كان معها مال .

وإما أن يقال : بل ترجع غير طائفة باليت وتقيم على ما بقى من إحرامها ، إلى أن يمكنها الرجوع ، وإن لم يمكنها بقيت محرمة

إلى أن تموت .

وإما أن يقال : بل تتحلل كما يتحلل المحصر ، ويبقى تمام الحج فرضاً عليها تعود إليه كالمحصر عن البيت مطلقاً ، لعذر ، فإنه يتحلل من إحرامه ، ولكن لم يسقط الفرض عنه بل هو باق في ذمته باتفاق العلماء ، ولو كان قد أحرم بتطوع من حج أو عمرة ، فأحصر ، فهل عليه قضاؤه ؟ على قولين مشهورين هما روايتان عن أحمد : أشهرها منه أنه لا قضاء عليه ، وهو قول مالك والشافعي . والثاني عليه القضاء وهو قول أبي حنيفة ، وكل من الفريقين احتج بعمره القضية هؤلاء قالوا : قضاها النبي صلى الله عليه وسلم ، وأولئك قالوا : لم يقضها المحصرون معه ، فاتهم كانوا أكثر من ألف وأربعمائة ، والذين اعتمدوا معه عمره القضية في العام القابل كانوا دون ذلك بكثير ، وقالوا : سميت عمره القضية ؛ لأنه قاضى عليها المشركين ، لا لكونه قضاها ، وإنما كانت عمره قائمة بنفسها .

وإما أن يقال : من تخاف أن تحيض فلا يمكنها الطواف طاهراً لا تؤمر بالحج ، لا إيجاباً ولا استحباباً ، ونصف النساء أو قريب من النصف يحضن ؛ إما في العاشر ، وإما قبله بأيام ، ويستمر حيضهن إلى ما بعد التشريق يوم أو يومين ، أو ثلاثة ، فهؤلاء في هذه الأزمنة في كثير من الأعوام ، أو أكثرها لا يمكنهن طواف الافاضة مع الطهر ،

فلا يحجب ، ثم اذا قدر ان الواحدة حجت فلا بد لها من احد
الأمر الثلاثة المتقدمة ، إلا أن يسوغ لها الطواف مع الحيض .

ومن المعلوم أن الوجه الأول لا يجوز أن تؤمر به ، فان في ذلك
من الفساد في دينها ودنياها ما يعلم بالاضطرار أن الله ينهى عنه ، فضلا
عن ان يأمر به .

والوجه الثاني : كذلك لثلاثة أوجه :

أحدها : ان الله لم يأمر أحداً أن يبقى محرماً إلى أن يموت ،
فالمحصر بعدو له أن يتحلل باتفاق العلماء ، والمحصر بمرض ، او فقر فيه
نزاع مشهور ، فمن جوز له التحلل فلا كلام فيه ، ومن منعه التحلل
قال : إن ضرر المرض والفقر لا يزول بالتحلل ، بخلاف حبس العدو
فانه يستفيد بالتحلل الرجوع الى بلده ، وأباحوا له ان يفعل ما يحتاج
اليه من المخطورات ، ثم إذا فاته الحج تحلل بمرة القوات ، فإذا صح
المريض ذهب ، والفقير حاجته في اتمام سفر الحج كحاجته في الرجوع الى
وطنه ، فهذا مأخذهم في أنه لا يتحلل . قالوا لأنه لا يستفيد بالتحلل شيئاً ،
فان كان هذا المأخذ صحيحاً ، والا كان الصحيح هو القول الأول وهو
التحلل ، وهذا المأخذ يقتضي انفاق الأئمة على أنه متى كان دوام الاحرام
يحصل به ضرر يزول بالتحلل فله التحلل .

ومعلوم أن هذه للمرأة إذا دام إحرامها تبقى ممنوعة من الوطء دائماً ، بل وممنوعة في أحد قولهم من مقدمات الوطء ، بل ومن النكاح ، ومن الطيب ، ومن الصيد عند من يقول بذلك . وشريعتنا لا تأتي بمثل ذلك .

ولو قدر أن بعض القائلين بأن المحصر بمرض أو نفقة يقول بمثل ذلك - فالمرضى للأبوس من برئه ، والفقير الذي يمكنه المقام دون السفر - كان قوله مردوداً بأصول الشريعة ، فإنه لا يقول فقيه : ان الله امر المريض المعضوب للأبوس من برئه ، ان يبقى محرماً حتى يموت ، بل أكثر ما يقال انه يقيم مقامه من يحج عنه ، كما قال ذلك الشافعي واحد في اصل الحج . فأوجباه على المعضوب اذا كان له مال يحج به غيره عنه ، إذ كان مناط الوجوب عندها هو ملك الزاد والراحلة ، وعند مالك القدرة بالبدن كيف ما كان ، وعند أبي حنيفة مجموعها ، وعند احمد في كل من الأمرين مناط للوجوب ، فيجب على هذا وهذا ، ولم يقل أحد من أئمة المسلمين ان المعضوب عليه ان يحج او يعتصر بدنه ، فكيف يبقى محرماً عليه اتمام الحج الى ان يموت ؟!

الثاني : أن هذه إذا أمكنها العود فمادت أصابها في المرة الثانية .
نظير ما أصابها في الأولى ، اذا كان لا يمكنها العود الا مع الوفد ،
والحيض قد يصيبها مدة مقامهم بمكة .

الثالث : أن هذا إيجاب سفرين كاملين على الإنسان للحج ، من غير تفریط منه ، ولا عدوان ، وهذا خلاف الأصول ، فإن الله لم يوجب على التمس الحج إلا مرة واحدة ، وإذا أوجب القضاء على المفسد فذلك بسبب جنايته على إحرامه ، وإذا أوجه على من فاته الحج فذلك بسبب تفریطه ؛ لأن الوقوف له وقت محدود ، يمكن في العادة أن لا يتأخر عنه فتأخره يكون لجهله بالطريق ، أو بما يقى من الوقت ، أو لترك السير المعتاد ، وكل ذلك تفریط منه ؛ بخلاف الحائض فإنها لم تفرط ، ولهذا أسقط النبي صلى الله عليه وسلم عنها طواف الوداع ، وطواف القدوم كما في حديث عائشة وصفية .

وأما التقدير الثالث : وهو ان يقال إنها تتحلل كما يتحلل المحصر ، فهذا أقوى ، كما قال ذلك طائفة من العلماء ، فإن خوفها منعها من المقام حتى تطوف ، كما لو كان بمكة عدو منعها من نفس الطواف ، دون المقام على القول بذلك ، لكن هذا القدر لا يسقط عنها فرض الاسلام ، ولا يؤمر المسلم بحج يحصر فيه ، فمن اعتقد أنه اذا حج أحصر عن البيت ، لم يكن عليه الحج ، بل خلو الطريق وأمنه ، وسعة الوقت : شرط في لزوم السفر باتفاق المسلمين .

وإنما تنازعوا هل هو شرط في الوجوب ، بمعنى ان ملك الزاد والراحلة مع خوف الطريق ، أو ضيق الوقت ، هل يجب عليه ؟ فيجيب

عنه اذا مات ؟ أو لا يجب عليه بحال ؟ على قولين معروفين . فعلى قول من لم يجعل لها رخصة إلا رخصة الحصر يلزمه القول الرابع وهو أنها لا تؤمر بالحج ؛ بل لا يجب ولا يستحب ، فعلى هذا التقدير يبقى الحج غير مشروع لكثير من النساء . أو أكثرهن في أكثر هذه الأوقات ، مع إمكان أفعالها كلها لكونهن يعجزن عن بعض الفروض في الطواف .

ومعلوم أن هذا خلاف أصول الشريعة ، فإن العبادات المشروعة إيجاباً أو استحباباً ، إذا عجز عن بعض ما يجب فيها ، لم يسقط عنه المقدور ؛ لأجل المعجوز ، بل قد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وذلك مطابق لقول الله تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) ومعلوم أن الصلاة وغيرها من العبادات التي هي اعظم من الطواف لا تسقط بالعجز عن بعض شروطها ، وأركانها فكيف يسقط الحج بعجزه عن بعض شروط الطواف وأركانه ؟!

ومثل هذا القول ان يقال : يسقط عنها طواف الافاضة ، فإن هذا خلاف الأصول ، إذ الحج عبارة عن الوقوف والطواف ، والطواف أفضل الركبتين وأجلها ؛ ولهذا يشرع في الحج ، ويشرع في العمرة ، ويشرع منفرداً ، ويشترط له من الشروط ما لا يشترط للوقوف ، فكيف يمكن أن يصح الحج بوقوف بلا طواف .

ولكن أقرب من ذلك ان يقال : يحزبها طواف الافاضة قبل الوقوف . فيقال : إنها إن أمكنها الطواف بعد التعريف ، والا طافت قبله ؛ لكن هذا لا تعلم أحداً من الأئمة قال به في صورة من الصور ، ولا قال بلجزائه ؛ الا ما نقله البصريون عن مالك فيمن طاف وسعى قبل التعريف ، ثم رجع إلى بلده ناسيا ، أو جاهلا ، ان هذا يحزبه من طواف الافاضة .

وقد قيل على : هذا يمكن ان يقال في الحائض مثل ذلك اذا لم يمكنها الطواف إلا قبل الوقوف ، ولكن هذا لا أعرف به قائلا .

والسألة للنقولة من مالك قد يقال : فيها ان الناسي والجاهل معذور ، ففي تكليفه الرجوع مشقة عظيمة ، فسقط الترتيب لهذا العذر ، وكما يقال في الطهارة في احد الوجهين ، على احدي الروابطين في مذهب أحمد : أنه إذا طاف محدثا ناسيا حتى أبعد كان معذورا ، فيجبره بدم .

واما اذا أمكنه الاتيان بأكثر الواجبات فكيف يسقط بجزءه من بعضها ، وطواف الحائض قد قيل انه يحزى مطلقاً ، وعليها دم .

واما تقديم طواف الفرض على الوقوف : فلا يحزى مع العمد بلا نزاع ، وترتيب قضاء الفوائت يسقط بالنسيان عند اكثر

العلماء ، ولا يسقط بالعجز عن بعض شروط الصلاة ولا بضيق الوقت عند أكثرهم ..

وأيضاً فاللستحاضة ومن به سلس البول ، ونحو هؤلاء لو أمكنه أن يطوف قبل التعريف بطهارة ، وبعد التعريف بهذا الحدث لم يطف إلا بعد التعريف ، ولهذا لا يجوز للمرأة أن تصوم قبل شهر رمضان ؛ لأجل الحيض في رمضان ولكن تصوم بعد وجوب الصوم .

وأيضاً فإن الأصول متفقة على أنه متى دار الأمر بين الإخلال بوقت العبادة ، والإخلال ببعض شروطها ، وأركانها ، كان الإخلال بذلك أولى كالصلاة ، فإن للمعلي لو أمكنه أن يصلي قبل الوقت بطهارة وستارة ، مستقبل القبلة ، محتجب النجاسة ، ولم يمكنه ذلك في الوقت ، فإنه يفعلها في الوقت على الوجه الممكن ، ولا يفعلها قبله بالكتاب والسنة والإجماع .

وكذلك أيضاً لا يؤثر العبادة عن الوقت ، بل يفعلها فيه بحسب الامكان ، وإنما يرضى للمعذور في الجمع لأن الوقت وقتان : وقت مختص لأهل الرفاهية ، ووقت مشترك لأهل الاعذار . والجامع بين الصلاتين صلاحها في الوقت للمشروع ، لم يفوت واحدة منها ، ولا قدمها على الوقت المجزئ . باتفاق العلماء .

وكذلك الوقوف لو فرضنا أنه أمكنه الوقوف قبل الوقت ، أو بعده ، إذا لم يمكنه في وقته ، لم يكن الوقوف في غير وقته مجزئاً باتفاق العلماء والطوائف للافاضة هو مشروع بعد التعريف ، ووقته يوم النحر ، وما بعده ، وهل يجزئ بعد انتصاف الليل ليلة النحر ؟ فيه نزاع مشهور .

فاذا تبين فساد هذه الأقسام الأربعة ، بقي (الخامس) : وهو أنها تفعل ما تقدر عليه ، ويسقط عنها ما تعجز عنه ، وهذا هو الذي تدل عليه النصوص المتناولة لذلك ، والاصول المشابهة له ، وليس في ذلك مخالفة الأصول ، والنصوص التي تدل على وجوب الطهارة ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « تقضي الحائض للمساك كلها إلا الطواف بالبيت » إنما تدل على الوجوب مطلقاً . كقوله : « إذا أحدث أحدكم فلا يملئ حتى يتوضأ » وقوله : « لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يتوضأ » وقوله : « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بنحو » وقوله : « حنيفة ، ثم اقرصه ، ثم اغسله ، ثم صلى فيه » وقوله : « لا يطوف بالبيت عريان » وأمثال ذلك من النصوص . وقد علم أن وجوب ذلك جميعه مشروط بالقعدة كما قال تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال صلى الله عليه وسلم : « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وهذا تقسيم حاصر .

إذا تبين أنه لا يمكن أن تؤمر بالمقام مع العجز والضرر على نفسها

ودينها وما لها ، ولا تؤمر بدوام الاحرام ، وبالعود مع العجز ، وتكرير
السفر ، وبقاء الضرر ، من غير تغريط منها . ولا يكتفي التحلل ، ولا
يسقط به الفرض .

وكذلك سائر الشروط : كالستارة ، واجتباب النجاسة ، وهي في
الصلاة أوكد . فان غاية الطواف أن يشبه بالصلاة ، وليس في الطواف
نص بنفي قبول الطواف مع عدم الطهارة ، والستارة ، كما في الصلاة .
ولكن فيه ما يقتضي وجوب ذلك .

ولهذا تنازع العلماء : هل ذلك شرط ؟ أو واجب ليس بشرط ؟
ولم يتنازعوا أن ذلك شرط في صحة الصلاة وأنه يستلزم أن تؤمر بترك
الحج ، ولا تؤمر بترك الحج بغير ما ذكرناه ، وهو المطلوب .

الدليل الثاني : أن يقال : غاية ما في الطهارة أنها شرط في الطواف
ومعلوم أن كونها شرطاً في الصلاة أوكد منها في الطواف . ومعلوم
أن الطهارة كالستارة ، واجتباب النجاسة ، بل الستارة في الطواف
أوكد من الطواف ؛ لأن ستر العورة يجب في الطواف ، وخارج الطواف
ولأن ذلك من أفعال للمشركين التي نهى الله ورسوله صلى الله عليه
وسلم عنها نهياً عاماً ؛ ولأن المستحاضة ومن به سلس البول ونحوها
يطوف ويصلي باتفاق المسلمين ، والحدث في حقهم من جنس الحدث في

حق غيرم ، لم يفرق بينها إلا العنبر .

وإذا كان كذلك ، وشروط الصلاة تسقط بالعجز ، فسقوط شروط الطواف بالعجز أولى وأحرى ، وللصلي يصلي عريانا ، ومع الحدث ، والنجاسة في صورة للمستحاضة ، وغيرها ، ويصلي مع الجنابة وحدث الحيض مع التيمم . وبدون التيمم عند الأكثرين إذا عجز عن الماء ، والتراب ؛ لكن الحائض لا تصلي ؛ لأنها ليست محتاجة الى الصلاة مع الحيض ، فاتها تسقط عنها الى غير بدل ؛ لأن الصلاة تتكرر بتسكرر الأيام ، فكانت صلاحها في سائر الأيام تقنيها عن القضاء ؛ ولهذا أمرت بقضاء الصيام دون الصلاة ؛ لأن الصوم شهر واحد في الحول ، فإذا لم يمكنها أن تصوم طاهراً في رمضان ، صامت في غير شهر رمضان ، فلم يتعدد الواجب عليها ، بل نقلت من وقت الى وقت ، ولو قدر أنها عجزت عن الصوم عجزاً مستمرا ، كعجز الشيخ الكبير ، والعجوز الكبيرة والمرضى المأبوس من برئه ، سقط عنها إما الى بدل ، وهو الفدية باطعام مسكين عن كل يوم عند الأكثرين ، كذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد . وأما إلى غير بدل كقول مالك .

وأما الصلاة فلا يمكن العجز عن جميع أركانها ، بل يفعل منها ما يقدر عليه ، فلو قدر أنه عجز عن جميع الحركات الظاهرة برأسه وبدنه سقطت عنه في أحد قولي العلماء . كقول أبي حنيفة وأحمد في إحدى

الروايتين ، واحد القولين في مذهب مالك ، وفي القول الآخر بومى بطرفه
ويستحضر الأفعال بقلبه ، كقول الشافعي واحد في إحدى الروايتين . والقول
الأول أشبه بالأثر والنظر .

وأما الحج فالتقدير أنه لا يمكنها أن تحج إلا على هذا الوجه ، وإذا
لم يمكنها ذلك كان هذا غاية المقدور ، كما لو لم يمكنه أن يطوف إلا
راكباً ، أو حامل النجاسة .

فان قيل : هنا سؤالان :

أحدهما : انه هلا جعلت الحائض كالمعصوب ، فان كانت ترجو أن
تحج ، ويمكنها الطواف وإلا استنابت ؟ .

والثاني : انه اذا لم يسوغ لها الشارع الصلاة زمن الحيض ،
كما سوغها للجنب بالتميم ، ولمستحاضة ، علم ان الحيض لا تصح معه
العبادة بحال .

فيقال : أما الأول فلائن للمعصوب هو الذي يميز عن الوصول إلى
مكة ، فاما من أمكنه الوصول إلى مكة وعجز عن بعض الواجبات فليس
بمعصوب ، كما لو أمكنه الوصول وعجز عن اجتباب النجاسة ، مثل
المستحاضة ، ومن به سلس البول ، ونحوهما فان عليه الحج بالاجماع .

ويسقط عنه ما يعجز عنه من الطهارة ، وكذلك من لم يمكنه الطواف إلا راكباً أو محمولا ، أو من لم يمكنه رمي الجمار ونحو ذلك فإنه يستناب فيه ويحج بيده .

وأما صلاة الحائض فليست محتاجة إليها ؛ لأن في صلاة بقية الأيام غنى عنها ، ولهذا إذا استحاضت أمرت بالصلاة ، مع الاستحاضة ، ومع احتمال الصلاة مع الحيض ، وإن كان خروج ذلك الدم وتنجيسها به يفسد الصلاة ، لولا العذر . فقد فرق الشارع بين المعذور وغيره في ذلك ، ولهذا لو أمكن للمستحاضة أن تطهر وتصلي حال انقطاع الدم وجب عليها ذلك ، وإنما ألبح الصلاة مع خروجه للضرورة .

فإن قيل : فقد كان الجنب والمستحاضة ونحوهما يمكن إسقاط الصلاة عنه ، كما أسقطت عن الحائض ، ويكون صلاة بقية الأيام مضية ، فلما أمرها الشارع بالصلاة دون الحائض ، علم أن الحيض ينافي الصلاة مطلقاً ، وكذلك ينافي الطواف الذي هو كالصلاة .

فيقال : الجنب ونحوه لا يدوم به موجب الطهارة ، بل هو بمنزلة الحائض التي انقطع دمها ، وهو متمكن من إحدى الطهارتين . وأما المستحاضة فلو أسقط عنها الصلاة للزم سقوطها أبداً ؛ فلما كان حدثها دائماً لم تمكن الصلاة إلا معه ، فسقط وجوب الطهارة عنها . فهذا دليل على أن

العبادة اذا لم يمكن فعلها الا مع المحذور ، كان ذلك اولى من تركها ،
والاصول كلها توافق ذلك ، والجنب إذا عدم الماء والتراب صلى أيضاً في
أشهر قولي العلماء لعجزه عن الطهارة ، فالحيض ينافي الصلاة مطلقاً
لعدم الحاجة الى الصلاة مع الحيض ، استثناء بتكرر أمثالها . وأما الحج
والطواف فيه فلا يتكرر وجوبه . فان لم يصح مع العذر لزم ألا
يصح مطلقاً . والأصول قد دلت على ان العبادة اذا لم تمكن إلا مع
العذر كانت صحيحة مجزية معه بدون ما إذا فعلت بدون العذر ،
وقد بين أنه لا عذر للعائض في الصلاة مع الحيض ، لاستغنائها بها
عن ذلك بتكرر أمثالها في غير أيام الحيض بخلاف الطواف فإنه إذا
لم يمكنها فعله الا مع الحيض ، لم تكن مستغنية عنه بنظيره فجاز لها
ذلك ، كسائر ما تعجز عنه من شروط العبادات .

الدليل الثالث : ان يقال : هذا نوع من أنواع الطهارة ، فسقط
بالعجز كغيره من أنواع الطهارة ، فإنها لو كانت مستحاضة ولم يمكنها
أن تطوف إلا مع الحدث الدائم ، طافت باتفاق العلماء . وفي وجوب
الوضوء عليها خلاف مشهور بين العلماء وفي هذا صلاة مع الحدث ،
ومع حمل النجاسة ، وكذلك لو عجز الجنب أو المحدث عن الماء
والتراب صلى وطاف في أظهر قولي العلماء .

الدليل الرابع ، ان يقال : شرط من شرائط الطواف ، فسقط

بالجزء كثيره من الشرائط ، فانه لو لم يمكنه أن يطوف إلا عريانا
لكان طوافه عريانا أهون من صلاته عريانا ، وهذا واجب بالاتفاق ،
فالطواف مع العري اذا لم يمكن إلا ذلك أول وأخرى .

وانما قل تكلم العلماء في ذلك لأن هذا نادر ، فلا يكاد بمكة
يعجز عن ستره يطوف بها ، لكن لو قدر أنه سلب ثيابه ،
والقافلة خارجون لا يمكنه أن يتخلف عنهم ، كان الواجب عليه فعل
ما يقدر عليه من الطواف مع العري ، كما تطوف المستعاضة ، ومن
به سلس البول مع أن انتهى عن الطواف عريانا أظهر واشهر في
الكتاب والسنة ، من طواف الحائض .

وهذا الذي ذكرته هو مقتضى الأصول للنصوص . العامة للتأولة
لهذه الصورة لفظاً ومعنى . ومقتضى الاعتبار والقياس على الاصول التي
تشابهها ، والمعارض لها انما لم يجد للعلماء التبوعين كلاماً في هذه
الحادثة المعينة ، كما لم يجد لهم كلاماً فيما اذا لم يمكنه الطواف إلا
عريانا ، وذلك لأن الصور التي لم تقع في أزمتهم لا يجب أن تخطر
بقلوبهم ، ليجب أن يتكلموا فيها . ووقع هذا وهذا في أزمتهم إما
معدوم ، وإما نادر جداً ، وكلامهم في هذا الباب مطلق عام ، وذلك
يفيد العموم ، لو لم تختص الصورة للمعينة بعمان توجب الفرق
والاختصاص ، وهذه الصورة قد لا يستحضرها للتكلم باللفظ العام من

الأئمة لعدم وجودها في زمنهم والمقلدون لهم ذكروا ما وجدوه
من كلامهم .

ولهذا أوجب مالك وغيره على مكرها أن يحتبس لأجلها اذا
كانت الطرقات آمنة ، ولا ضرر عليه في التخلف معها ، وكانوا في
زمن الصحابة وغيرهم يحتبس الأمير لأجل الخيض ، والمتأخرون من
أصحاب مالك أسقطوا عن المكاري الوداع ، وأسقط للميت عن أهل
السقاية ، والرعاية ، لصجزم . وصجزم يوجب الاحتباس معها في هذه
الأزمان ، ولا ريب أن من قال الطهارة واجبة في الطواف وليست
شرطاً فإن يلزمه أن يقول : ان الطهارة في مثل هذه الصورة ليست
واجبة لعدم القدرة عليها ، فانه يقول إذا طاف محدثاً و أبعد من مكة
لم يجب عليه العود للمسقة ، فكيف يجب على هذه ما لا يمكنها الا
بمشقة أعظم من ذلك ، لكن هناك من يقول عليه دم ، وهنا يتوجه
أن لا يجب عليها دم ، لأن الواجب اذا تركه من غير تفريط فلا
دم عليه ، بخلاف ما إذا تركه ناسياً أو جاهلاً ، وقد يقال عليها دم
لثدور هذه الصورة ، ونظير ذلك أن يتمتع عدو عن رمي الجمرة ، فلا
يقدر على ذلك حتى يعود الى مكة ، أو يتمتع العدو عن
الوقوف برفة الى الليل ، أو يتمتع العدو عن طواف الوداع ، بحيث
لا يمكنه المقام حتى يودع .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اسقط
عن الحائض طواف الوداع ومن قال : إن الطهارة فرض في الطواف
وشرط فيه ، فليس كونها شرطاً فيه أعظم من كونها شرطاً في
الصلاة . ومعلوم أن شروط الصلاة تسقط بالمعز ، فسقوط شروط
الطواف بالمعز أولى وأحرى .

هذا هو الذي توجه عندي في هذه المسألة ، ولا حول ولا
قوة إلا بالله العلي العظيم . ولولا ضرورة الناس واحتياجهم إليها علماً وعملاً
لما تجشمت الكلام حيث لم أجد فيها كلاماً لفيري ، فإن الاجتهاد
عند الضرورة مما أمرنا الله به ، فإن يكن ما قلته صواباً فهو حكم الله
ورسوله ، والحمد لله . وإن يكن ما قلته خطأ فمني ومن الشيطان ،
والله ورسوله بريئان من الخطأ ، وإن كان الخطي مغفواً عنه . والله
سبحانه وتعالى أعلم . والحمد لله وحده ، وصلى الله على محمد وآله
وسلم تسليماً .



وسئل قدس الله روحه

عن امرأة حاضت قبل طواف الافاضة ، ولم تطهر حتى ارتحل
الحاج ، ولم يمكنها للمقام بعدم حتى تطهر . فهل لها أن تطوف
والحالة هذه للضرورة أم لا ؟ وإذا جاز لها ذلك فهل يجب عليها دم
أم لا ؟ وهل يستحب لها الاغتسال مع ذلك ؟ وإذا طلت المرأة من
عادتها أنها لا تطهر حتى يرتحل الحاج ؟ ولا يمكنها للمقام بعدم .
فهل يجب عليها الحج مع هذا . أم لا ؟ وان لم يجب . فهل يستحب
لها أن تتقدم فتطوف أم لا ؟ أفوتونا مأجورين .

فأجاب : الحمد لله . العلماء لهم في الطهارة : هل هي شرط في
صحة الطواف ؟ قولان مشهوران :

أحدهما : أنها شرط ، وهو مذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد
في إحدى الروايتين .

والثاني : ليست بشرط ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وأحمد في
الرواية الأخرى .

فمنه هؤلاء لو طاف جنباً أو محدثاً أو حاملاً للنجاسة أجزاء الطواف ، وعليه دم ، لكن اختلف أصحاب أحد : هل هذا مطلق في حق للمنور الذي نسي الجنابة ؟ وأبو حنيفة يحمل الدم بدنه ، إذا كانت حائضاً أو جنباً : فهذه التي لم يمكنها أن تطوف إلا حائضاً أولى بالمعذر فإن الحج واجب عليها ، ولم يقل أحد من العلماء إن الحائض يسقط عنها الحج ، وليس من أقوال الشريعة أن تسقط الفرائض للمعجز عن بعض ما يجب فيها ، كما لو عجز عن الطهارة في الصلاة .

فلو أمكنها أن تقيم بمكة حتى تطهر وتطوف وجب ذلك بلا ريب فأما إذا لم يمكن ذلك ، فإن أوجب عليها الرجوع مرة ثانية كان قد أوجب عليها سفران للحج بلا ذنب لها ، وهذا بخلاف الشريعة .

ثم هي أيضاً لا يمكنها أن تذهب الا مع الركب ، وحیضها في الشهر كالعادة ، فهذه لا يمكنها أن تطوف طاهراً ألبتة .

وأصول الشريعة مبنية على أن ما عجز عنه البدن من شروط العبادات يسقط عنه ، كما لو عجز للمصلي عن ستر العورة ، واستقبال القبلة . أو تجنب النجاسة ، وكما لو عجز الطائف أن يطوف بنفسه راكباً ، وراجلاً فإنه يحمل ويطاف به .

ومن قال : انه يجزئها الطواف بلا طهارة ، ان كانت غير معذورة

مع الدم ، كما يقوله من يقوله من أصحاب أبي حنيفة ، وأحمد . فقولهم
لذلك مع العذر أولى وأحرى . ولما الاغتسال فإن فعلته فحسن ، كما تنفسل
الحائض ، والتفساء للاحرام ، والله أعلم .

وسئل

من المرأة إذا جاءها الحيض في وقت الطواف ، ما الذي تصنع ؟ .

فأجاب : الحمد لله . الحائض تقضى للناسك كلها الا الطواف بالبيت ، فانها
تجتهد أن لا تطوف بالبيت إلا طاهرة ، فان حذرت عن ذلك ولم يمكنها التخلف
عن الركب حتى تطهر وتطوف ، فانها إذا طافت طواف الزيارة وهي حائض ،
أجزأها في أحد قولي العلماء ، ثم قال أبو حنيفة وغيره : يجزئها لو لم يكن لها
عذر لكن أوجب عليها بدنة . وأما أحمد فأوجب على من ترك الطهارة
ناسياً دماً ، وهي شاة .

وأما هذه العاجزة عن الطواف وهي طاهرة ، فان أخرجت دماً
فهو أحوط ، وإلا فلا يبين ان عليها شيئاً . فان الله لا يكلف نفساً
إلا وسعها .

وقال تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله

عليه وسلم : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وهذه لا تستطيع إلا هذا .

والصلاة أعظم من الطواف ، ولو عجز المصلي عن شرائطها : من الطهارة ، أو ستر العورة ، أو استقبال القبلة ، صلى على حسب حاله ، فالطواف أولى بذلك . كما لو كانت مستحاضة ولا يمكنها أن تطوف إلا مع التجاسة ، نجاسة الدم . فاتها نصلي ونطوف على هذه الحالة باتفاق المسلمين ، إذا توضأت وتطهرت ، وفعلت ما تقدر عليه .

وينبغي للحائض إذا طافت أن تغتسل وتستنفر أى تستحفظ ، كما تفعله عند الاحرام . وقد أسقط النبي صلى الله عليه وسلم عن الحائض طواف الوداع . واسقط عن أهل السقاية والرعاة الميت بئى ، لأجل الحاجة . ولم يوجب عليهم دماً ، فاتهم معذرون فى ذلك ، بخلاف غيره . وكذلك من عجز عن الرمي بنفسه لمرض أو نحوه ، فانه يستيب من يرمي عنه ، ولا شيء عليه . وليس من ترك الواجب للعجز كن تركه لمير ذلك ، والله أعلم .

وسئل

عن امرأة حجت ، وأحرمت لعمره وحجة قارئة ، ودخلت الى مكة وطافت وسعت ، وتوجهت إلى منى ، ثم إلى عرفة ووقفت ، ثم عادت الى منى ، ونحر عنها ماوجب عليها من دم ، ورمت الجمار يوماً واحداً ، ودخلت إلى مكة وطافت ، وعندما حضرت الحرم حاضت ، ورجعت إلى منى ، وكنت وهي محقة أن حجبها قد كمل ، وعادت الى بلدها وبعد سنتين اعترفت بما وقع لها ، قيل لها : يلزمك العود ، ولم يمكنها زوجها والحالة هذه .

فأجاب : ان كانت قد طافت طواف الافاضة وهي حائض ، والحالة هذه نأوية أجزأها الحج في أحد قولي العلماء ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وأحمد في إحدى الروايتين ، وغاية ما يجب عليها عند أبي حنيفة بدنة . وعند أحمد دم ، وهي شاة .

وأما ان كانت لم تطف تحللت التحلل الأول ، وجاز لها الطيب وتنظية الوجه ، وغير ذلك ، لكن لا يطرؤها زوجها حتى تطوف طواف الافاضة ، فان لم يمكنها العود فغاية ما يمكن أن يرخص لها فيه أنها

تكون كالمحصرة تحلل من احرامها بهدي ، ولكن الأحوط أن تبث به الى مكة لينبح ، مثل أن يذبح يوم النحر فإذا ذبح هناك جلت عنها ، وجاز لزوجها أن يطأها والحالة هذه .

فإذا واعدت من يذبحه هناك في يوم معين حلت الى ذلك اليوم ثم اذا أمكنها بعد ذلك أن تذهب الى مكة فاتها تدخل مهلة بعمره ، وتطوف هذا الطواف الباقي عليها ، ثم ان شأت حجت من هناك ، وان عجزت عن ذلك حتى تموت فلا يكلف الله نفساً الا وسعها . وان أمكن أن تبث عنها بعد موتها من يفعل ذلك عنها فعل .

وان كان وطؤها قبل هذا الطواف لم يفسد الحج بذلك . لكن يفسد ما بقي ، وعليها طواف الافاضة باتفاق الأئمة ، كما ذكر ، لكن عند مالك وأحمد عليها أن تحرم بعمره ، كما نقل عن ابن عباس ، وعند أبي حنيفة والشافعي في المشهور عنها يجزئها بلا إحرام جديد ، هذا إذا كانت هناك .

فأما ان كانت رجعت إلى بلدها ، ووطأها زوجها ، فلا بد لها اذا رجعت أن تحرم بعمره من اللقيات ، لأنه لا يدخل أحد مكة الا محرماً بحج أو عمره ، إما وجوباً . أو استحباباً ، إلا من له حاجة متكررة ونحو ذلك .

وسئل أبو العباس

أيما أفضل لمن كان بمكة : الطواف بالبيت ؟ أو الخروج الى الحل
ليعتمر منه ويعود ؟ وهل يستحب لمن كان بمكة كثرة الاعتبار في رمضان
أو في غيره ، أو الطواف بدل ذلك ؟ وكذلك كثرة الاعتبار لغير
المكي : هل هو مستحب ؟ وهل في اعتبار النبي صلى الله عليه وسلم
من الجمرانة ، وفي عمرة الحديبية مستند لمن يعتمر من مكة ، كما في
أمره لماثثة أن تعتمر من التعميم ؟ وقوله النبي صلى الله عليه وسلم
« عمرة في رمضان تعدل حجة » هل هي عمرة الأفق ؟ أو تناول
المكي الذي يخرج إلى الحل ليعتمر في رمضان ؟

فأجاب : أما من كان بمكة من مستوطن ، ومجاور ، وقادم ، وغيرهم
فان طوافه بالبيت أفضل له من العمرة ، وسواء خرج في ذلك إلى أدنى
الحل ، وهو التعميم الذي أحدث فيه المساجد ، التي تسمى « مساجد
عائشة » أو أقصى الحل من أي جوانب الحرم ، سواء كان من جهة
« الجمرانة » ، أو « الحديبية » ، أو غير ذلك ، وهذا المتفق عليه بين
سلف الأمة ، وما أعلم فيه مخالفا من أئمة الاسلام في العمرة المكية .

وأما العمرة من الميقات : بأن يذهب الى الميقات فيحرم منه . او يرجع إلى بلده ، ثم ينشئ السفر منه للعمرة ، فهذه ليست عمرة مكية بل هذه عمرة نامة ، وليس الكلام هنا فيها .

وهذه فيها نزاع : هل المقام بمكة أفضل منها ؟ أم الرجوع إلى بلده أو الميقات أفضل ؟ وسأتي كلام بعض من رجح للمقام بمكة للطواف على الرجوع للعمرة من الميقات .

وإنما النزاع في أنه هل يكره للمكي الخروج للاختار من الحل ، أم لا ؟ وهل يكره ان يعتمر من تشرع له العمرة كالأفقي في العام أكثر من عمرة أم لا ؟ وهل يستحب كثرة الاختار أم لا ؟ .

فأما كون الطواف بالبيت أفضل من العمرة لمن كان بمكة ، فهذا مما لا يستريب فيه من كان عالماً بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسنة خلفائه وآثار الصحابة ، وسلف الأمة وأئمتها ، وذلك أن الطواف بالبيت أفضل من العبادات والقربات التي شرعها الله تعالى في كتابه ، وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، وهو من أعظم عبادة أهل مكة أعني من كان بمكة مستوطناً أو غير مستوطن ، ومن عباداتهم الدائمة الراتبة التي امتازوا بها على سائر أهل الأمصار ، وما زال أهل مكة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه وأصحابه رضي الله عنهم — يطوفون بالبيت في كل

وقت ، ويكثر ذلك .

وكذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولاية البيت أن لا ينعوا أحداً من ذلك في عموم الأوقات ، فروى جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يابني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى فيه أية ساعة شاء ، من ليل أو نهار » رواه مسلم في صحيحه . وسائر أهل السنن كابن داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وغيرهم .

وقد قال تعالى لحليله إمام الحنفاء الذي أمره ببناء البيت ، ودعا الناس إلى حجه : (وطهر بيتي للطائفين والماكين والركع السجود) وفي الآية الأخرى : (والقائمين) فذكر ثلاثة أنواع : الطواف والعكوف ، والركوع مع السجود ، وقدم الأخص فالأخص ، فإن الطوف لا يشترع إلا بالبيت العتيق باتفاق للمسلمين . ولهذا اتفقوا على تضليل من يطوف بغير ذلك ، مثل من يطوف بالصخرة ، أو بحجرة النبي صلى الله عليه وسلم ، أو بالساجد المبنية بعرفة ، أو منى ، أو غير ذلك ، أو بقبر بعض المشائخ ، أو بعض أهل البيت ، كما يفعله كثير من جهال المسلمين فإن الطواف بغير البيت العتيق لا يجوز باتفاق المسلمين ، بل من اعتقد ذلك ديناً وقربة عرف أن ذلك ليس بدين باتفاق المسلمين ، وأن ذلك معلوم بالضرورة من دين الاسلام ، فإن أصر على اتخاذه ديناً قتل .

وأما « الاعتكاف » فهو مشروع في المساجد ، دون غيرها ،
وأما الركوع مع السجود فهو مشروع في عموم الأرض ، كما قال النبي
صلى الله عليه وسلم : « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، فأبما
رجل من أمتي أحركه الصلاة فنده مسجده وطهوره » وهذا كله متفق
عليه بين المسلمين . وإن كان بعض البقاع تمنع الصلاة فيها لوصف
عارض كنجاسة ، أو مقبرة ، أو وحش ، أو غير ذلك .

فالمقصود هنا : أنه سبحانه وتعالى قدم الأخص بالبقاع ، فالأخص ،
فقدم الطواف لأنه يختص بالمسجد الحرام ، ثم المكوف ، لأنه يكون
فيه ، وفي المساجد التي يصلي المسلمون فيها الصلاة المشروعة ، وهي
الصلوات الخمس جماعة ، ثم الصلاة لأن مكانها أعم .

ومن خصائص الطواف أنه مشروع بنفسه منفرداً ، أو في ضمن
العمرة ، وفي ضمن الحج ، وليس في أعمال الناسك ما يشرع
منفرداً عن حج وعمرة ، إلا الطواف ، فإن أعمال الناسك على
ثلاث درجات :

منها ما لا يكون إلا في حج : وهو الوقوف برفة ، وتوابعه من
الناسك التي بتزلفة .

ومنها ما لا يكون إلا في حج أو عمرة : وهو الاحرام والاحلال ،

والسعي بين الجبلين ، كما قال تعالى : (إن الصفا والمروة من شعائر
الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) .

ومنها ما يكون في الحج وفي العمرة ويكون منفردا : وهو الطواف ،
والطواف أيضا هو أكثر للناسك عملا في الحج ، فإنه يشرع للقائم طواف
القدم ، وشرع للحاج طواف الوداع ، وذلك غير الطواف المفروض
طواف الاقافة الذي يكون بعد التحريف .

ويستحب أيضا الطواف في أثناء التقليل حتى . ويستحب في جميع
الحول عموما .

وأما الاعتبار للمكي بخروجه إلى الحل ، فهذا لم يقله أحد على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قط إلا غثشة في حجة الوداع ،
مع أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمرها به ، بل أتت فيه بعد
مراجعتها إليه . كما تذكره ابن شاه الله تعالى . قلنا أصحابه الذين
حبوا معه حجة الوداع كلهم من أولهم إلى آخرهم ، فلم يخرج أحد
منهم لا قبل الحجة ، ولا بعدها ، لا إلى التيمم ، ولا إلى المدينة ،
ولا إلى الجمرات ، ولا غير ذلك ، لأجل العمرة . وكذلك أهل مكة
المستوطنين لم يخرج أحد منهم إلى الحل للعمرة . وهذا متفق عليه . معلوم
لجميع العلماء الذين يعلمون سنة وشرعه .

وكذلك أيضاً أصحابه الذين كانوا مقيمين بمكة من حين فتحه مكة من شهر رمضان سنة ثمان ، وإلى أن توفي لم يعتز أحد منهم من مكة . ولم يخرج أحد منهم إلى الحل ، وبهله منه ، ولم يعتز النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمكة قط ، لا من الحديبية ، ولا من الجمرانة ، ولا غيرها ، بل قد اعتز أربع عمر : ثلاث منفردة ، وواحدة مع حجة . وجميع عمره كان يكون فيها قادماً إلى مكة ، لا خارجاً منها إلى الحل .

فأما عمرة الحديبية فإنه اعتز من ذي الحليفة — ميقات أهل المدينة — هو وأصحابه الذين يابضوا في تلك العمرة تحت الشجرة ، ثم إنهم لما صدم المشركون عن البيت ، وقاضوا النبي صلى الله عليه وسلم على العمرة من العام القابل . وصالحهم الصلح المشهور ، حل هو وأصحابه من العمرة بالحديبية ، ولم يدخلوا مكة ذلك العام . فأرسل الله تعالى في ذلك (سورة الفتح) ، وأرسل قوله تعالى : (وأنتموا الحج والعمرة لله فإن احصرتم فما استيسر من الهدي) الآية . وقد ذكر الشافعي وغيره الاجماع على ان هذه الآية نزلت في ذلك العام .

ثم انه بعد ذلك في العام القابل سنة سبع بعد ان فتح خيبر ، وكان فتح خيبر عقيب انصرافه من الحديبية ، ثم اعتز هو ومن معه عمرة القضية ، وتسمى « عمرة القضاء » وكانت عمرته هذه في ذي القعدة سنة سبع ، والتي قبلها عمرة الحديبية ، وكانت أيضاً في ذي القعدة ،

وعمره الجمرانة كانت في ذي القعدة ، وكانت عمره كلها في ذي القعدة
أوسط أشهر الحج ، وبين للمسلمين بذلك جواز الاعتبار في أشهر الحج
ولما اعتمر هو ومن معه عمرة القضية أحرموا ابضا من ذي الحليفة ،
ودخلوا مكة ، وأقاموا بها ثلاثاً ، وتزوج في ذلك العام ميمونة
بنت الحارث .

ثم إن أهل مكة نقضوا العهد سنة ثمان ، فغزاهم النبي صلى الله
عليه وسلم غزوة الفتح في نحو عشرة آلاف في شهر رمضان ، ودخل
مكة حلالاً على رأسه للمغفر ، وطاف بالبيت ، وأقام بمكة سبع عشرة
ليلة ، ولم يمتز في دخوله هذا ، وبلغه أن هرازن قد جمعت له فغزاهم
غزوة حنين ، وحاصر الطائف بعد ذلك ولم يفتحها ، وقسم غنائم حنين
بالجرانة ، وأنشأ حينئذ العمرة بالجرانة ، فكان قاصداً إلى مكة في تلك
العمرة ، لم يخرج من مكة إلى الجمرانة . وحكم كل من أنشأ الحج ،
أو العمرة من مكان دون المواقيت أن يحرم من ذلك المكان . كما في
الصحيحين عن ابن عباس قال : « وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم
لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل
ولأهل اليمن يلم ، هن لمن ولن أتى عليهن من غير أهلهن ، ممن
كان يريد الحج والعمرة ، ومن كان دونهن فهلهن من أهله . وكذلك
أهل مكة يهلون منها » .

فأحرام النبي صلى الله عليه وسلم من الجمرانة كان لأنه
أنشأ العمرة منها ، وبعد أن حصل فيها لأجل التزو والغنائم ، فقد
تبين أن الحديبية لم يحرم منها النبي صلى الله عليه وسلم لاقادماً إلى
مكة ، ولا خارجاً منها . بل كان محله من إحرامه بالعمرة لما صده
المشركون . وأما الجمرانة فأحرم منها لعمرة أنشأها منها ، وهذا كله
متفق عليه ، ومعلوم بالتواتر : لا يتنازع فيه إثنان ممن له أدنى خبرة
بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم ، وسنته .

فمن توهم أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من مكة فاعتمر من
الحديبية ، أو الجمرانة ، فقد غلط غلطاً فاحشاً منكراً ، لا يقوله إلا من
كان من أبعد الناس عن معرفة سنة النبي صلى الله عليه وسلم وسيرته
وإن كان قد غلط في الاحتجاج بذلك على العمرة من مكة طوائف من
أكابر أعيان العلماء ، فقد ظهر أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه
جميعهم لم يعتمر أحد منهم في حياته من مكة ، بعد فتح مكة ، ومصرها
دار اسلام ، إلا عائشة .

وكذلك أيضاً لم يعتمر أحد منها قبل الفتح حين كانت دار كفر ،
وكان بها من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعد هجرته إلى المدينة ،
وقبل هجرته ، فانهم كانوا يطوفون بالبيت ، ولم يخرج أحد منهم إلى
الحل ليعتمر منه ، إذ الطواف بالبيت مازال مشروعاً من أول مبث

النبي صلى الله عليه وسلم ، بل ولم يزل من زمن ابراهيم ، بل ومن قبل ابراهيم ايضاً ، فاذا كان المسلمون حين كانوا بمكة من حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى أن توفي إذا كانوا بمكة لم يكونوا يعتمرون من مكة ، بل كانوا يطوفون ويحجون من العام الى العام ، وكانوا يطوفون في كل وقت من غير اعتبار ، كان هذا مما يوجب العلم ، الضروري ، أن المشروع لأهل مكة إنما هو الطواف ، وإن ذلك هو الأفضل لهم من الخروج للعمرة إذ من الممتع أن يتفق النبي صلى الله عليه وسلم وجميع أصحابه على عهده على المداومة على الفضول ، وترك الأفضل ، فلا يفعل احد منهم الأفضل ، ولا يرغب فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، فهذا لا يقوله أحد من أهل الايمان .

وبما يوضح ذلك : أن المسلمين قد تنازعوا في وجوب العمرة ، لوجوب الحج ، على قولين مشهورين للعلماء ، وروي النزاع في ذلك عن الصحابة ايضاً ، فروي وجوبها عن عمر وابن عباس ، وغيرها . وروي عدم الوجوب عن ابن مسعود . والأول : هو المشهور عن الشافعي ، وأحمد . والثاني : هو احد قوليهما ، وقول أبي حنيفة ، ومالك .

ومع هذا فالتقول الصريح عن أوجب العمرة من الصحابة والتابعين لم يوجبها على أهل مكة . قال احمد بن حنبل : إن ابن عباس يرى العمرة واجبة ، ويقول : يا أهل مكة ليس عليكم عمرة ، إنما عمرتكم طوافكم بالبيت ، وقال عطاء بن أبي رباح — أعلم التابعين بالناسك ،

وإمام الناس فيها — ليس أحد من خلق الله إلا عليه حجة وعمره واجبتان ، لا بد منها لمن استطاع اليهما سبيلا ، إلا أهل مكة ، فإن عليهم حجة ، وليس عليهم عمره من أجل طوافهم بالبيت ، وهم يفعلونه فأجزأ عنهم . وقال طاوس ليس على أهل مكة عمره رواه ابن أبي شيبة :

وكلام هؤلاء السلف وغيرهم يقتضي أنهم كانوا لم يستحبوها لأهل مكة ، فضلا عن أن يوجبوها ، كما رواه أبو بكر بن أبي شيبة . في كتابه الكبير « للمصنف » ثنا ابن ادريس ، عن ابن جريج عن عطاء قال : ليس على أهل مكة عمره . قال ابن عباس : أتم يا أهل مكة لا عمره لكم ، إنما عمرتكم الطواف بالبيت ، فمن جعل بينه وبين الحرم بطن واد فلا يدخل مكة إلا بإحرام ، قال : فقلت لعطاء : أريد ابن عباس واد من الحل ؟ قال : بطن واد من الحل . وقال : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن كيسان ، سمعت ابن عباس يقول : لا يضركم يا أهل مكة أن لا تعتمروا ، فإن أتيتم فاجعلوا بينكم وبين الحرم بطن واد . وقال حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج عن خلف بن مسلم عن سالم : قال : لو كنت من أهل مكة ما اعترت ، وقال حدثنا عبيد الله بن موسى عن عثمان بن عطاء قال : ليس على أهل مكة عمره إنما يعتمر من زار البيت ليطوف به ، وأهل مكة يطوفون متى شاموا ،

وهذا نص أحمد في غير موضع ، على أن أهل مكة لا عمرة عليهم ،
مع قوله بوجوبها على غيرهم .

ولهذا كان تحقيق مذهبه ، إذا أوجب العمرة أنها تجب إلا على
أهل مكة ، وإن كان من أصحابه من جعل هذا التفريق رواية ثالثة عنه ،
وإن القول بالإيجاب يعم مطلقاً . ومنهم من تأول كلامه على أنه لا عمرة
عليهم مع الحجة ، لأنه يتقدم منهم فعلها في غير وقت الحج ، فهذا
خلاف نصوص أحد الصريحة عنه بالتفريق .

ثم من هؤلاء من يقول : مثل ذلك من أصحاب الشافعي في وجوب
العمرة على أهل مكة ، قول ضعيف جداً يخالف للسنة الثابتة ، وإجماع
الصحابة ، فإنها لو كانت واجبة عليهم لأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم
بها ، ولكانوا يفعلونها ، وقد علم أنه لم يكونوا أهل مكة يعتمرون على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلاً ، بل ولا يمكن أحداً أن
ينقل عن أحد أنه اعتزم من مكة على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم إلا عائشة .

ولهذا كان للمصنفون للسنن إذا أرادوا ذكر ما جاء من السنة
في العمرة من مكة لم يكن معهم إلا قضية عائشة ، ومن المعلوم أنما دون
هذا تتوفر الهمم والدواعي على نقله ، فلو كان أهل مكة كلهم بل

أو بعضهم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يخرجون إلى الحل فيعتَمرون فيه لتقل ذلك ، كما تقل خروجهم في الحج إلى عرفات ، وقد حج النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ، وخرج معه أهل مكة إلى عرفات ، ولم يعتَمِر بعد الحجة ، ولا قبلها أحد من أدنى الحل ، لا أهل مكة ، ولا غيرهم ، إلا عائشة ، ثم كان الأمر على ذلك زمن الخلفاء الراشدين . حتى قال ابن عباس ، ثم عطاء وغيرهما ، لما بعد عهد الناس بالنبوة : يا أهل مكة ليس عليكم عمرة ، إنما عمرتكم الطواف بالبيت ، ومن للمعلوم أنه لو كان أهل مكة يعتَمرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويؤمرون بذلك لم يكن مثل هذا خافيا على ابن عباس . إمام أهل مكة . وأعلم الأمة في زمنه بالناسك وغيرها .

وكذلك عطاء بعده إمام أهل مكة ، بل إمام الناس كلهم في المناسك ، حتى كان يقال في أئمة التابعين الأربعة أئمة أهل الأمصار : سعيد بن المسيب إمام أهل المدينة ، وعطاء بن أبي رباح إمام أهل مكة ، وإبراهيم النخعي إمام أهل الكوفة ، والحسن البصري إمام أهل البصرة ، وأعلمهم بالحلل والحرام سعيد بن المسيب ، وأعلمهم بالناسك عطاء ، وأعلمهم بالصلاة إبراهيم ، وأجمعهم الحسن .

وابضا فان كل واحد من الحج والعمرة يتضمن القصد إلى بيت

الله ، المحيط به حرم الله تعالى ، ولهذا لم يكن بد من أن يجمع في نسكه بين الحل والحرم ، حتى يكون قاصداً للحرم من الحل ، فيظهر فيه معنى القصد الى الله ، والتوجه الى بيته وحرمة ، فمن كان بيته خارج الحرم ، فهو قاصد من الحل الى الحرم ، الى البيت .

وأما من كان بالحرم كأهل مكة فهسم في الحج ، لابد لهم من الخروج إلى عرفات ، وعرفات هي من الحل ، فإذا قاضوا من عرفات قصدوا حينئذ البيت من الحل .

ولهذا كان الطواف المفروض لا يكون إلا بعد التعريف ، وهو القصد من الحل إلى الكعبة ، الذي هو حقيقة الحج ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الحج عرفة » ولهذا كان الحج يدرك بإدراك التعريف ويفوت بفوات وقته بطلوع فجر يوم النحر بعد يوم التعريف ، فحقيقة الحج ممكنة في حق أهل مكة ، كما هي ممكنة في حق غيرهم ، إذ ما قبل التعريف من الأعمال كطواف القدوم ليس من الأمور اللازمة . فإن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته عائشة أنها قد حاضت ، وكانت متمتعة أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تنقض رأسها ، وتمشط ، وتهل بالحج ، وتدع العمرة .

فأكثر الفقهاء يقولون جعلها قارنة ، وأسقط عنها طواف القدوم

فسقطه عن المفرد للرجل أولى ، وهو قول أبي حنيفة .

ومنها من يقول جعلها رافضة للعمرة ، وهذا قول مالك ، والشافعي وأحمد ، لكن تنازعوا في سقوطه عن غير المذخور ، فعل القولين ، فهو يدل على أنها لو كانت مفردة أو قارنة كان سقوط طواف القدوم عنها إذا كانت حائضا أولى من العمرة وطوافها .

وهذا بخلاف طواف الافاضة ، فإنه لما قيل ان صفة بنت حيي قد حاضت : « قال عقرى حلقى ، أحابستنا هي ؟ فقيل له : انها قد أقاضت ، قال : فلا إذا » .

وهذا كما أنه قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن لا ينفر احد حتى يكون آخر مهده بالبيت ، وهو طواف الوداع ، ورخص للحائض ان تنفر قبل الوداع . وما سقط بالعنبر علم أنه ليس من أركان الحج الذي لا بد منها ، ولهذا لم يكن على أهل مكة طواف قدوم ، ولا طواف وداع ، لانتفاء معنى ذلك في حقهم ، فانهم ليسوا بقادمين اليها ولا مودعين لها ، ماداموا فيها . فظهر أن الحج الذي أصله التعريف للطواف بعد ذلك مشروع لوجود حقيقته فيهم .

وأما العمرة : فان جماعها الطواف بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، وذلك من نفس الحرم ، وهو في الحرم دائماً . والطواف بين الصفا

والمروة تابع في العمرة ، ولهذا لا يفعل الا بعد الطواف ، ولا يتكرر فعله لا في حج ولا عمره . فالمقصود الأكبر من العمرة هو الطواف وذلك يمكن أهل مكة بلا خروج من الحرم ، فلا حاجة الى الخروج منه ، ولأن الطواف والمكوف هو المقصود بالقادم الى مكة ، وأهل مكة متمكنون من ذلك ، ومن كان متمكناً من المقصود بلا وسيلة لم يؤمر أن يترك المقصود ، ويشغل بالوسيلة .

وأيضاً فمن المعلوم ان مشي للمشي حول البيت طائفاً ، هو العبادة المقصودة ، وأن مشيه من الحل هو وسيلة الى ذلك وطريق ، فمن ترك المشي من هذا المقصود الذي هو العبادة ، واشتغل بالوسيلة ، فهو زال جاهل بحقيقة الدين ، وهو أشر من جهل من كان مجاوراً للمسجد يوم الجمعة يمكنه التبكير الى المسجد ، والصلاة فيه ، فذهب الى مكان بعيد ليقصد المسجد منه ، وفوت على نفسه ما يمكن فعله في المسجد من الصلاة المقصودة .

يبين ذلك أن الاعتبار افتعال : من عمر يعمر ، والاسم فيه « العمرة » قال تعالى : (فمن حج البيت او اعتمر) وقال تعالى : (أجمعتم سقاية الحاج وعمارة للمسجد الحرام) . وعمارة المساجد إنما هي بالعبادة فيها ، وقصدنا لذلك ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا رأيتم الرجل يعتاد للمسجد ، فاشهدوا له بالإيمان » لأن الله يقول :

(إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر ، وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله) . وللقيم بالبيت أحق بمعنى العمارة من القاصد له ، ولهذا قيل : العمرة هي الزيارة لأن للمعتمر لا يبد أن يدخل من الحل ، وذلك هو الزيارة . وأما الأولى فيقال لها عمارة ، ولفظ عمارة أحسن من لفظ عمرة ، وزيادة اللفظ يكون لزيادة المعنى .

ولهذا ثبت في الصحيح أن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا أبالي أن لأعمل عملاً بعد الإسلام إلا أن أعمر المسجد الحرام ، وقال آخر : لا أبالي أن لأعمل عملاً بعد الإسلام إلا أن أسقي الحجيج ، فقال علي : الجهاد في سبيل الله أفضل مما ذكرتم . فقال عمر : لا ترفعوا أصواتكم عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا قضيت الجمعة إن شاء الله دخلت عليه ، فسألته ، فأرسل الله تعالى : (أجعلتم سقاية الحاج ، وعمارة المسجد الحرام) الآية .

وإذا كان كذلك فالقيم في البيت طائفاً فيه ، وجامراً له بالعبادة ، قد أتى بما هو أكمل من معنى للمعتمر ، وأتى بالمقصود بالعمرة ، فلا يستحب له ترك ذلك بخروجه عن عمارة المسجد ، ليصير بعد ذلك عامراً له ؛ لأنه استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير .

فصل

وهذا الذي ذكرناه مما يدل على أن الطواف أفضل ، فهو يدل على أن الاعتبار من مكة وترك الطواف ليس بمستحب ؛ بل المستحب هو الطواف دون الاعتبار ؛ بل الاعتبار فيه حينئذ هو بدعة ، لم يفعله السلف ، ولم يؤمر بها في الكتاب والسنة ، ولا قام دليل شرعي على استحبابها وما كان كذلك فهو من البدع المكروهة باتفاق العلماء .

ولهذا كان السلف والأئمة ينهون عن ذلك ، فروى سعيد في سننه عن طاوس أجل أصحاب ابن عباس ، قال : الذين يعتمرون من التعميم ما أدري أيؤجرون عليها أم يعذبون ؟ قيل : فلم يعذبون ؟ قال : لأنه يدع الطواف بالبيت ، ويخرج إلى أربعة أميال ويحيى . وإلى أن يحيى من أربعة أميال قد طاف مائة طواف ، وكلما طاف بالبيت كان أفضل من أن يمشي في غير شيء .

قال أبو طالب : قيل : لأحمد بن حنبل . ما تقول في عمرة المحرم ؟ فقال أي شيء فيها ؟ العمرة عندي التي تعمد لها من منزلك . قال الله :

(وآموا الحج والعمرة لله) وقالت عائشة : إنما العمرة على قدره ؛ يعنى على قدر النصب والثقة . وذكر حديث علي وعمر : إنما إتمامها أن تحرم بها من دورة أهلك .

قال أبو طالب : قلت لأحمد ، قال طاوس : الذين يعتمرون من التسعيم لا أحري يؤجرون ؟ أو يعذبون ؟ قيل له : لم يعذبون ؟ قال : لأنه ترك الطواف بالبيت ، ويخرج إلى أربعة أميال ، ويخرج إلى أن يجيء من أربعة أميال قد طاف مائتي طواف ، وكلما طاف بالبيت كان أفضل من أن يمشى في غير شيء . فقد أقر أحد قول طاوس هذا الذي استشهد به أبو طالب لقوله ، رواه أبو بكر في الشافعي .

وذكر عبد الرزاق بإسناده عن مجاهد قال : سئل علي وعمر وعائشة عن العمرة ليلة الحصة ، فقال عمر : هي خير من لا شيء ، وقال هي خير من مثقال ذرة ، وقالت عائشة : العمرة على قدر الثقة ؟ وعن عائشة أيضا قالت : لأن أصوم ثلاثة أيام ، أو أنصدق على عشرة مساكين ، أحب إلي من أن اعتمر العمرة التي اعتمرت من التسعيم . وقال طاوس : فمن اعتمر بعد الحج ما أحري أيعذبون عليها ، أم يؤجرون ؟ وقال عطاء بن السائب : اعتمرنا بعد الحج ، فعاب ذلك علينا سعيد ابن جبير .

وقد أجازها آخرون ؛ لكن لم يفعلوها ، وعن أم السرياء أنه سألها

سائل عن العمرة بعد الحج ، فأمرته بها . وسئل عطاء عن عمرة التمتع فقال : هي تامة وحجزة . وعن القاسم بن محمد قال : عمرة المحرم تامة ورؤى عبد الرزاق في مصنفه : قال أخبرني من سمع عطاء يقول : طواف سبع خير لك من سفرك إلى المدينة ، قال : فأتي جدة ، قال : لا إنما أمرتم بالطواف ، قال : قلت : فأخرج إلى الشجرة ، فاضمر منها ؟ قال : لا .

قال : وقال بعض العلماء ما زالت قدمي منذ قدمت مكة ، قال قلت : فلاختلاف أحب اليك من الجواز ، قال : لا ، بل الاختلاف . قال عبد الرزاق : أخبرني أبي ، قال : قلت للمثنى : إني أريد أن آتي المدينة ، قال : لا تفعل ، سمعت عطاء سأله رجل ، فقال له : طواف سبع بالبيت خير لك من سفرك إلى المدينة .

وروى أبو بكر ابن أبي شيبة في « المصنف » حدثنا وكيع عن سفيان عن أسلم المقرئ ، قال : قلت لعطاء : أخرج إلى المدينة ، أهل عمرة من ميقات النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : طوافك بالبيت أحب إلي من سفرك إلى المدينة . وقال : حدثنا وكيع ، ثنا عمر بن زر ، عن مجاهد ، قال : طوافك بالبيت أحب إلي من سفرك إلى المدينة ، وقال : حدثنا اسماعيل بن عبد الملك عن عطاء قال : الطواف بالبيت أحب إلي من الخروج إلى العمرة .

فصل

وأما كثرة الاعتبار في رمضان للمكي وغيره ، فهنا ثلاث مسائل مرتبة :

أحدها : الاعتبار في العام أكثر من مرة ، ثم الاعتبار لغير المكي ثم كثرة الاعتبار للمكي .

فأما « كثرة الاعتبار للشروع » : كالذي يقدم من دورة أهله ، فيحرم من الميقات بعمره كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يفعلون ، وهذه من العمرة للشهوة ضدم ، فقد تنازع العلماء هل يكره أن يعتمر في السنة أكثر من عمرة واحدة ، فكره ذلك طائفة : منهم الحسن ، وابن سيرين ، وهو منذهب مالك . وقال إبراهيم النخعي : ما كانوا يعتمرون في السنة إلا مرة واحدة ؛ وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يكونوا يعتمرون إلا غمرة واحدة ، لم يعتمروا في عام مرتين ، فكره الزيادة على ما فعلوه ، كالأحرام من فوق الميقات ، وغير ذلك ؛ ولأنه في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الذي كتبه لعمرو بن حزم : ان العمرة هي الحج الأصغر ، وقد دل

القرآن على ذلك بقوله تعالى : (يوم الحج الأكبر) والحج لا يشترع في العام الا مرة واحدة ، فكذلك العمرة .

ورخص في ذلك آخرون . منهم من أهل مكة : عطاء ، وطاوس ، وعكرمة وهو مذهب الشافعي ، وأحمد . وهو المروي عن الصحابة : كعلي ، وابن عمر ، وابن عباس ، والنس ، وعائشة ، لأن عائشة اعتمرت في شهر حرتين بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، عمرتها التي كانت مع الحجة ، والعمرة التي اعتمرت من التعميم بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الحصة ، التي تلي أيام منى ، وهي ليلة أربعة عشر من ذي الحجة ، وهذا على قول الجمهور الذين يقولون لم ترفض عمرتها ، وإنما كانت قارنة .

وابيضاً ففي الصحيحين وغيرها عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » وهذا مع إطلاقه وعمومه ، فانه يقتضي الفرق بين العمرة والحج ، إذ لو كانت العمرة لا تفعل في السنة إلا مرة لكانت كالْحج ، فكان يقال الحج الى الحج .

وأيضاً : فانه أقوال الصحابة : روى الشافعي عن علي بن أبي طالب أنه قال : في كل شهر مرة ، وعن أنس أنه كان إذا حم رأسه

خرج فاعتمر ، ورى وكيع عن اسرائيل بن سويد بن أبي ناجية عن أبي جعفر قال : قال علي : اعتمر في الشهر إن أطقت مراراً . وروى سعيد بن منصور عن سفيان عن ابن أبي حسين عن بعض ولد انس : أن أنساً كان إذا كان بمكة فحَمَّ رأسه خرج الى التَّعِيم ، واعتمر .

وهذه — والله أعلم — هي عمرة المحرم ، فاتهم كانوا يقيمون بمكة إلى المحرم ، ثم يعتمرون . وهو يقتضى أن العمرة من مكة مشروعة في الجملة ، وهذا مما لا نزاع فيه ، والأئمة متفقون على جواز ذلك ، وهو معنى الحديث المشهور مرسلًا : من ابن سيرين ، قال : « وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل مكة التعيم » . وقال عكرمة : يعتمر إذا أمكن موسى من رأسه ، إن شاء اعتمر في كل شهر مرتين ، وفي رواية عنه : اعتمر في الشهر مراراً .

وأيضاً فإن العمرة ليس لها وقت يفوت به كوقت الحج ، فإذا كان وقتها مطلقاً في جميع العام ، لم تشبه الحج في أنها لا تكون إلا مرة .

فصل

« المسألة الثانية » : في الأكتار من الاعتسار ، والولاية بينها :

مثل ان يعتمر من يكون منزله قريباً من الحرم كل يوم ، او كل يومين
او يعتمر القريب من المواقيت التي بينها وبين مكة يومان : في الشهر
خمس عمر ، او ست عمر ، ونحو ذلك . او يعتمر من يرى العمرة من
مكة كل يوم عمرة ، او عمرتين ، فهذا مكروه باتفاق سلف الأمة ، لم
يفعله أحد من السلف ، بل اتفقوا على كراهيته ، وهو وان كان استجبه
طائفة من الفقهاء من أصحاب الشافعي ، واحمد ، فليس معهم في ذلك
حجة اصلا ، إلا مجرد القياس العام . وهو أن هذا تكثير للعبادات ، او
التمسك بالمعمومات في فضل العمرة ، ونحو ذلك .

والذين رخصوا في أكثر من عمرة في الحول ، اكثر ما قالوا :
يعتمر اذا امكن الموسى من رأسه ، او في شهر مرتين ، ونحو ذلك .

وهذا الذي قاله الامام احمد . قال احمد : اذا اعتمر فلا بد من
أن يحلق ، او يقصر ، وفي عشرة ايام يمكن حلق الرأس .

وهذا الذي قاله الامام احمد فعل انس بن مالك ، الذي رواه
الشافعي : انه كان اذا حم رأسه خرج فاعتمر . وهذا لأن تمام النسك
الحلق ، او التقصير ، وهو اما واجب فيه ، او مستحب . ومن حكي
عن أحد او نحوه انه ليس إلا مباحا لا استجبيا ، فقد غلط . فدة
نبات الشعر أقصر مدة يمكن فيها إتمام النسك ، ولا ينتقض هذا بالعمرة

عقيب الحج من أدنى الحل للفرد ، فان ذلك مشروع لضرورة فعل
 العمرة ، ومع هذا لم يكن يفعله السلف ، ولا فعله احد على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ بل الثابت المنقول بالتواتر في حجة
 النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ، انه أمر أصحابه جميعهم إذا طافوا
 بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، ان يحلوا من إحرامهم ، ويجعلوها عمرة
 إلا من ساق الهدى فانه لا يحل الى يوم النحر ، حتى يبلغ الهدى محله ،
 وقال : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » .

فكانت عمرة النبي صلى الله عليه وسلم ، وجميع أصحابه بأمره
 في حجة الوداع داخلة في حجهم ، ليس بينهم فرق ، إلا ان أكثرهم
 — وهم الذين لا هدي معهم — حلوا من إحرامهم ، والذين معهم الهدى
 أقاموا على إحرامهم ، وكل ذلك كانوا يسمونه تمتعاً بالعمرة الى الحج ،
 كما استفاضت بذلك الأحاديث الصحيحة ، التي تبين ان القارن متمتع ، كما
 ان من حل من العمرة ثم حج متمتع .

فمن اعتمر في اشهر الحج ، وحج من عامه ، فهو متمتع في لغة الصحابة
 الذين نزل القرآن بلسانهم ، والقارن يكون قارناً إذا أحرم بالعمرة والحج
 ابتداءً ، ويكون قارناً إذا أحرم بالعمرة ثم ادخل عليها الحج قبل الطواف ، باتفاق
 الأئمة الأربعة وغيرهم ، وإذا لم يحل للمتمتع من إحرامه لكونه قد ساق الهدى
 وأحرم بالحج انعقد إحرامه بالحج ، ويسميه بعض الفقهاء من أصحاب احمد

وغيرهم قارناً لعدم وجود التحلل ، وبعضهم يقول لا يسمى قارناً لأن عليه
عندم سعيّاً آخر . بعد طواف الفرض ، بخلاف القارن .

وهذه المسألة فيها عن احمد روايتان ، فقد استحب السعي مرة
ثانية على المتمتع ، وقد نص في غير موضع على ان المتمتع يكفيه السعي
الأول ، كما ثبت في الصحيح من حديث عائشة وغيرها : « ان الصحابة
الذين تمتعوا مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يطوفوا بالبيت ، وبين
الصفاء وللروة ، إلا مرة واحدة ، طوافهم الأول ، . ولهذا لما أوجب
الله تعالى فيمن تمتع بالعمرة إلى الحج ما استيسر من الهدي ، كان
واجباً على من احرم بالحج بعد تحلله من العمرة التي احرم بها في اشهر
الحج ، وعلى من قرن العمرة بالحج من حين إحرامه بالحج ، او في
اتناء إحرامه في الحج .

ولهذا كان من ساق الهدي محرماً بعمرة المتمتع ، ولم يحرم بالحج
الا بعد الطواف والسعي ، قد يسميه - من يفرق بين القران ، وبين
التمتع الخاص - قارناً ، لكونه احرم بالحج قبل تحلله من العمرة ، وقد
يسمونه متمتعاً وهو اشهر ، لكونه لم يحرم إلا بعد قضاء العمرة ، وهو
زاع لفظي لا يختلف به الحكم بحال ، إلا ما ذكرنا من وجوب السعي
ثانياً ، وفيمن قد يستحب للمتمتع ان يطوف طواف القدوم بعد رجوعه
من مرفة ، قبل طواف الافاضة . وهذا وإن كان منقولاً عن احمد

واختاره طائفة من أصحابه ، فالصواب الذي عليه جماهير العلماء انه لا يستحب ؛ لأن الضحابة لم يفعلوا ذلك مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا هو القول الأخير من مذهب احمد .

ولهذا كان من روى ان النبي صلى الله عليه وسلم تمتع بالعمرة إلى الحج ، ومن روى أنه قرن بينهما ، كان كلا الحديثين صوابا ، والمعنى واحد . وكذلك من روى أنه أفرد الحج : كبن عمر ، وعائشة ، وغيرها ؛ لأنهم أرادوا أفراد أعمال الحج . ولهذا كان هؤلاء الذين رَوَوْا ذلك هم الذين رَوَوْا أنه أفرد أعمال الحج ، فلم يفصل بينها بتحلل كما يفعل للمتبع إذا تحلل من عمرته ، ولا كان في عمله زيادة على عمل المفرد ؛ بخلاف للمتبع الذي تحلل من إحرامه فإنه فصل بين عمرته تمتعه وحجه بتحلل .

ولم يعتمر النبي صلى الله عليه وسلم بعد حجته لا هو ، ولا أحد من أصحابه الذين حجوا معه ، إلا عائشة . فهذا متفق عليه بين جميع الناس ، متواتر تواترا يعرفه جميع العلماء بحجته ، لا يتنازعون انه لم يعتمر بعد حجته . لا من أدنى الحل الذي هو التيمم ، الذي بنيت به بعد ذلك المساجد التي تسميها العامة « مساجد عائشة » ، ولا من غير التيمم .

ولهذا انفقوا على أن الأحاديث الثابتة في الصحاح وغيرها أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر أربع عمر : عمرة الحديبية ، وعمرة القضية ، وعمرة الجعرانة ، والعمرة التي مع حجته . فانما معناها أنه اعتمر عمرة متمتع ، ساق الهدي . وهذا أيضا قارن ، قسميته متمتعاً وقارناً سواء ، إذا كان قد أهل بالعمرة والحج ، وهذا متمتع وهو قارن ؛ ولهذا كان من غلط من الفقهاء فقال : إنه أحرم بالحج فقط ، ولم يقرن به عمرة لاقبله ، ولا معه ، أو قال : إنه أحرم إحراماً مطلقاً ثم عقبه الحج ، فانه ينكر ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر مع حجته ، ويلزمه رد هذه الأحاديث الصحيحة المينة أنه اعتمر أربع عمر ، لاتفاق المسلمين على أنه لم يعتمر هو ولا أحد من أصحابه غير عائشة عقب الحج .

ولهذا كان هذا حجة قاطعة على ما لم يتنازع فيه الأئمة الأربعة ، وعامة الفقهاء في ان للتمتع بالعمرة الى الحج سقط عنه بذلك الحج والعمرة سواء قيل بوجوبها ، أو بتوكيد استحبابها دون وجوبها ، لأن الصحابة الذين حجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم بأمره هكذا فعلوا ، وأخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان العمرة دخلت في الحج الى يوم القيامة . وقالوا له : أعمرتنا هذه لمانا هذا ؟ أم للأبد ؟ فقال : بل للأبد ، دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة .

قال : ومن روى من الصحابة ان النبي صلى الله عليه وسلم افرد الحج ، أرادوا بذلك بيان أنه لم يحل من إحرامه لعمره التمتع ، كما أمر بذلك جمهور اصحابه ، ومع الذين لم يكونوا ساقوا الهدي ، فان الأحاديث الثابتة للتواتر كلها متفقة على ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر اصحابه حين قدموا مكة فطافوا بالبيت وبين الصفا والمروة أن يحلوا من إحرامهم ويجعلوها عمرة ، إلا من ساق الهدي ، فانه أمره ان يبقى على إحرامه الى يوم النحر ، حتى يبلغ الهدي محله ، عملاً بمعنى قوله : (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله) فهذه الجملة لم يتنازع فيها احد من العلماء : ان حجة الوداع كانت هكذا .

ثم إن كثيراً من الصحابة روى أن النبي صلى الله عليه وسلم تمتع بالعمره إلى الحج ، فصار يظن قوم أنهم أرادوا بذلك أنه حل من إحرامه بالعمره ثم أحرم بالحج ، كما امر بذلك اصحابه الذين لم يسوقوا الهدي ، وروي أيضاً من روى من هؤلاء الصحابة : انه افرد الحج ، ليزيلوا بذلك ظن من ظن أنه حل من إحرامه ، وأخبروا انه لم يحل من إحرامه ، بل فعل كما يفعل من افرد الحج ، من بقاءه على إحرامه وعمل ما يعمل المفرد . فروايت الصحابة متفقة على هذا .

وكل من روى عنه من الصحابة أنه روى الافراد ، فقد روى التمتع ، وفسروا التمتع بالقران ، ورووا عنه صريحاً انه قال : « ليك

عمرة وحجاً ، وانه قال : « أتاني آت من ربي في هذا الوادي المبارك ، فقال : قل عمرة في حجة » .

ولهذا كان الصواب ان من ساق الهدي فالقران له افضل ، ومن لم يسق الهدي ، وجمع بينها في سفر ، وقسم في اشهر الحج ، فالتمتع الخاص افضل له ، وإن قدم في شهر رمضان وقبله بعمرة فهذا افضل من التمتع ، وكذلك لو أفرد الحج بسفرة ، والعمرة بسفرة ، فهو أفضل من التمتع المجردة ؛ بخلاف من أفرد العمرة بسفرة ، ثم قدم في أشهر الحج متمتعا ، فهذا له عمرتان وحجة ، فهو افضل ، كالصحابا الذين اعتمرُوا مع النبي صلى الله عليه وسلم عمرة القضية ، ثم تمتعوا معه في حجة الوداع بالعمرة الى الحج ، فهذا افضل الاتمام . وكذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم : اعتمر اولاً ، ثم قرن في حجه بين العمرة والحج لما ساق الهدي ؛ لكنه لم يزد على عمل المفرد ، فلم يطف للعمرة طوافاً رابعاً ولهذا قيل : إنه أفرد بالحج .

ثم إن الناس كانوا في عهد ابي بكر وعمر لما رأوا في ذلك من السهولة ، صاروا يقتصرون على العمرة في اشهر الحج ، ويتزكون سائر الأشهر . لا يقيمون فيها من أمصارهم ، فصار البيت يعرى عن العمار من اهل الأمصار في سائر الحول ، فأمر عمر بن الخطاب بما هو اكمل لهم بأن يقيموا في غير اشهر الحج ، فيصير البيت مقصوداً معموراً

في أشهر الحج ، وغير أشهر الحج ، وهذا الذي اختاره لهم عمر هو الأفضل ، حتى عند القائلين بأن التمتع أفضل من الأفراد ، والقران ، كالامام أحمد وغيره .

فان الامام احمد يقول : انه إذا اعتمر في غير أشهر الحج كان أفضل من ان يؤخر العمرة إلى أشهر الحج ، سواء قدم مكة قبل أشهر الحج واعتمر وأقام بمكة حتى يحج من عامه ذلك ، او اعتمر ثم رجع إلى مصره ، او ميقات بلده ، وأحرم بالحج ، وهذا ظاهر ، فان القاصد لمكة اذا قدم مثلاً في شهر رمضان فاعتمر فيه ، حصل له ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « عمرة في رمضان تعدل حجة » . وإن قدم قبل ذلك معتمراً وأقام بمكة ، فذلك كله أفضل له ، فانه يطوف بمكة ويتكف بها تلك المدة الى حين الإهلال بالحج ، وإن رجع إلى مصره ثم قدم وأحرم بالحج فقد افرد للعمرة سفراً ، وللحج سفراً ، وذلك أتم لهما . كما قال علي في قوله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله) إتمامها ان تحرم بها من ديرة اهلك . أي : تنشئ السفر لهما من ديرة اهلك .

واما من اعتمر قبل أشهر الحج . ثم رجع الى مصره ، ثم قدم ثانياً في أشهر الحج فتمتع بعمرة الى الحج ، فهذا أفضل ممن اقتصر على مجرد الحج في سفرته الثانية ، إذا اعتمر معها عقيب الحج ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر مع الحج تمتع هو قران كما بينوا ، ولأن من

تحصل له عمرة مفردة ، وعمرة مع حجة ، افضل ممن لا يحصل له الا
عمرة وحجة ، وعمرة تمتع افضل من عمرة مكية عقيب الحج .

فهذا الذي اختاره عمر للناس هو الاختيار عند عامة الفقهاء : كالامام
احمد ، ومالك ، والشافعي ، وغيرهم ، وكذلك ذكر اصحاب ابي حنيفة
عن محمد بن الحسن . ولا يعرف في اختيار ذلك خلاف بين العلماء .

ولما كان ذلك هو الأفضل الارجح ، وكان إن لم يؤمر الناس به
زهّدوا فيه ، وأعرضوا عما هو أنفع لهم في دينهم ، كان من اجتهاد
عمر ، ونظرة لرعيته ، انه ألزمهم بذلك ، كما يلزم الأب الشفيق ولده
ما هو اصلح له ، ولما في ذلك من المنفعة لأهل مكة ، وهذا كان موضع
اجتهاد خالفه فيه علي ، وعمران بن حصين ، وغيرها من الصحابة ، ولم
يروا ان يؤمر الناس بذلك اسراً ، بل يتركون من احب اعتمر قبل
اشهر الحج ، ومن احب اعتمر فيها ، وان كان الأول اكل .

وقوي النزاع في ذلك في « خلافة عثمان » حتى ثبت في الصحيحين
ان عثمان كان ينهى عن التمتع ، فلما رآه علي اهل بها ، وقال : لم اكن
لأدع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول احد ، ونهى عثمان
كان لاختيار الافضل ، لانهي كراهة .

فلما حصلت الفرقة بعد ذلك بين الأمة بمقتل عثمان ، ومصير الناس

شيعتين : قوما يميلون الى عثمان وشيعته ، وقوما يميلون الى علي وشيعته صار قوم من ولاية بنى امية يهونون عن التمتع ، ويعاقبون من يتمتع ، ولا يمكنون احداً من العمرة في اشهر الحج ، وكان في ذلك نوع من الجهل والظلم . فلما رأى ذلك علماء الصحابة كعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وغيرها جعلوا ينكرون ذلك ، ويأمررون الناس بالتمتع اتباعاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . ويخبرون الناس ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بها اصحابه في « حجة الوداع » فصار بعض الناس يناظرهم بما توهمه على ابي بكر ، وعمر ، فيقولون لعبد الله ابن عمر : إن اباك كان ينهى عنها ، فيقول : ان ابي لم يرد ذلك ، ولا كان يضرب الناس عليها ، ونحو ذلك .

فبين لهم ان عمر قصد امر الناس بالأفضل ، لا بتحريم المفضل . وعمر إنما امرم بالاعتسار في غير شهر الحج ، فلما ان يكون عمر أو أحد من الصحابة اختار للناس ان يفردوا الحج في اشهره ، ويعتسروا فيه عمرة مكية ، فهذا لم يأمر به ، ولم يختره احد من الصحابة اصلاً ، ولم يفعله احد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قطعاً ، واكبر ظني انه لم يفعله احد من الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يأمر به .

وقد حمل طائفة من العلماء نهى عمر على أنه نهى عن متعة الفسخ

وهؤلاء يقولون الفسخ إنما كان جائزا لمن كان مع النبي صلى الله عليه وسلم . وقد بطل الكلام على هذا في غير هذا الموضع .

وبين ان السلف والعلماء تنازعوا في الفسخ . فذهب ابن عباس وأصحابه . وكثير من الظاهرية والشيعة : يرون ان الفسخ واجب ، وأنه ليس لأحد ان يحج إلا متمتعاً . ومذهب كثير من السلف والخلف انه وإن جاز التمتع ، فليس لمن أحرم مفرداً ، أو قارناً ، أن يفسخ . وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي . ومذهب كثير من فقهاء الحديث وغيرهم : كأحمد بن حنبل ، أن الفسخ هو الأفضل ، وأنه إن حج مفرداً أو قارناً ، ولم يفسخ جاز . وأما من ساق الهدى فلا يفسخ بلا نزاع والفسخ جائز ما لم يقف برفة . وسواء كان قد نوى عند الطواف طواف القدوم ، أو غير ذلك ، وسواء كان قد نوى عند الاحرام القران ، أو الافراد ، أو أحرم مطلقاً .

فالأفضل عند هؤلاء لكل من لم يسق الهدى ان يحل من إحرامه بعمره تمتع . كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بذلك في حجة الوداع ، وليس له ان يتحلل بعمره إذا كان قصده أن يحج من عامه فيكون متمتعاً .

فأما الفسخ بعمره مجردة . فلا يجوز له أحد من العلماء ، ولا للذي

يجمع بين العمرة والحج في سفرة واحدة أن يحج في أشهر الحج ويعتمر عقيب ذلك من مكة ، بل هم متفقون على أن هذا ليس هو المستحب للسنون . فهذا أفضل ممن اقتصر على مجرد الحج في سفرته الثانية ، أو اعتمر فيها .

فثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر مع الحج عمرة تمتع ، هو قرآن كما تقسم . ولأن من يحصل له عمرة مفردة ، وعمرة مع حجة أفضل ممن لم يحصل له إلا عمرة وحجة ، وعمرة تمتع أفضل من عمرة بمكة عقيب الحج إلى الحج ، وإن جوزوه .

فكان عبد الله بن عمر إذا بين لهم معنى كلام عمر ينازعونه في ذلك ، فيقول لهم : فقد روا أن عمر نهى عن ذلك . أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبعوه أم عمر ؟ وكذلك كان عبد الله بن عباس إذا بين لهم سنة النبي صلى الله عليه وسلم في تمتعه ، يعارضونه بما توهّموه على أبي بكر وعمر ، فيقول لهم : يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء . أقول لكم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونقولون قال أبو بكر وعمر . يبين لهم أنه ليس لأحد أن يعارض سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول أحد من الناس . مع أن أولئك المعارضين كانوا يخطئون على أبي بكر وعمر ، وهم سواه كانوا علموا حال أبي بكر وعمر ، أم أخطأوا عليها ، ليس لأحد أن يدفع للعلوم من سنة

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بقول أحد من الخلق ، بل كل أحد من الناس فانه يؤخذ من قوله ويترك ، إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا متفق عليه بين علماء الأمة وأئمتها .

وإنما تنازع فيه أهل الجاهلية من الرافضة ، وغالية النساك الذين يعتقد أحدهم في بعض أهل البيت ، أو بعض المشائخ ، أنه معصوم ، أو كالمعصوم ، وكان ابن عباس يبالغ في التمتع حتى يجعلها واجبة ، ويجعل الفسخ واجبا ، وهو قول أبي حنيفة وطائفة من أهل الظاهر والشيعة ، ويجعل من طاف وسعى فقد حل من إحرامه ، وصار متمتعا ، سواء قصد التمتع ، أو لم يقصده . وصار إلى إيجاب التمتع طائفة من الشيعة وغيرهم . وهذا مناقضة لمن نهى عنها ، وعاقب عليها ، من بني أمية وغيرهم .

وأما الذي عليه أئمة الفقه : فاتهم يجوزون هذا وهذا ، ولكن النزاع بينهم في الفسخ ، وفي استحبابه ، فمن حج متمتعا من الليقات أجزاء حجه ، باتفاق العلماء ، وما سوى ذلك فيه نزاع ، سواء أفرد ، أو قرن ، أو فسخ إذا قدم في أشهر الحج ، إلا القارن الذي ساق الهدى ، فإن هذا يجرئه أيضاً حجه باتفاقهم .

وأما من قسم بعمرة قبل أشهر الحج ، وأقام إلى أن يحج ، فهذا

أيضاً ما أعلم فيه نزاعاً ، فالتمتع المستحب ، والقران للمستحب ، والافراد المستحب هو الذي يجزئه باتفاقهم .

وبسبب ما وقع من اشتراك الألفاظ في الرواية ، واختلاف الاجتهاد في العمل ، وغير ذلك ، صار كثير من الفقهاء يغلطون في معرفة « صفة حجة الوداع » فيظن طائفة من أصحاب أحد وغيرهم ان النبي صلى الله عليه وسلم تمتع ، بمعنى أنه حل من إحرام العمرة ثم أحرم بالحج ، وهذا غلط بلا ريب . وقد قال الامام احمد : لا أشك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قارناً ، وللمتعة أحب إلي . أي لمن كان لم يسبق الهدي ، فانه لا يختلف قوله : أن من جمع الحج والعمرة في سفرة واحدة ، وقدم في أشهر الحج ، ولم يسبق الهدي ، أن هذا التمتع أفضل له . بل هو للسنون ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه بذلك .

وأما من ساق الهدي : فهل القران أفضل له ؟ أم التمتع ؟ ذكروا عنه روايتين ، والتي صرح به في رواية المروزي أن القران أفضل له ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا حج بلا نزاع بين أهل العلم والحديث ، وهذا السائق للهدي تتمه وقرانه لا يختلفان إلا في تقدم الاحرام وتأخيره . فتي أحرم بالحج مع العمرة ، او قرن الاحرام بالعمرة ، او بزيادة سعي عند من يقول به ، وقبل طوافه وسعيه

ضد من بقوله كان قارناً ، وهو متمتع تمتع قران بلا نزاع .

وإن لم يحرم بالحج إلا بعد الطواف والسعي ، مع بقاءه على إحرامه ، فهو متمتع ، وبقاؤه على إحرامه واجب عليه عند أبي حنيفة وأحمد ، إذا كان قد ساق الهدي ، وعند مالك والشافعي إنما يتحلل إن لم يسق الهدي ، فإنه يتحلل من عمرته باتفاقهم ، فإن أحرم بالحج قبل تحلله من العمرة ففيه نزاع .

ومن جوز هذا من أصحاب أحمد فاتهم بسمونه أيضاً « قارناً » ، فإنه لم يتحلل من إحرامه حتى أحرم بالحج ، وهل على المتمتع بعد طواف الافاضة سعي غير السعي الأول الذي كان عقيب طواف العمرة ؟ فيه قولان في مذهب أحمد ، وغيره .

وقد نص أحمد على أن المتمتع يجزئه سعي واحد كما يجزئ القارن في غير موضع ، وعلى هذا فلا يختلفان إلا بالتقدم والتأخر ، وإذا كان الأمر كذلك فعلم أن تقدم الاحرام بالحج أفضل من تأخيره ؛ لأنه أكمل ، وهذا الذي ثبت صحيحاً صريحاً عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال أنس : سمعته يقول : « لبيك عمرة وحجاً » ، وكذلك في حديث عمر النبي في الصحيح صحيح البخاري — عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أتاني آت الليلة من ربي وهو بالعقيق ، فقال :

صل في هذا الوادى المبارك ، وقل عمرة في حجة ، ولم ينقل أحد
عن النبي صلى الله عليه وسلم نفسه لفظا يخالف هذين ألبتة ؛ بل لم
ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم لفظا بإحرامه إلا هذا . وكذلك
قالت عائشة في الحديث المتفق عليه : خرجنا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم في حجة الوداع ، فأهللنا بعمرة ، ثم قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : « من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمرة » .

وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لو استقبلت من أمري
ما استدبرت لما سقت الهدي ، ولجعلتها عمرة » فهذا أيضاً يبين انه مع
سوق الهدي لم يكن يجعلها عمرة ، وانه إنما كان يجعلها عمرة إذا لم
يسق الهدي ، وذلك لأن أصحابه الذين أرمم بالاحلال ، وهم الذين لم
يسوقوا الهدي ، كرهوا ان يحلوا في اشهر الحج ؛ لأنهم لم يكونوا
يقتادون الحل في وسط الاحرام في اشهر الحج ، فكان النبي صلى الله
عليه وسلم لأجل تطيب قلوبهم يوافقهم في الفعل ، فذكر انه لو
استقبل من امره ما استدبر . اي : لو كنت الساعة مبتدئاً الاحرام لم
اسق الهدي ، ولأحرمت بعمرة احل منها . وهذا كله من النصوص
الثابتة منه بلا نزاع .

وهو يبين ان المختار لمن قدم في اشهر الحج احد امرين : اما ان
يسوق الهدي ، او يتمتع تمتع قارن ، او لا يسوق الهدي ويتمتع بعمرة

ويحل منها .

تم الذي ينبغي ان يقال : ان الذي اختاره الله لنيه هو
افضل الأمرين .

واما قوله صلى الله عليه وسلم : « لو استقبلت من امرى ما
استدبرت لم افعل ذلك » . فهو حكم معلق على شرط ، والمعلق على شرط
عدم عند عدمه ، فما استقبل من امره ما استدبر ، وقد اختار الله
تعالى له ما فعل ، واختار له انه لم يستقبل ما استدبر . ولا يلزم إذا
كان الشيء افضل على تقدير ان يكون افضل مطلقاً .

وهذا كقوله : « لو لم ابث فيكم لبث فيكم عمر » فهو لا يدل على
ان عمر افضلهم لو لم يثبت الرسول ، ولا يدل على انه افضل مع
ثبت الرسول ؛ بل ابو بكر افضل منه في هذه الحال ، ولكن هذا
بين ان الموافقة اذا كان في توبيح الأعمال تفرق وتشتت هو أولى من
تنويعها ، وتنويعها اختيار القادر للفضول للأفضل ، والعاجز عن الفضول
كما اختار من قدر على سوق الهدى الأفضل . ومن لم يقدر على سوقه
مع السلامة عن التفرق ، ومع تفرق يعقبه اتلاف هو افضل .

وغلط ايضا في « صفة حجه » طائفة من اصحاب مالك والشافعي
وغيرها : فظنوا انه إنما كان مفرداً : يعني انه احرم بحجة مفردة ، ولم

يعتمر معها اصلا ، وهذا خلاف الأحاديث الصحيحة الثابتة ايضا ، وخلاف ما تواتر في سنته .

ثم قد يغلط طوائف من متأخريهم فيظنون انه اعتمر مع ذلك من مكة ، ولهذا لم ينقله احد ممن له قول معتبر ، ولم يتنازعوا في أنه أمر أصحابه الذين لم يسوقوا الهدي بالتمتع بالعمرة إلى الحج ، وأمره في حق أمته أولى بهم من فعله ، لاسيما وقد بين أن اختصاصه بعدم الاحلال إنما كان لسوق الهدي ، وهذا متواتر عنه . وفي الصحيحين أن حفصة قالت له : ما بال الناس حلوا ولم تحل أنت من عمرتك ؟ فقال : « اني لبدت رأسي ، وقلدت هديي ، فلا أحل حتى أحجر » فهذا لا ينافي أنه احرم بالعمرة والحج . كما روى أنس وعمر وغيرهما ؛ لأن ذلك يسمى عمرة ؛ لأنه وحده عمل للصتمر ؛ ولأنه أمرهم بالحل وأن يجعلوها عمرة فشبهته بهم .

وغلط ايضا في « صفة حجته » من غلط من اصحاب أبي خنيفة وغيرهم : فاعتقدوا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارئا ، بمعنى أنه طاف وسعى أولا للعمرة ، ثم طاف وسعى ثانيا للحج قبل التعريف ، وكل من نظر في الأحاديث الثابتة للتواتر من النبي صلى الله عليه وسلم علم أنه لم يطف طوافين ، ولا سعى سعيين ، ولا أمر بذلك أصحابه الذين ساقوا الهدي ، وأمرهم بالبقاء على احرامهم ، فضلا عن

الذين أُرْمِ بِالأحلال .

وما روي أنه يأمر به علي ونحوه : من فعل الطوافين ، والسعيين
فقد ضعفه غير واحد من أهل العلم بالحديث ، وليس في شيء من كتب
الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم في حجه طاف طوافين ،
وسعى سعيين ، وإنما يوجد ذلك في بعض كتب الرأي التي يروي
أصحابها أحاديث كثيرة ، وتكون ضعيفة ، وهم لم يعتمدوا الكذب ، لكن
سمعوا تلك الأحاديث ممن لا يضبط الحديث .

وهكذا الاختيار . فان الفقهاء وإن جوزوا الانسائك الثلاثة ، فقد
يفلت كثير منهم في الاختيار ، فأعدل الأقوال وهو أنبعا للسنة ، وأصحها
في الأثر والنظر ما ذكرناه ، أن من قدم في أشهر الحج مريداً للعمرة والحج في
تلك السفرة : فالسنة له التمتع بالعمرة الى الحج ، ثم إن ساق الهدي
لم يحل من إحرامه ، ولكن إحرامه بالحج مع العمرة أولاً قبل الطواف
والسعي أفضل له من أن يؤخر الإحرام بالحج إلى ما بعد الطواف
والسعي ، وإن لم يسق الهدي حل ، وهذا أفضل له من أن يجيء
بعمرة عقب الحج .

وأما من أفردا في سفرة ، واعتمر قبل أشهر الحج ، وأقام إلى
الحج ، فهذا أفضل من التمتع ، وهذا قول الخلفاء الراشدين وهو

مذهب الامام احد وغيره ، وقول من يقوله من اصحاب مالك والشافعي وغيرهم ، واختيار اللثة هو قول اصحاب الحديث ، وهو قول فقهاء مكة من الصحابة والتابعين ، وقول بنى هاشم .

فاتفق على اختياره علماء سنته ، وأهل بلدته ؛ وأهل بيته .

ومالك وإن كان يختار الافراد ، فلا يختاره لمن يستمر عقب الحج بل يستمر في غير أشهر الحج كالحرم . والشافعي في أحد أقواله يختار التمتع ، وفي الآخر يختار احراماً مطلقاً ، وفي الآخر يختار الافراد ، ولكن لا يحفظ قوله فيمن يستمر عقب الحج ، فانه وإن كان من أصحابه من يجعل هذا هو الأفضل ، فكثير من أصحاب أحد يظن ان مذهبه ان اللثة أفضل من الاشتهار في أشهر الحج .

والغلط في هذا الباب كثير على السنة ؛ وعلى الأئمة ، وإلا فكيف يشك من له أدنى معرفة في السنة ان أصحابه لم يستمر احد منهم عقب الحج ، وكيف يشك مسلم ان ما فعلوه بأمر النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل لهم ، ولئن كان حاله كحالهم .

وقد تبين بما ذكرنا انه وإن سوغ العمرة من مكة عقب الحج لمن أفرد . فهذا لم يفعله احد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أمر به هو - ولا أحد من خلفائه ، ولا أحد من صحابته ،

والتابعين وأئمتهم - أمر اختيار ، وهذا كله مما يضعف امر الاعتبار من مكة غاية الضعف .

فصل

وأما المسألة الثالثة ، فنقول : فإذا كان قد تبين بما ذكرناه من السنة واتفاق سلف الأمة أنه لا يستحب ، بل تكره الموالاة بين العمرة لمن يحرم من الليقات ، فمن المعلوم ان الذي يوالي بين العمر من مكة في شهر رمضان أو غيره أولى بالكراهة ، فانه يتفق في ذلك محذوران .

أحدهما : كون الاعتبار من مكة ، وقد اتفقوا على كراهة اختيار ذلك ، بدل الطواف .

والثاني : الموالاة بين العمر ، وهذا اتفقوا على عدم استحبابه ؛ بل ينبني كراهته مطلقاً فيما اعلم لمن لم يمتض عنه بالطواف ، وهو الأقيس ، فكيف بمن قدر على ان يمتاض عنه بالطواف ؟ ! بخلاف كثرة الطواف ، فانه مستحب مأمور به ، لاسيما للقادمين . فان جمهور العلماء على ان طوافهم بالبيت افضل لهم من الصلاة بالمسجد الحرام ، مع فضيلة الصلاة بالمسجد الحرام .

فصل

وأما الاعتبار في شهر رمضان : ففي الصحيحين والسنن عن عطية سمعت ابن عباس يحدثنا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لامرأة من الأنصار — سماها ابن عباس فنسيت اسمها : « ما منعك أن تحجبي معنا ، فقالت لم يكن لنا إلا ناخحان ، فحج أبو ولدها على ناضح ، وترك لنا ناخحاً تضح عليه ، قال : فإذا جاء شهر رمضان فاعتمري ، فإن عمرة في رمضان تعدل حجة ، وفي الصحيحين عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « عمرة في رمضان تعدل حجة » وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأُم سنان امرأة من الأنصار : « عمرة في رمضان تقضي حجة معي » وروى البخاري هذا الحديث من طريق جابر تعليقا ، ومن أم معقل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « عمرة في رمضان تعدل حجة » زواه ابن ماجه ، والترمذي ، وقال حديث حسن وعن يوسف بن عبد الله بن سلام عن جدته أم معقل ، قالت لما حج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ، وكان لنا جمل فجعله أبو معقل في سبيل الله ، وأصابنا مرض ، وهلك أبو معقل وخرج

النبي صلى الله عليه وسلم فلما فرغ من حجه جئته ، فقال : « يا أم معقل ! ما منعك ان تحجى ، قالت لقد تهيأنا فهلك ابو معقل ، وكان لنا جمل هو الذي نحج عليه ، فأوصى به ابو معقل في سبيل الله ، قال فهلا خرجت عليه ، فان الحج من سبيل الله » رواه ابو داود وروى احمد في المسند عن ام معقل الأسدية ، ان زوجها جعل بكرا في سبيل الله وانها ارادت العمرة ، فسألت زوجها البكر فأبى ، فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له ، فأمره ان يعطيها ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الحج والعمرة في سبيل الله » .

فهذه الأحاديث تبين انه صلى الله عليه وسلم اراد بذلك العمرة التي كان المخاطبون يعرفونها ، وهي قدوم الرجل إلى مكة معتمرا ، فلما ان يخرج المكي فيعتمر من الحل فهذا امر لم يكونوا يعرفونه ، ولا يفعلونه ، ولا يأمرهم به ، فكيف يجوز ان يكون ذلك مراداً من الحديث ؟ ! مع ان هذه المرأة كانت بالبلدية النبوية ، وعمرتها لا تكون إلا عن الليقات ، ليست عمرتها مكية .

وكيف يكون قد رغبتهم في عمرة مكية في رمضان ؟ ! ثم انهم لا يأتون ما فيه هذا الأجر العظيم ، مع فرط رغبتهم في الخير ، وحرصهم عليه ، وهلا اخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك اهل مكة المقيمين بها ؛ ليعتمروا كل عام في شهر رمضان ، وإنما اخبر بذلك من كان

بالبدينة ، لما ذكر له مانعا منه من السفر للحج ، فأخبره ان الحج في سبيل الله ، وان عمرة في رمضان تعدل حجة ، وهذا ظاهر ، لأن المعتبر في رمضان إن عاد إلى بلده ، فقد أتى بسفر كامل للعمرة ذهابا وإيابا في شهر رمضان للعظم ، فاجتمع له حرمة شهر رمضان ، وحرمة العمرة وصار ما في ذلك من شرف الزمان والمكان ، يناسب ان يعدل بما في الحج في شرف الزمان ، وهو اشهر الحج وشرف المكان . وإن كان المشبه ليس كلشبه به من جميع الوجوه ، لا سيما في هذه القصة باتفاق المسلمين وإن اقام بمكة إلى ان حج في ذلك العام فقد حصل له نسكا مكفرا ايضا ، بخلاف من تمتع في اشهر الحج ، فان هذا هو حاج محض وإن كان متمتا ، ولهذا يكون داخلا في الحج من حين يحرم بالعمرة .

يبين هذا ان بعض طرقه في الصحيح انه قال للمرأة : « عمرة في رمضان تعدل حجة معي » ومعلوم ان مراده ان عمرتك في رمضان تعدل حجة معي ، فانها كانت قد ارادت الحج معه فتعذر ذلك عليها ، فأخبرها بما يقوم مقام ذلك ، وهكذا من كان بمنزلتها من الصحابة ولا يقول طائل ما يظنه بعض الجهال : ان عمرة الواحد منا من اللبقات او من مكة تعدل حجة معه ، فانه من المعلوم بالاضطرار ان الحج التام افضل من عمرة رمضان ، والواحد منا لو حج الحج المفروض لم يكن كالحج معه فكيف بعمرة ؟ ! غاية ما يحصله الحديث : ان تكون عمرة احدنا في

رمضان من الميقات بمنزلة حجة ، وقد يقال هذا لمن كان اراد الحج
فعبز عنه ، فيصير بنية الحج مع عمرة رمضان كلاهما تعدل حجة ، لا
احدهما مجردا .

وكذلك الانسان إذا فعل ما يقدر عليه من العمل الكامل مع انه
لو قدر لفعله كله ، فانه يكون بمنزلة العامل من الأجر .

كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « إذا مرض العبد
او سافر كتب له من العمل ما كان يعمل ، وهو صحيح مقيم » وفي الصحيح
عنه انه قال : « من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل اجور من
اتبعه من غير ان ينقص من اجورم شيئا » وكذلك قال في الضلالة ،
وشواهد هذا الأصل كثير .

ونظير هذا قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه ابن
مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « تابعوا بين الحج والعمرة
فانهما ينفيان الفقر ، والذنوب ، كما ينفي الكير خبث الحديد ، والذهب
والفضة ، وليس للحجة للبرورة ثواب إلا الجنة » رواه النسائي والترمذي
وقال حديث حسن صحيح . فان قوله : « تابعوا بين الحج والعمرة »
لم يرد به العمرة من مكة ، إذ لو أراد ذلك لكان الصحابة يقبلون
امره ، سواء كان امر إيجاب : او استحباب ، ولا يظن بالصحابة

والتابعين أنهم تركوا اتباع سنته ، وما رغبوا فيه كلهم حتى حدث بعدم من فعل ذلك ، وإذا كانوا لا يعتمرون من مكة علم أن هذا ليس مقصود الحديث ؛ ولكن المراد به العمرة التي كانوا يعرفونها ، ويفعلونها ، وهي عمرة القادم .

يبين هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر عائشة بالعمرة من أدنى الحل ، مع أنها متابعة بين الحج والعمرة ، ولو كانت المكية مرادة حين طلبت ذلك منه ، أمرها أن تكتفي بما فعلته ، وقال : « طوافك بالبيت ، وبين الصفا والمروة بكفيك لحجك ، وعمرتك » فلما راجعته وألحت عليه اذن لها في ذلك ، فلو كان مثل هذا مما أمر به لم يكن يأمرها ابتداء بترك ذلك ، والاكتفاء بما دونه ، وهي تطلب ما قد رغب الناس فيه كلهم . ففي الصحيحين ، وسنن أبي داود ، والنسائي وغيرها عن عائشة أنها قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ، فأهللنا بعمرة ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمرة ، ثم لا يحل حتى يحل منها جميعاً ، ثم قدمت مكة وأنا حائض ، فلم اطف بالبيت ، ولا بين الصفا والمروة ، فشكوت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : انقضي رأسك ، وامتشطي ، وأهلي بالحج ، ودعي العمرة ، ففعلت ، فلما قضينا الحج أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التميم ، فاعتمرت . فقال : هذه

مكان عمرتك ، قالت : وطاف الذين اهلوا بالعمرة بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، ثم حلوا ، ثم طافوا طوافاً آخر بعد ان رجعوا من منى لحجهم ، ولما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة فافوا طافوا طوافاً واحداً .

وفي الصحيحين والسنن ايضاً عن عائشة قالت : « لينا بالحج حتى إذا كنا بسرف حضت ، فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي ، فقال : وما يبكيك ؟ يا عائشة ! فقلت : حضت ، ليتي لم أكن حججت ، فقال : سبحان الله إنما ذلك شيء كتب الله على بنات آدم ، فقال : النسكي للناسك كلها غير ان لا تطوفي بالبيت ، فلما دخلنا مكة ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من شاء ان يجعلها عمرة فليجعلها عمرة ، الا من كان معه الهدي ، وذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه البقر يوم النحر ، فلما كانت ليلة البطحاء ، وطهرت عائشة ، قالت : يا رسول الله : أيرجع صواحي بحج وعمرة ، وأرجع أنا بالحج ؟ ! فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن ابي بكر ، فأعمرها من التعميم ، فأنت بالعمرة .

وفي الصحيحين ، وسنن ابي داود ، والنسائي . عن جابر قال : « اقبلنا مهلين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج مفرداً فأقبلت عائشة مهلة بعمرة ، حتى إذا كانت بسرف عركت ، حتى اذا

قدّمنا طغنا بالكعبة ، وبالصفا والمروة ، فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحل منا من لم يكن معه هدي ، قال : فقلنا حل ماذا ؟ قال : الحل كله . فواقضوا النساء ، وتطينوا بالطيب ، ولبسوا ثيابنا وليس بيننا وبين عرفة إلا اربع ليال ، ثم اهللنا يوم التروية ، ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة فوجدها تبكي ، فقال : ما شأنك ؟ قالت : شأني اني قد حضت ، وقد حل الناس ولم احلل ، ولم اطف بالبيت ، والناس يذهبون إلى الحج الآن ! قال : إن هذا امر كتبته الله على بنات آدم ، فاغتسلي ثم اهلي بالحج ، ففعلت ووقفت للمواقف ، حتى اذا طهرت طافت بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، ثم قال : قد جلت من حجتك وعمرتك جميعاً ، قالت : يا رسول الله ! اني أجد في نفسي أني لم أطف بالبيت حين حجبت ، قال : فاذهب بها يا عبد الرحمن فأعمرها من التعميم ، وذلك ليلة الحصة ، وفي رواية مسلم : « وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم سهلاً إذا هويت الشيء تابعها عليه ، فأرسلها مع عبد الرحمن ، فأهلت من التعميم بعمرة » .

وروى مسلم في صحيحه عن طاوس عن عائشة : أنها أهلت بعمرة ، فقدمت ولم تطف بالبيت حين حاضت ، فنسكت للناسك كلها ، وقد أهلت بالحج ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم يوم النفر : « يكفيك

طوافك لحجك ، وعمرتك ، فأبت ، فبعث بها مع عبد الرحمن إلى التميم ، فاعتمرت بعد الحج « وروى مسلم أيضاً عن مجاهد عن عائشة أنها حاضت بسرف فتطهرت بعرفة ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يجزىءك طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة عن حجك وعمرتك » . فهذه قصة عائشة .

وللفقهاء في عمرتها التي فعلتها قولان مشهوران :

أحدهما : وهو قول جمهور الفقهاء من أهل الحديث ، والحجاز : كمالك ، والشافعي ، وأحمد ، وغيرهم ، أنها لما حاضت وهي متمتة بالعمرة الى الحج ، فنحى الحيض من طواف العمرة ، أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تحرم بالحج مع بقائها على الاحرام ، فصارت قارنة بين العمرة والحج ، اذ القارن اسم لمن أحرم بهما ابتداء ، أو أحرم بالعمرة ثم ادخل عليها الحج ، قبل طوافها . قالوا : والاحاديث تدل على ان القارن ليس في عمله زيادة على عمل المفرد ، الا الهدي فلهذا قال لها النبي صلى الله عليه وسلم لما احلت : « قد حلت من حجك وعمرتك جميعاً » .

والقول الثاني : وهو قول ابي خنيفة ، ومن وافقه انها لما حاضت امرها ان ترفض العمرة ، فتنتقل عنها الى الحج ، لا تفرق

بينها بل تبقى في حج مفرد ، قالوا : فلما حلت حلت من الحج فقط
وكان عليها عمرة تقضيها مكان عمرتها التي رفضتها . وعلى قول هؤلاء
كانت العمرة التي فعلتها واجبة ، لأنها قضاء عما تركتها . وعلى قول
الأكثرين لم تكن واجبة بل جائزة . وحكم كل امرأة قدمت متممة
فحاضت قبل الطواف على هذين القولين الأولين : هل تؤمر ان تحرم
بالحج فتصير قارئة ، ام ترفض العمرة في الحج على القولين .

وفيها قول ثالث : وهو رواية عن احمد : انها كانت قارئة ،
وعمره القارن لا تجزئ . من عمرة الاسلام ، فأمرها النبي صلى الله
عليه وسلم بعمرة الاسلام .

وفيها قول رابع : ذكره بعض المالكية ، فامتعت من طواف
القدم : لأجل الحيض ، وان هذه العمرة هي عمرة الاسلام . وهذا
القول اضعف الأقوال من وجوه متعددة ، وبليه في الضعف الذي قبله .

ومن اصول هذا النزاع : ان القارن ضد الآخرين عليه ان
يطوف أولا ، ويسمى للعمرة ، ثم يطوف ويسمى للحج ، ويختص عندهم
بمنها من عمل القارن ، كما كان يمنحها من عمل التمتع . والأولون ليس
عندهم على القارن إلا طواف واحد ، وسعي واحد ، كما على المفرد فإذا
كانت حائضا سقط عنها طواف القدم ، وأخرت السعي إلى أن تسعى

بعد طواف الإفاضة وليس عليها غير ذلك .

وأهل القول الثاني بلغهم ما ثبت في الصحيح ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : « ارفضي عمرتك » . واعتقدوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها ان تعتمر من التعميم ، فاعتقدوا أن ذلك صار واجباً للعمرة المرفوضة ، وان رفض العمرة هو تركها بالدخول في الحج المفرد .

وأما أهل القول الأول : فبلغهم من العلم ما لم يبلغ هؤلاء ، فان قصة عائشة رويت من وجوه متعددة منها ، ومن غيرها كجابر وغيره ، فانظر ما قالت وما قال لها النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال لها : « قد حلت من حجك وعمرتك جميعاً » وقال لها : « سميك وطوافك لحجك وعمرتك » وفي رواية « يجرىء منك طوافك بين الصفا والمروة عن حجك وعمرتك » فهذا نص في أنها كانت في حج وعمرة ، لافي حج مفرد ، وفي ان الطواف الواحد أجراً عنها ، لم يحتاج الى طوافين .

وايضاً قد ثبت في السنن الصحيحة الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم ومن ساق الهدى من أصحابه كانوا قادمين ، ولم يطوفوا بالبيت ، وبين الصفا والمروة حين قدموا الا مرة واحدة .

وايضا فانها قالت له — لما قال لها ذلك : اني اجسد في نفسي
أني لم أطف بالبيت حين حجبت ، قال : « فاذهب بها يا عبد الرحمن
فاعمرها من التميم » وكذلك قولها له : « أيرجع صواحي بحج وعمرة؟
وأرجع أنا بالحج ؟ » فأمر عبد الرحمن فذهب بها الى التميم « بذل
على أنه لم يأمرها بالعمرة ابتداء ، وإنما أجاب سؤالها لما كرهت أن ترجع
إلا بفعل عمرة ، فان صواحبها كن في عمرة تمتنع : طفن أولا ، وسعين
وهي لم تطف وتسع إلا بعد التعريف ، فصار عملهن أزيد من عملها ؛
لأنه سقط منها بالحج الطواف الأول .



وسئل

رضي الله عنه وأرضاه عن يقف بعرفة ، ولا يمكنه الذهاب الى البيت ، خوفاً من القتل ، او ذهاب المال . هل يجزئه الحج ؟ أم لا ؟
وفيمن يكون يدينه أو رأسه أذى ، فلبس وغطى رأسه : هل يجب عليه الفدية ؟ أم لا ؟ وما هي الفدية ؟ ومن لم يجد إلا بعيراً حراماً هل يجزئه الحج عليه ، وما هو الافراد ؟ والقران ؟ والتمتع ، وما الأفضل ؟
ومن لم يعلم ذلك هل يصح حجه ، أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . لا بد بعد الوقوف من طواف الافاضة ، وان لم يطف بالبيت لم يتم حجه باتفاق الأمة ، وان احصره عدو من البيت ، وخاف ، فلم يمكنه الطواف ، تحلل فيذبح هدياً ، ويحل ، وعليه الطواف بعد ذلك ، إن كانت تلك حجة الاسلام ، فيدخل مكة بممرة يستمرها ، تكون عوضاً من ذلك .

ولا يجوز له تنطية رأسه من غير حاجة ، ولا لبس القميص والحية ونحو ذلك ، إلا لحاجة . فان خاف من شدة البرد ان يمرض لبس واقتدى ايضاً ، واستغفر الله من ذنوبه .

والغدية للمنذر ان يذبح شاة يقسمها بين الفقراء ، او يصوم ثلاثة
أيام ، او يتصدق على ستة فقراء ، كل فقير بنصف صاع تمر . وان
تصدق على كل واحد برطل خبز جاز .

ولا يجوز ان يحج على بعير محرم .

والأفضل لمن ساق الهدي أن يقرن بين العمرة والحج . وإن لم
يسق الهدي وأراد أن يجمع بين العمرة والحج فالتمتع أفضل ، وإن
حج في سفرة واعتمر في سفرة فالفرد أفضل له .

وإذا أحرم مطلقاً ، ولم يخطر بباله هذه الأمور صح حجه ، إذا
حج كما يحج المسلمون . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .



باب الرهدى والاضحية والعقيقة

قال رحمه الله :

فصل

والأضحية والعقيقة والمهدي افضل من الصدقة بثمان ذلك ، فاذا كان معه مال يريد التقرب به الى الله ، كان له ان يضحي به ، والأكل من الأضحية افضل من الصدقة ، والمهدي بمكة افضل من الصدقة بها ، وان كان قد نذر أضحية في ذمته فاشتراها في النعمة ، ويبت قبل الذبح كان عليه إبدالها شاء .

واما إذا اشترى أضحية ، فتعبت قبل الذبح ، ذبحها في احد قولي العلماء ، وان تعبت عند الذبح أجزأ في الموضعين .

وقال رحمه الله :

والأنحية من التفقة بالمعروف ، فيضحي عن اليتيم من ماله ، وتأخذ
المرأة من مال زوجها ما تضحى به عن أهل البيت ، وإن لم يأذن في ذلك ،
ويضحي للمدين إذا لم يطالب بالوفاء ، ويتدين ويضحي إذا كان له وفاء .

وسئل

عمن لا يقدر على الأنحية . هل يستدين ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . إن كان له وفاء فاستدان ما يضحى
به فحسن ، ولا يجب عليه أن يفعل ذلك . والله اعلم .

وقال رحمه الله :

فصل

وتجوز الأخحية عن الميت ، كما يجوز الحج عنه ، والصدقة عنه ،
ويضحى عنه في البيت ، ولا يذبح عند القبر أخحية ولا غيرها . فان في
سنن أبي داود من النبي صلى الله عليه وسلم « انه نهى عن العقر عند
القبر » حتى كره احد الأكل مما يذبح عند القبر ؛ لأنه يشبه ما يذبح
على النصب . فان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لعن الله اليهود
والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » يحذر ما فعلوا . وثبت عنه
في الصحيح انه قال : « لا تجلسوا على القبور ، ولا تصلوا اليها » وقال :
« الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام » فنهى عن الصلاة عندها ؛
لثلاث يشبه من يصلي لها . وكذلك الذبح عندها يشبه من ذبح لها .

وكان المشركون يذبحون للقبور ، ويقربون لها القرابين ، وكانوا
في الجاهلية إذا مات لهم عظيم ذبحوا عند قبره الخيل ، والابل ، وغير
ذلك ، تعظيما للميت . فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك كله .

ولو ننظر ذلك نأخذ لم يكن له ان يوفي به . ولو شرطه واقف
لكان شرطاً فاسداً .

وكذلك الصدقة عند القبر كرهها العلماء ، وشرط الواقف ذلك
شرط فاسد . وانكر من ذلك ان يوضع على القبر الطعام
والشراب ليأخذه الناس ، فان هذا ونحوه من عمل كفار الترك ، لا من
أفعال المسلمين .

وقال رحمه الله :

فصل

والأنحية بالحامل جائزة ، فاذا خرج ولدها ميتاً فذكاته ذكاة
أمه عند الشافعي ، واحمد ، وغيرها . سواء اشعر ، او لم يشعر . وان
خرج حياً ذبح ، ومذهب مالك ان اشعر حل ، والا فلا ، وعند أبي
خليفة لا يحل حتى يذكي بعد خروجه ، والله اعلم .

وقال رحم الله

فصل

و « الهتاء » التي سقط بعض أسنانها ، فيها قولان : هما وجهان في مذهب احمد . أحدهما أنها تجزى . وأما التي ليس لها أسنان في أعلاها فهذه تجزى بانفاق .

والغراء : أفضل من السوداء ، وإذا كان السواد ، حول عينيها ، وفها ، وفي رجلها ، اشبهت أحمية النبي صلى الله عليه وسلم .

وسئل

عما يقال على الأحمية حال ذبحها ، وما صفة ذبحها ، وكيف يقسمها ؟

فأجاب : الحمد لله . وأما الأحمية فانه يستقبل بها القبلة ، فيضعها على الأيسر ، ويقول : بسم الله ، والله أكبر . اللهم تقبل مني كما

تقبلت من ابراهيم خليلك . وإذا فبحها قال : (وجهت وجهي للذي
فطر السموات والأرض خيفاً ، وما انا من المشركين) (قل : إن
صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك
أمرت ، وأنا أول المسلمين) .

ويتصدق بثلتها ، ويهدي ثلثها ، وإن أكل أكثرها ، أو أهداه
أو أكله ، أو طبخها ، ودعا الناس إليها جاز .

ويعطى أجرة الجزار من عنده ، وجلدها إن شاء انتفع به ، وإن
شاء تصدق به والله اعلم .

وقال رحمه الله تعالى :

فصل

الذبيحة : الأضحية وغيرها : تضجع على شقها الأيسر ، ويضع
الذابح رجله اليمين على عنقها ، كما ثبت في الصحيح عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم : فيسمي ، ويكبر ، فيقول : « باسم الله ، والله
أكبر ، اللهم منك ولك ، اللهم تقبل مني كما تقبلت من ابراهيم خليلك » .

ومن أضجها على شقها الأيمن . وجعل رجله اليسرى على عنقها ،
تكلف مخالفة يديه ليدبجها ، فهو جاهل بالسنة ، معذب لنفسه ، وللحيوان
ولكن يحل أكلها ، فان الاضجاع على الشق الأيسر أروح للحيوان .
وأيسر في إزهاق النفس ، وأعون للذبح ، وهو السنة التي فعلها
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعليها عمل المسلمين ، وعمل
الأمم كلهم .

ويشرع ان يستقبل بها القبلة ايضاً .

وان ضحى بشاة واحدة عنه ، وعن أهل بيته ، أجزأ ذلك في اظهر
قولي العلماء . وهو مذهب مالك وأحمد وغيرها ، فان الصحابة كانوا
يفعلون ذلك . وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى
بشاتين ، فقال في احدهما : « اللهم عن محمد وآل محمد » .

وسئل

من رجل اسمه ابو بكر صار جندياً ، وغير اسمه ، وسعى روحه
اسم للمالك ، فهل عليه إثم ؟

فأجاب : اذا سعى اسمه باسم تركي لمصلحة له في ذلك ، فلا إثم عليه

ويكون له اسمان ، كما يكون له اسم من سماء به أبواه ، ثم يلقبه الناس ببعض الألقاب ، كفلان الدين .

وسئل

عن الألقاب المتواطئة عليها بين الناس ؟

فأجاب : وأما الألقاب فكانت عادة السلف الأسماء والكنى ، فإذا كنوه بأبي فلان ، تارة يكونون الرجل بولده ، كما يكونون من لا ولد له ، إما بالاضافة إلى اسمه ، أو اسم أبيه ، أو ابن سميته ، أو بأمر له تعلق به ، كما كنى النبي صلى الله عليه وسلم عائشة بابن اختها عبد الله ، وكما يكونون داود أبا سليمان ، لكونه باسم داود عليه السلام ، الذي اسم ولده سليمان ، وكذلك كنى إبراهيم أبو اسحاق ، وكما كنوا عبد الله بن عباس أبا العباس ، وكما كنى النبي صلى الله عليه وسلم أبا هريرة باسم هريرة كانت معه . وكان الأمر على ذلك في القرون الثلاثة ، فلما غلبت دولة الأعاجم لبني أمية صاروا (١) .

ثم بعد هذا احدثوا الاضافة إلى الدين ، وتوسعوا في هذا ، ولا ريب ان الذي يصلح مع الامكان : هو ما كان السلف يعقدهونه من

(١) ياض بالامل .

المخاطبات . والكنيات ، فن أمكنه ذلك فلا يعدل عنه ، إن اضطر
إلى المخاطبة ، لاسيما وقد نهى عن الأسماء التي فيها تزكية كما غير النبي
صلى الله عليه وسلم اسم به ، فساها زينب ؛ لئلا تزكى نفسها ،
والكناية عنه بهذه الأسماء المحدثنة خوفا من تولد شر إذا عدل عنها
فليقتصر على مقدار الحاجة ، ولقبوا بذلك لأنه علم محض لا تلمع فيه
الصفة ، بمنزلة الاعلام المنقولة ، مثل اسد ، و كلب ، وثور .

ولاريب ان هذه المحدثات التي أحدثها الأعاجم ، وصاروا يزيدون
فيها ، فيقولون : عز الله ، والدين ، وعز الله والحق والدين ، وأكثر
ما يدخل في ذلك من الكذب للبين ، بحيث يكون للنعوت بذلك أحق
بصد ذلك الوصف ، والذين يقصدون هذه الأمور غرأ وخيلاء يعاقبهم
الله بنقيض قصد ، فيذلهم ، ويسلط عليهم عدوم .

والذين يتقون الله ويقومون بما أمرهم به من عبادته ، وطاعته ،
يعزم وينصرم . كما قال تعالى : (إنا لتنصر رسلنا والذين آمنوا في
الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد) وقال تعالى : (والله العزة وارسوله
والمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون) والله اعلم وصلى الله على محمد
وآله وسلم .

❦ آخر المجلد السادس والعشرين ❦

فهرس

المجلد السادس والعشرين

الصفحة	الموضوع
٥	٦ ، « سئل عن العمرة هل هي واجبة وما الدليل عليها »
٦ — ٩	« سئل عن من حج ولم يقصر عامداً أو ناسيا هل تسقط عنه بالحج »
٧ ، ٨	مضى فرض الحج ، الحج والعمرة يلزمان بالشروع فيهما
٨	أعمال العمرة من جنس أعمال الحج
٩	« العمرة هي الحج الاسفر »
١٠	« سئل من امرأة حجت ولم تقصر وفي العام الثاني أرادت الحج من بنتها فهل عليها عمرة أخرى »
١٠ ، ١١	« سئل هل الاكثار من الحج أفضل أم التصدق بنفقته على الفقراء الخ »
١٢	« سئل عن امرأة تملك أكثر من ألف درهم فهل الأفضل لها أن تهب ثيابها لبنتها أو تحج بها »
١٢	« سئل عن شيخ لا يستطيع الركوب على الدابة هل يستتيب »

المسألة	الموضوع
١٣	« سئل هل يجوز ان تحج للمرأة بلا محرم »
١٣	« وقال فصل يجوز للمرأة أن تحج عن المرأة وعن الرجل »
١٤ - ١٧	« وقال فصل في الحج من الليت والمعضوب بمال هل هو مستحب او مباح او محرم »
١٨	« سئل عن امرأة حجت وقصدت ان تحج من ميتة بأجرة هل يجوز »
١٨ ، ١٩	« سئل عن حج عن الغير ليوفي دينه هو »
٢٠	« سئل هل يجوز أن يحج للمدين المعسر على نفقة غيره »
٢١	« سئل عن رجل خرج حاجاً فمات في الطريق هل يسقط عنه الفرض »

باب الاحرام

٢٢ - ٢٢	« سئل عما حكى عن اصحابنا في الاحرام هل هو ركن أم لا ، ثم ذكروا ان الاحرام عبارة عن نية الحج الخ »
٢٢ ، ٢٣	« لا يصح الحج والعمرة بدون نية ، وهل لا يد معها من شيء آخر »
٢٣ ، ٢٤ ، ٢٧ - ٣٠	« فرق بين النية المشترطة للحج والنية التي ينمقد بها الاحرام »

المنحة	الموضوع
٢٣ - ٢٦	النية المبهودة في العبادات تشتمل على قصد العبادة وقصد المعبود
٢٥	لا تتم أعمال القلوب الا بأعمال الابدان
٢٦ - ٢٩	النيات قد تحصل جملة ، وقد تحصل بطريق للتلازم ، وقد تتنوع
٢٨ - ٣٢	أقسام الناس في النية ثلاثة ، هل تجب نية اضافة العبادة الى الله
٣٣ - ٧٩	« سئل عن التمتع والقران أيهما أفضل »
٣٣ - ٤١	مذهب أحمد وأصحابه في ذلك ، نسك النبي هو القران
٣٣ - ٢٧	من لم يسق الهدي وقدم في أشهر الحج فالتمتع أفضل له
٣٣ ، ٣٤	إذا ساق الهدي فهل التمتع أفضل له أم للقران
٣٥ ، ٣٦ ، ٢٨ - ٤١ ، ٦٤	الفرق بين التمتع والقران عند أحمد ، وهل يجزئ التمتع سعي واحد
٣٦ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤١	لا يستحب للمتمتع طواف القدوم من عرفه
٣٧ ، ٣٨ ، ٤٥ - ٤٩	إذا أفرد الحج بسفرة والعمره بسفرة فالأفراد أفضل
٣٨ ، ٤٢	ليس في عمل القارن زيادة على عمل المفرد
٤١	أفضل الانسائك عند الشافعي ومالك
٤١ - ٤٤ ، ٤٨ ، ٧٥ - ٧٧	العمره من مكة بعد الحج ونسك عائشة وعمرتها بعد الحج
٤٢	إذا ضاق الوقت على المتمتع أدخل الحج على العمره وصار قارنا
٤٢	إذا ضاق الوقت على المفرد لم يطف قبل التعريف
٤٣ - ٤٥ ، ٤٨	لم يخرج الرسول ولا أصحابه للعمره من مكة وليس على أهلها عمره
٤٣ ، ٤٤	جبل التمتع ومساجد عائشة
٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨	الخلاف في وجوب العمره ، لا يستحب الاكثار منها ، كم أقل مدة بين الممرتين
٤٥ ، ٤٦	كثرة الطواف للمقيم بمكة أفضل من العمره للمكية
٤٨ ، ٤٩	قول بعض الفقهاء : الأفراد أن يحج ويعتمر بعد ذلك من مكة

الموضوع	الصفحة
جواز الانسك الثلاثة والخلاف في الفسخ	٤٦ - ٥٣
وجوب التمتع في حق الصحابة	٥١ ، ٥٢
يجوز عند أحمد أن يصوم المتمتع من حين يحرم بالعمره	٥٢
قولهم حجة المتمتع حجة مكية	٥٢ ، ٥٣
فصل والليل على ذلك أنه قد تواتر عن النبي أنه أمر أصحابه بالمتمتع	٥٣ - ٦٠
فسخ الحج الى التمتع مستحب	٥٤
حجة من منع الفسخ أو التمتع مطلقا ، والجواب عنها	٥٥ - ٥٨
يشرع الاحتياط اذا لم تتبين السنة	٥٤
« لعاننا هذا أم للابد » دخلت العمره في الحج »	٥٦ - ٥٨
ان قيل دم المتمتع دم جبران ، ونسك لا جبران فيه افضل من نسك مجبور ؟	٥٨ - ٦٠
فصل في صفة حجة الوداع	٦١ - ٨٠
هل حج النبي متمتعا ، أو مفردا ، أو قارنا ، أو أحرم مطلقا	٦٢
سبب اختيار أحمد التمتع ، واختلاف أصحابه في نسك النبي وصفته	٦٢ - ٦٤
اضطراب كلام الشافعي في حج النبي	٦٤ - ٦٦
اتفقت الأحاديث على أنه كان قارنا وإن عبر عنه بعض الرواة بالتمتع أو الافراد	٦٦ - ٧٥
الخلاف بين عثمان وعلى وغيرهما في أفضلية التمتع ، وهل يفسخ الحج اليها في حقنا	٦٧ ، ٦٨
لم يدخل النبي الكعبة الا عام الفتح	٦٨ ، ٦٩
كم اعتمر الرسول	٧٣ ، ٧٤
طواف الأناضلة والسمي بعده يكفي القارن	٧٧
« سئل هل حج النبي مفرداً أو قارناً أو متمتعا ؟ الخ »	٨٠ - ٩٧
الجمع بين ما روى في صفة حجه	٨١ - ٨٥
مضى يكون الافراد افضل	٨٥ ، ٨٦

المسألة	الموضوع
٨٦	صفة عمرة عائشة
٨٦ - ٨٨	متى يكون التمتع الفضل من الأفراد والقران
٨٧ ، ٨٨	٩٣ الفرق بين حدى النسك وحدى الجبران
٨٨	إذا أحرم بالعمرة ثم أدخل عليها الحج أو أحرم بالحج ثم أدخل عليه للعمرة
٨٨ ، ٨٩	من سافر سفرة اختار فيها ثم أراد أن يسافر أخرى للحج فتمتعته الفضل من الأفراد
٨٩ ، ٩٠	متى يكون القران أفضل والجواب عن قوله : « لو استقبلت إلح »
٩٠ - ٩٢	أيضا أفضل أن يسوق الهدي ويقرب أو أن يتمتع بلا سوق حدى سوق الهدي من الميقات الفضل من سوقه من أدنى الحل
٩٢	لم يستمر أحد على عهد الرسول من مكة إلا عائشة ، صفة عمرتها
٩٢	قوله : « عمرة في رمضان تعدل حجة »
٩٤	الأفضل للأبى الخلفين أن يسمح ولا يصرع أن يلبس ليمسح
٩٤ - ٩٦	الخلاف في تمتع الحج وفي التسبيح
٩٧	« وقال وأما الركن الثاني فلا يقبل »
٩٧	لا يقبل جوانب البيت ولا الركنان الشاميان ولا مقام إبراهيم ولا يتمسح به
٩٧	لا يستحب تكبيل حجرة النبی ولا التمسح بها ولا بغيرها

٩٨ - ١٥٩ « منسك المؤلف »

٩٨	الدافع إلى كتابته ، منسكه الأول
٩٩ ، ١٠٠	فصل أول ما يعله من أراد الفحول في النسك ، الخواص
١٠١	الأحرام بالحج قبل أشهره
١٠١ - ١٠٣	فصل أفضل الاستساق
١٠٢ ، ١٠٣	لم يستمر أحد من أصحاب النبي إلا عائشة من التمتع
١٠٢	مساجد عائشة لم تكن على عهد النبي ، وقصصها للصلاة بقعة

- ١٠٤ المتقول عن الصحابة في صفة نسك النبي متقول
١٠٤ - ١٠٦ ما يتلفظ به من أراد الدخول في نسك كالتنية
١٠٥ ، ١٠٦ لو أحرم مطلقا ولم يمين واحدا من الانساق
١٠٦ ان اشترط خوفا من العارض جاز
١٠٧ ، ١٠٨ الطيب ، (فلا رخت ولا فسوق ولا جدال في الحج)
١٠٨ لا بد لمن أراد الدخول في الاحرام من قول أو عمل يصير به محرما
١٠٨ ، ١٠٩ فصل يستحب أن يحرم عقب صفة
١٠٩ الاغتسال والتنظف للاحرام
١٠٩ - ١١١ ما يستحب أن يلبسه المحرم وما ينهى عن الاحرام ليه
١١١ ، ١١٢ عقد الازار والرداء ونحوهما ، تغطية الرأس
١١٢ ، ١١٣ ما تلبسه المحرمة ، تغطية وجهها
١١٣ ، ١١٤ اذا احتاج المحرم الى لباس منى عنه لبسه ولدى ، مقدار الفدية
١١٤ يجوز اخراج الفدية وذبح النسك ، لا يشترط التتابع في
الصيام ، الا كرو اللبس
١١٤ ، ١١٥ فصل في التلبية وما يقول بعدها
١١٦ - ١١٨ فصل فيما ينهى عنه المحرم من الطيب وقص الاظفار والشعر
وقطع الشجر
١١٧ ، ١١٨ حرم المدينة ، ليس في الدنيا الا حرامان
١١٨ ما يجوز للمحرم أن يقتله من الذنوب والصائل ، يحرم عليه
الوطء ومقدماته
١١٩ - ١٢٨ فصل فيما يفعله المحرم اذا أتى مكة الى يوم التروية من الدخول
والطواف والسعى وغير ذلك
١١٩ دخول مكة والمسجد ، الابنية الموجودة في المشاعر محدلة
١٢٠ - ١٢٣ المبيت والاغتسال بلى طوى ، يبتلى داخل المسجد بالطواف ،
صفة الطواف
١٢١ ، ١٢٢ الشاذرون ليس من البيت ، يجوز الطواف من وراء زمزم
١٢٢ لا يقطع الطائف صلاة المصل ولو كان امرأة
١٢٣ ، ١٢٤ لا تشترط الطهارة للطواف والاعتكاف

الصفحة	الموضوع
١٢٤	الطواف في الجورب عن ذوق الحمام ، وتغطية اليدين عن مس النساء : بقعة
١٢٤ ، ١٢٥	الصلاة والطواف في النملين ، الطواف ماشيا أو راكبا أو عريانا
١٢٥ - ١٢٧	إذا لم يكن المرأة طواف الفرض إلا حائضا
١٢٦	« الطواف بالبيت صلاة »
١٢٧ ، ١٢٨	في الحج ثلاثة أطواف ، السعى
١٢٨ - ١٣٣	فصل فيما يفعله الحاج يوم التروية ويوم هرفة
١٣٩ ، ١٣٠	ثمرة ، مسجد إبراهيم
١٣٩ - ١٣١	التصر والجمع في الحج
١٣٣ ، ١٣٣	أيما أفضل الحج والوقوف ماشيا أو راكبا ، في الحج ثلاثة اغسال
١٣٣	صعود جبل الرحمة ليس من السنة
١٣٣ - ١٣٦	فصل في اللعق إلى مزدلفة والمبيت بها والافاضة منها ٠٠٠٠ ورمي الجمرة
١٣٤	السنة في الأعياد والمناسك المعاهد من طريق والرجوع من آخر هرفة ، بطن محسو ، متى ، مزدلفة
١٣٤	مواضع التلبية ، ومتى يقطعها ؟
١٣٦ ، ١٣٧	فصل فيما يفعل يوم النحر ، الحصى
١٣٨ ، ١٣٩	يجزى للتمتع سعى واحد وطواف واحد كما يجزى القارن والمفرد
١٤٠ - ١٤٥	المبيت بمنى ورمي الجمرات
١٤١ - ١٤٣	الصلاة بمسجد الخيف والمبيت بالمحصب وطواف الوداع والدعاء بالملتزم
١٤٣ ، ١٤٤	متى يصوم المتمتع والقارن إذا لم يجد الهدي
١٤٤	شرب ماء زمزم والاغتسال منه ، زيارة البقاع والمساجد التي بنيت على الآثار بقعة
١٤٤ ، ١٤٥	دخول الكعبة ، الاكثار من الطواف بالبيت
١٤٥ - ١٤٨	فصل إذا دخل المدينة صل في مسجد الرسول ثم سلم عليه وعلى صاحبيه

- ١٤٧ لا يدعو مستقبل الحجرة ، ولا يدعو لنفسه عند القبر
- ١٤٧ ، ١٤٨ سبب ادخال الحجرة فى المسجد
- ١٤٨ ، ١٤٩ زيارة القبور على وجهين ، ما روى من الاحاديث الضعيفة فسى
- زيارة قبر النبى
- ١٥٠ ، ١٥١ الصلاة فى مسجد قباء ، السفر الى المسجد الاقصى للصلاة فيه
- والذكر ، لا تستحب زيارة الصخرة
- ١٥٠ ، ١٥٣ لا يسافر للوقوف بالمسجد الاقصى ولا الى القبور
- ١٥١ - ١٥٣ الدين مبنى على اصلين : أن لا يعبد الا الله وأن لا يعبد الا بما
- شرع
- ١٥٤ حمل ماء زمزم والتمر الصيحاني ، العيون الموجودة بالمدينة بعد
- الرسول
- ١٥٥ ، ١٥٦ لا يرفع الصوت فى مسجده ، الاكثار من الصلاة عليه فى كل مكان
- ١٥٦ اهداء الثواب الى الرسول
- ١٥٧ - ١٥٩ حقوق الله وحقوق الرسول
- ١٦٠ - ١٧٥ « وقال فصل وأما الحج فأخذ فيه فقهاء الحديث بالسنن
- فى صفته وأحكامه الحج »
- ١٦٠ صفة احرامه من ذى الحليفة وتخيير أصحابه بين الانسك
- ١٦١ ، ١٦٢ ما فعل هو وأصحابه يوم التروية ، ويوم عرفة ، وفى مزدلفة ،
- ومنى .
- ١٦٣ الاضته من منى ونزوله بالمحصب وتوديع البيت
- ١٦٤ - ١٦٧ أفضل الانسك ونسك النبى ، ومن غلط فيه ، وسبب غلطه ،
- والجمع بين ما ورد فيه
- ١٦٧ ينحر للهدى يوم النحر لو عطل قبله
- ١٦٨ ما فعله الرسول فى يوم التروية ويوم عرفة
- ١٦٨ - ١٧٠ الجمع والتصر فى الحج
- ١٧٠ - ١٧٢ لا تستحب صلاة العيد بمنى ولا وكتمان بعد السعى
- ١٧٢ ما تركه الرسول من جنس المبادات ففعله بدعة

- ١٧٣ ، ١٧٤ التلبية ، ومعنى تنقطع
 ١٧٤ ، ١٧٥ أكل المحرم من صيد الحلال
- ١٧٦ - ٢١٨ « سئل عن طواف الحائض والجنب والمحدث »
- ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٠ قراءة الحائض والنفساء القرآن
 ١٧٨ التفريق بين المروء في المسجد واللبث فيه
 ١٧٩ ، ١٩١ الوضوء يخفف الجنابة ، قراءة الحائض القرآن
 ١٨١ ، ١٨٢ لا ينظر للمفسدة المتضمنة للحظر الا مع الحاجة الموجبة للاذن
 ١٨٢ - ١٨٩ تحليل منع طواف الحائض والجواب عنه
 ١٨٧ هل يعلى عن المكره على الزنا
 ١٩٠ ، ١٩١ الفرق بين الجنب والمحدث
 ١٩٣ ، ١٩٤ الفرق بين مسمى الصلاة والطواف ، وحديث : « الطواف بالبيت صلاة الغ »
- ١٩٤ ، ١٩٥ الفرق بين الطواف وسجود التلاوة وصلاة الجنابة
 ١٩٦ ، ١٩٧ الطواف للأقالي أفضل من الصلاة ، لا تجب العمرة
 ١٩٩ لا تشترط ولا تجب طهارة الحلت في الطواف ، ولا تستحب
 ١٩٩ ، ٢٠٠ ليس جنس الطواف أفضل من جنس القراءة
 ٢٠١ الجمع بين قوله : « ان حيضتك ليست في يدك » وقوله « لا أحل المسجد لحائض »
- ٢٠٢ الطواف عبادة متوسطة بين الصلاة وسائر المناسك
 ٢٠٣ هل يجزئ طواف القدوم اذا تكرر طواف الإفاضة
 ٢٠٤ الدليل على أن طواف الوداع والبيت والرمي ليس بركن
 ٢١٣ هل تجب ركعتا الطواف ، لو خطب محدث وتوضأ وصلى الجمعة
 ٢١٥ اذا حاضت المتكفة نصبت قبة في فناءه
 ٢١٨ هل يجب على مكاري الحائض ان يحتبس معها
- ٢١٩ - ٢٤٢ « سئل عن مسائل في الحيض يبطل بها شطر النسوة في الحج »

- ٢١٩ - ٢٢٣ (١) امرأة تحيض أول الشهر ولا يمكنها أن تطوف الا حائضا ، وعند الوقوف يعرفه ترى شيئا من الصفرة والكثرة •
- ٢٢٠ الصفرة والكثرة ليست حيضاً مطلقاً
- ٢٢١ - ٢٢٣ النزاع في اشتراط الطهارة ووجوبها للطواف
- ٢٢٣ هل يجب في الصلاة ما لا تبطل بتركه مطلقاً
- ٢٢٣ - ٢٢٧ (٢) من تحيض في خامس الى تاسع ويبقى حيضها الى سابع عشر أو أكثر فوفقت ومرت وطافت للأفاضة وهي حائض ولم يمكنها
- عمرة
- ٢٢٦ هل على المحصر القضاء اذا أحرم بحج تطوع أو عمرة
- ٢٢٧ - ٢٤١ (٣) وقفت ومرت الجمار وتريد طواف الأفاضة فحاضت قبل الطواف فلم تطف وكتمت ورجعت وكانت تريد العمرة
- ٢٣١ - ٢٣٣ اذا طاف وسعى قبل التعريف ثم عرف ورجع ولم يطف للأفاضة
- ٢٣٢ متى دار الامر بين الاخلال بوقت العبادة والاخلال ببعض شروطها وأركانها كان الاخلال بالآخرين أولى
- ٢٣٣ لا يجزى الوقوف قبل وقته ولا بعده
- ٢٣٦ - ٢٣٨ التفريق بين المصنوب والحائض في الطواف
- ٢٣٧ ، ٢٣٨ التفريق بين الجنب والحائض في سقوط الصلاة
- ٢٣٨ هل تطوف المستحاضة اذا لم يمكنها أن تطوف الا مع الحدث وهل يجب عليها الوضوء
- ٢٣٨ لو عجز المحدث أو الجنب عن الماء والترايب
- ٢٤٠ هل يجب على من ترك الطهارة في الطواف دم
- ٢٤٢ ، ٢٤٣ « سئل عن امرأة حاضت قبل طواف الأفاضة ولم يمكنها المقام بعد الحاج هل تطوف أو يلزمها دم الخ »
- ٢٤٤ ، ٢٤٥ « سئل عن المرأة إذا جاءها الحيض في وقت الطواف »
- ٢٤٥ ما ينبغي للمحائض اذا طافت أو أدات الاحرام

- ٢٤٥ إذا ترك الرمي للعجز استناب ولا شيء عليه
- ٢٤٦ - ٢٤٧ « سئل عن امرأة حجت قارئة ، قطافت وسعت ، ثم توجهت الى منى ، وبعد ما رمت اليوم الأول ودخلت للطواف حاضت ، وبعد سنتين اعترفت بذلك فلم يمكنها زوجها من الرجوع »
- ٢٤٨ - ٣٠٢ « سئل أيما أفضل لمن كان بمكة الطواف بالبيت او الرجوع الى الحل ليعتمر منه الخ »
- ٢٤٩ ، ٢٦٦ العمرة من الميقات او من بلده ليست عمرة مكية ، لكن هل المقام بمكة أفضل منها
- ٢٥٠ ، ٢٥١ (وطهر بيتي للطائفين والمكافين والركع السجود)
- ٢٥١ ، ٢٥٢ أعمال المناسك على ثلاث درجات
- ٢٥٢ يستحب الطواف في جميع الأحوال
- ٢٥٣ - ٢٥٥ عمر الرسول أربع ، وكلها وهو داخل الى مكة
- ٢٥٤ المنشيء للحج أو العمرة من مكان دون الميقات يحرم منه
- ٢٥٥ ، ٢٥٦ متى شرع الطواف بالبيت
- ٢٥٦ - ٢٦٠ النزاع في وجوب العمرة على الأفاقي ، تجب العمرة على من جهل بينه وبين مكة بطن واد من الحل ولا تجب على أهل مكة
- ٢٦٠ ، ٢٦١ نسك عائشة ، سقوط طواف القدوم وطواف الوداع للعمرة
- ٢٦٢ ، ٢٦٣ (لمن حج البيت أو اعتمر) اجلستم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام (الآية
- ٢٦٤ - ٢٦٦ فصل الاعتناء من مكة وترك الطواف ليس يستحب بل بدعة
- ٢٦٧ - ٢٦٩ هل يكره أن يعتمر في السنة أكثر من مرة
- ٢٦٩ - ٢٩٠ فصل الاكثار من الاعتناء والحالات بينها مكروه
- ٢٧١ - ٢٧٧ ، ٢٨٨ التمتع ، والافراد ، والقران ، ونسك النبي ، وأي الانسك

والمر أفضل

- ٢٧٦ - ٢٨٣ وجه الزام عمر بالاعتزام في غير أشهر الحج ونهى عثمان ٠٠٠ عن المتعة ومخالفة بعض الصحابة لهما
- ٢٧٩ - ٢٨٢ الخلاف في الفسخ وفي استحبابه وذكر صوره
- ٢٨٣ - ٢٨٩ غلط بعض الفقهاء في صفة حجة الوداع ، أفضل الانسك
- ٢٩٠ فصل في الموالاة بين العمر في أشهر رمضان من مكة
- ٢٩١ - ٣٠١ فصل في فضل الاعتزام في رمضان
- ٢٩٣ - ٢٩٥ « عمرة في رمضان تصل حجة معي » « تأمروا بين الحج والعمرة » الحديث
- ٢٩٥ - ٣٠١ أحاديث في بيان صفة حجة الوداع والخلاف في نسك عائشة و عمرتها ٠

باب الهدي والوضعية والعقيقة

- ٣٠٤ « وقال فصل الأنحية والعقيقة والهدي أفضل من الصدقة بشئها »
- ٣٠٤ الأكل من الاضحية أفضل من الصلعة
- ٣٠٤ اذا نذر اضحية في ذمته فاشتراها وبيعت قبل الذبح او اشتراها وتبعت ٠
- ٣٠٥ « وقال والأضحية من النفقة بالمعروف »
- ٣٠٥ يضحي عن اليتيم من ماله ، تأخذ المرأة من مال زوجها ما تطحي به عن أهل البيت
- ٣٠٥ هل يضحي المدين ؟
- ٣٠٥ « سئل عمن لا يقدر على الأضحية هل يستدين »
- ٣٠٦ « وقال فصل تجوز الأضحية عن الميت »

الصفحة	الموضوع
٣٠٦ ، ٣٠٧	لا يضحى عند القبر ويكره الأكل مما ذبح عنده
٣٠٧	الصدقة ووضع الطعام عند القبر منكر
٣٠٧	« وقال فصل والأنحية بالحامل جائزة وذكاة ولها ... »
٣٠٨	« وقال فصل والهاء »
٣٠٨	العفراء الفضل من السوداء ، أضحية النبي
٣٠٨ ، ٣٠٩	« سئل عما يقال على الأنحية وما صفة ذبحها ، وكيف يقسمها »
٣٠٩	« وقال فصل في صفة ذبح الأنحية وغيرها »
٣١٠	إذا ضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته
٣١٠	« سئل عن رجل اسمه أبو بكر صار جندياً وغير اسمه وسمى روحه اسم المالك »
٣١١ ، ٣١٢	« سئل عن الألقاب المتواطىء عليها بين الناس كعز الدين »
٣١١	عادة السلف للاسماء والكنى

